حديث المالية
Hadith el malia

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

نشرة صادرة عن المعهد المالي | www.if.org.lb | العدد رقم ١٠ – شباط ٢٠٠١

المحتويات

كلمة وزير المالية

تدريب
* أخلاقية العمل
* دورة في قراءة البيانات المالية
* دورات تدريبية على نظام الموازنة الممكنن للإدارات العامة
* دورات اللغة الإنكليزية في بيروت والمناطق: تعاون ناجح مع AMIDEAST
* برنامج التدريب للعام ٢٠٠١

شركاء في التدريب
* التعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت
* انطباعات المتدربين في المعهد العربي للتخطيط بالكويت
* الإحصاءات والرياضيات التطبيقية: دورة تدريبية في مصرف لبنان
* حلقة دراسية حول "الاتفاقيات الدولية لتفادي الازدواج الضريبي"

جديد وزارة المالية
* مديرية الواردات تتجدد
* نهار تشاوري في المعهد المالي
* آخر إصدارات العام ٢٠٠٠: نجاح للبيان
* تعرفة جمركية جديدة لمرحلة جديدة
* لبنان على رأس مجموعة الـ ٢٤
* تعديل موازنة العام ٢٠٠١

ملف
* اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي

ركن الجمارك
* قراءة أولية في قانون الجمارك الجديد
* موقع لبنان من الاتفاقيات العربية
* أخلاقية العمل كما يراها موظف الجمارك

ركن المساحة والمديرية العقارية
* التعاون اللبناني الكندي: وفد من الوزارة يزور الدوائر العقارية الكندية
* حفل توزيع شهادات على المساحين

حياة الوزارة
* اجتماعيات، ترقية، تعيين، الخ

المكتبة المالية
* نتائج جهود تسويق المكتبة المالية وإحصائيات الزائرين
* أحدث الإصدارات المالية والاقتصادية والإدارية في المكتبة المالية

الوزير فؤاد السنيورة

إن اللبنانيين مدعوون اليوم، واكثر من أي وقت مضى إلى موقف مختلف ومتجدد حتى لا يخسر وطننا الفرص المتاحة في المنطقة وفي العالم....

يسرني أن اطل عليكم من جديد، من هذه النافذة المشرقة التي اعتز بها، نافذة «حديث المالية»، متوقفاً عند هذا الحدث العظيم والجليل الذي شهده عام ٢٠٠٠، وهو حدث التحرير.

نعم، عام ٢٠٠٠ هو عام التحرير. انه العام الذي منّ الله فيه على لبنان بتحرير الأرض اللبنانية، ارض الجنوب الغالي والبقاع الغربي الصامد من الاحتلال الإسرائيلي الغاشم. هو عام انتصار اللبنانيين وتضامنهم وصبرهم وتضحياتهم. اللبنانيون عازمون، بكل ما آوتوا من قوة ومن عزيمة، على الاستمرار في النضال حتى استعادة آخر حبة من تراب أرضهم، ولن يغمض لهم جفن قبل التحرير الكامل، ولا سيما أراضي مزارع شبعا.

هذا الانتصار التاريخي، يضعنا وجها لوجه أمام مسؤوليات جسام. تجاه أهلنا في الجنوب والبقاع الغربي الذين قاسوا اشد ألوان العذاب والقهر والظلم والتهجير، وقاست مناطقهم حرمانا طويلا تجاوز العقدين من الزمن، بسبب الاحتلال الذي أمعن في تدمير البيوت والمنشآت والبنى التحتية.

إن المسؤولية تقتضينا أن نشمر عن سواعدنا من جديد، وان نبدأ ورشة عمل وطنية لإعادة اعمار هذه المناطق وإنمائها، وتوفير كل متطلبات الحياة الطبيعية والآمنة فيها، لكي تقوم بدورها وتشارك في بناء الوطن، بحيث تمتد ورشة البناء والأعمار إلى كل مناطق لبنان، ويسود الشعور العام بالانتماء الكامل للوطن.

ولا يصح أن يغيب عن بالنا خطة واحدة، ونحن نشرع في عملية البناء واستنهاض الهمم، حجم التحديات التي تواجهنا، على مختلف الأصعدة، وحجم الجهد المطلوب منا بذله، لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها. ومهما كانت إمكاناتنا قليلة ومحدودة، في مقابل الحاجات المطلوبة، والمسؤوليات الملقاة على عاتقنا، وفي ظل أوضاع اقتصادية ومالية واجتماعية صعبة، وظروف عامة، إقليمية ودولية معقدة، فلا يجوز لذلك أن يثنينا عن المضي قدما في بذل كل الجهود الممكنة من اجل معالجة مشاكلنا والنهوض ببلدنا، ونحن لا نفتقر، لا إلى الإرادة ولا إلى العزيمة، ولا إلى الكفاءة، ولا بصورة خاصة

أنجز هذا العدد برعاية

الشركة العامة اللبنانية الأوروبية المصرفية ش.م.ل
Société Générale Libano Européenne de Banque sal

إلى الحماسة والرغبة، في سبيل وضع لبنان من جديد على طريق التقدم والنمو والازدهار، واتخاذ كل الخطوات والإجراءات لمواكبة المتغيرات والتحولات الكبرى في العالم.

إن اللبنانيين مدعوون اليوم، واكثر من أي وقت مضى إلى موقف مختلف ومتجدد حتى لا يخسر وطننا الفرص المتاحة في المنطقة وفي العالم. فلبنان يستطيع الانطلاق لردم الهوة المالية والاقتصادية والثقافية وأهميته، انه لا ينطلق من فراغ، بل يرتكز إلى تراث تاريخي متجذر وضارب في الزمن، والى مميزات جغرافية وإنسانية، حباه لله بها، وجعلته محط أنظار القريب والبعيد، ومحل تقدير وإعجاب العالم اجمع.

إننا نمر اليوم بامتحان صعب، والأنظار بنا محدقة والينا شاخصة، في كل خطوة نخطوها وكل عمل نقوم به، أولى واجباتنا أن نجدد ثقة العالم بنا، بوحدتنا، باقتصادنا، بجديتنا، بانتاجيتنا، وإبداعاتنا، وبقدراتنا، على البناء والنهوض، بحيث نوطد ونعزز ثقة المواطن اللبناني بدولته، بمؤسساته، بالإدارة التي تسهر على خدمته، ولنا نحن في وزارة المالية نصيب كبير في نسج خيوط هذه الثقة، كما إن لنا باعاً طويلاً وتجربة في أحكام هذه العلاقة الإنسانية بين المواطن والإدارة.

من اجل تجديد هذه الثقة وتعزيزها سنتمسك بالقيم التي قام عليها البيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في لبنان، وهي قيم الحرية والديموقراطية والحوار البناء والعمل المنتج ومشاركة الشعب في عملية بناء الدولة، العادلة والقادرة والكفية، وسنعمل على تفعيل الاقتصاد وتنميته ليصبح اقتصاداً تنافسياً غايته تطوير طاقات اللبنانيين وقدراتهم وإنتاجهم وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال إنماء متوازن وشامل، والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي الذي يشكل حجر الزاوية في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ومتابعة ورشة الأعمار والنهوض الاقتصادي، والانفتاح وتعزيز الإنتاج والإبداع والاستفادة من الفرص التي ينتجها الاقتصاد الجديد القائم على المعارف والتي من شأنها جميعاً تحفيز النمو وتشجيع الاستثمار والتوظيف المالي في مشاريع إنتاجية تطلق عجلة الاقتصاد إلى طبيعتها وتسهم في خلق فرص العمل الجديدة.

لقد شهدنا ونشهد ظهور معالم السياسة الاقتصادية والمالية الجديدة التي ستبرز في موازنة العام ٢٠٠١. وقد برز من ذلك حتى الآن سياسة الأجواء المفتوحة والسياسة الجمركية، والترتيبات التقنية في الشأن العقاري والتسهيل والتبسيط الإداري ومكافحة الروتين الإداري. ولا شك أن هناك إجراءات قادمة أخرى، تتطلب كلها مواكبة من وزارة المالية، بجهد واسع، واداء متميز. وما اقصده بالجهد ضرورة الانصراف في مجال الأبنية إلى التأهيل والتجهيز للتلاؤم مع التكنولوجيا. إما على صعيد الأداء فالمطلوب منا الإقبال على التدريب، وتكثيفه، بحيث يتاح لكل موظف في المدى المتوسط يوم واحد في الشهر على الأقل من اجل التجدد واكتساب خبرات مفيدة.

والواقع أن هذين الأمرين (التأهيل، والتدريب) ليسا بالأمرين الهامشيين. إذ عليهما يتوقف نجاح وزارة المالية، وعلى نجاحنا يتوقف قسط كبير من نجاح السياسات الاقتصادية والمالية الجديدة.

أنني إذ أتوجه إليكم اليوم بهذه الكلمة، فمن موقع القريب منكم ولم اكن يوما بعيداً عنكم- المطلع على أوضاعكم وظروف عملكم، الواثق بقدراتكم وإخلاصكم، المقدر لتضحياتكم وتفانيكم في العمل، الشاهد على مدى تحسسكم بعظم المسؤولية الملقاة على عاتقكم، لما لوزارة المالية من قدرة على التأثير الإيجابي، في معالجة وتصحيح الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق ضخ الدم في البلاد، من أقصاها إلى أقصاها، وبعث الدفء في أطرافها الباردة، وإعادة نبض الحياة ودورتها الطبيعية في جسد الوطن كله.

ويقيني أن إليكم ستلقى التجاوب المنتظر، وساكون معكم والى جانبكم دائما لكي نشترك، نحن اللبنانيين جميعاً، بمحبته والولاء له.

فؤاد السنيورة
وزير المالية

التسلم والتسليم في وزارة المالية

الوزيران قرم و السنيورة

جرت عملية التسلم والتسليم في وزارة المالية بين الوزيرين قرم والسنيورة بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٠، بحضور مدير عام المالية العامة آلان بيفاني وكبار موظفي الوزارة.

وتم التسلم والتسليم في جو ودي، رحب فيه الوزير قرم بالوزير السنيورة في كلمته وأبدى أسفه لعدم توافر الوقت الكافي لديه للاهتمام بالوضع الوظيفي في الوزارة لا سيما في مديريتي الجمارك والشؤون العقارية.

أجاب الوزير الجديد بالشكر ونوه بالجهود التي بذلتها وزارة المالية في الفترة السابقة. ورد على بعض الأسئلة مشدداً في حديثه على ضرورة التعاون للنهوض باقتصاد البلاد وتحفيز النمو، قائلاً "إن الحكم استمرارية".

أخلاقية العمل

يكمن التدريب حول أخلاقية العمل في تحديد القواعد الأخلاقية التي تنظم عمل الموظفين وتحديد الأعمال التي يحظرها القانون من خلال التعرف على الموجبات الأخلاقية المفروضة على الموظف (قانون الموظفين) وفي تحديد أنشطة الموظفين التي تعتبر مخالفات للقانون الجزائي ولقانون المحاسبة العامة . كما عرفت الدورة بالإجراءات القانونية المتعلقة بملاحقة المخالفات وعدم احترام القواعد الأخلاقية، وشددت على مفاهيم النزاهة والمساءلة والحكم السليم من خلال عرض للتطورات العالمية في هذا المجال ودور الحكومات والمجتمع المدني في محاربة الفساد.

وقد حاضر فيها أخصائيون أكفاء من محامين ورجال قانون.

قراءة البيانات المالية

عرفت الدورة المشاركين بأصول وضع البيانات المالية ومحتوياتها مركزةً على تقارير مدققي الحسابات المستقلين ليتمكن المشاركون من فهم واستيعاب الأسس الموضوعية لهذه التقارير. وتركزت المحاضرات على تعريف عام بالبيانات المالية وأنواعها ومحتوياتها، التعريف بدور مدقق الحسابات الخارجي، التعريف بأنواع تقارير الرقابة الخارجية كما تطرّق المحاضرون إلى اعتبارات عملية وممارسات واقعية عبر أمثلة ودراسات حالات. حاضر في هذه الدورة مراقبو ضرائب ومحاسبون من وزارة المالية.

نظام الموازنة الممكّن للإدارات العامة

نظمت في مختبرات المعهد المالي دورات تدريب على " نظام الموازنة الممكن " من ١١ تشرين الأول حتى ٦ كانون الأول ٢٠٠٠ بالتنسيق مع شركة لوغوس (ش. م. م.)، تحت إشراف المدرّبة ريتا جريدي.

ويعنى نظام الموازنة الحكومي المركزي "CBS" و نظام موازنة الإدارات الحكومية "ABS" ، بعملية إدارة ومراقبة النفقات في الجمهورية اللبنانية. وهذا يعني إمكانية تحضير وتنفيذ الموازنة (الحجز والصرف) في الإدارات الحكومية بشكل إلكتروني مع الارتباط بوزارة المالية عن طريق إرسال المعلومات إلكترونيا إلى الوزارة بطريقة مباشرة ومن دون تدخل المستخدم. ويؤمن هذا النظام الحديث سهولة التعامل بين الإدارات الحكومية ووزارة المالية كما يحد من إمكانية وقوع الأخطاء ويسمح الحصول على المعلومات بسرعة وفعالية عالية وبالتالي اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

يعتمد تخزين المعلومات في نظام الموازنة الممكن على قاعدة بيانات "أوراكل" التي تعتبر من احدث تقنيات قواعد البيانات المتوفرة . مما يؤمن الفعالية والأمان المطلوبة لمثل هذا النوع من الأنظمة الكبيرة.

وقد قامت شركة لوغوس ش. م. م وبأشراف جامعة الباني- نيويورك بتطوير نظام الموازنة الرئيس لصالح وزارة المالية والإدارات الحكومية المختلفة في الجمهورية اللبنانية لتسهيل العمل وتأمين مراقبة دورة الموازنة ضمن الإدارات الحكومية .

أخيرا، يتميز نظام موازنة الادارات الحكومية "ABS" بالخصائص التالية:

* اعتماد الرسوم والمؤثرات اللونية المتعددة.
* القدرة على اختيار الأوامر من خلال قوائم عرض مباشرة دون الحاجة إلى كتابتها.
* مرونة النظام فما على المستخدم إلا اختيار الرمز المناسب حتى يقوم النظام بتنفيذ الأمر، كعملية حجز النفقة مثلاً.
* اعتماد بيئة ويندوز ٩٥ أو ٩٨ عند المستخدمين كافة لسهولة التدرب والاستعمال.
* سهولة ربط الدوائر في الوزارات المختلفة بوزارة المالية عبر خط الهاتف.

دورات اللغة الإنكليزية في بيروت والمناطق: تعاون ناجح مع AMIDEAST

" اللغة هي وسيلة التعلّم كما هي وسيلة الاتصال بين البشر، فهي التي تساعد على التعبير عن الأفكار والطموحات والحاجات..."

سرجيو حلو، رئيس مالية طرابلس في حفل توزيع إفادات النجاح في اللغة الإنكليزية (٢٠٠٠/١٢/١٨)

تم التنسيق مع الAMIDEAST في تحضير دورات اللغة الإنكليزية في إطار الجهود المبذولة في المعهد لتمكين كل موظف في وزارة المالية من مواكبة العصر وإتقان لغة شائعة الاستعمال في لبنان والعالم تماشيا مع صورة لبنان الحضارية وجهود وزارة المال في، وتطوير إدارة حديثة تستعمل فيها لغات أجنبية إلى جانب اللغة العربية.

وشمل التدريب كافة أركان اللغة الإنكليزية من قواعد، إملاء، مفردات جديدة وكيفية لفظها كما تطرّق المحاضرون والمتدربون إلى مناقشات عامة ومستعينين بالمصطلحات التقنية الخاصة بالموضوعات المالية.

تمّ إعطاء الدروس على خمسة مستويات، المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة والمرحلة التقنية ولغة المراسلات والإنكليزية للأعمال.

وقد نظم في المعهد المالي، برعاية وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، حفلٌ لتوزيع إفادات النجاح على الموظفين الذين شاركوا في الدورة التدريبية يوم الاثنين الواقع فيه الحادي عشر من كانون الأول ٢٠٠٠.

وكان المعهد المالي قد أجرى ابتداءً من تموز استشارات مع أخصائيي السلعة في الـ AMIDEAST للتعرف إلى حاجات الموظفين في الوزارة. وبعد إعداد برنامج التدريب، انطلقت الدورات في شهر تشرين الأول وغطت مناطق بيروت وزحلة وطرابلس. وشارك في الدورة التدريبية الأولى ٤٩ موظفاً من كافة المديريات.

بداية، تحدثت مديرة المعهد المالي السيدة لمياء المبيض بنساط مرحبة بالحضور ومعرفة ببرنامج التعاون مع الAMIDEAST ثم ألقت رئيس مالية لبنان الشمالي السيدة سردوح حفار كلمة شددت فيها على أهمية إتقان اللغات الأجنبية لمواكبة الجهد الذي تبذله الوزارة للتطوير والتحديث. كما حثت الموظفين على المشاركة في هكذا دورات شيقة.

تلا ذلك كلمة مدير الـ AMIDEAST السيدة بربارة بطوني وانتهى اللقاء بكلمة معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، الذي هنأ المشاركين على جهودهم وخص المعهد المالي بكثير من التشجيع مثنياً على جهود أهل الإدارة في التقدم وحب العلم. ثم على إثر كلمة الوزير لتوزيع إفادات النجاح على المشاركين.

AMIDEAST امديست

إن الـAMIDEAST منظمة أميركية لا تبغي الربح. هدفها الأول خلق تواصل وتعاون بين الشعب الأميركي وشعوب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تعزيز تعليم اللغة والإعلام والتربية وبرامج الإنماء. تشمل الخدمات التي توسمها المنظمة البرامج التالية:

- مركز المعلومات التربوي (Educational Information Center)
يعمل فيه مستشارون متخصصون ويزخر بمصادر كثيرة من المراجع حول مؤسسات التعليم العالي وتسهيل عملية الحصول على فرص التدريب في الولايات المتحدة.
- تحضير الامتحانات المعدة للتحقق من المهارات العلمية والعملية مثل: TOEIC, MAT, SAT, TOEFL, GRE, GMAT, USMLE, GED, ICMA.
- تعليم اللغة الإنكليزية
- برامج التدريب للمؤسسات والأفراد
- إدارة مشاريع المساعدة التقنية

أما في ما يتعلق بعملها في لبنان، فتسعى المنظمة لرأب الفجوة في وقت تسابق فيه كافة القطاعات الحاجة إلى التدريب على اللغة الإنكليزية للمؤسسات والأفراد. كما توفر برامج تدريب على اللغة الفنية لأولئك المتخصصة مثل إدارة الأعمال والقانون والحقوق التجارية والعلوم الخ... من ناحية أخرى، وبالإضافة إلى تلبيتها لاحتياجات التحقق الفوري أيضاً، تعقد الـAMIDEAST بالتعاون مع مدارس عديدة دورات تحضيرية للطلاب الراغبين في خوض هذه الامتحانات. وفي هذا الإطار، نظمت الـAMIDEAST دورات تدريبية للعام ٢٠٠٠ في مدرسة القلبين يوسف St. Joseph في الجميزة وفي ثانوية Grand Lycée اليسوعية ومدرسة السيدة Notre Dame في الحكمة وغيرها من المدارس.

وتقوم الـAMIDEAST في لبنان بتوحيد مراكزها الثلاثة حيث مركز البيرة في وسط المدينة قرب مبنى مجلس النواب، في وقت العمل بالتعديلات الجديدة في الشرق الأوسط. وسيتم افتتاح مركز تدريب متخصص جديد في الوقع نفسه لتحسين مهارات الموظفين الحاليين والعاملين حالياً.

أما في ما يتعلق بعملها مع وزارة المالية، فقد تعاونت الـAMIDEAST مع المعهد المالي وقامت بتنفيذ خمس دورات للعام ٢٠٠٠ في بيروت والمناطق الإقليمية، والعمل جارٍ حالياً على وضع برنامج جديد للعام ٢٠٠١ يشمل، بالإضافة إلى بيروت، مدينتي طرابلس وزحلة.

ويوفر النظام حلقات تحضيرية للموظفين الراغبين بخوض امتحان الـCommunications TOEIC: Test of English for International وهو امتحان جديد يؤكد الإلمام باللغة الإنكليزية المتخصصة بإدارة الأعمال وهو معترف به عالمياً.

وكانت مديرة الـAMIDEAST في لبنان السيدة بربارة بطوني قد حققت في وقت سابق قافلة الفريق الـAMIDEAST بالعمل مع المعهد المالي، ونحن نأمل أن نتابع لنبين معلومات الموظفين المتدربين من خلال دورات جديدة.

"سيكون التعلم أهم النشاطات الاقتصادية التي سيقوم بها الراشدون في القرن الحادي والعشرين."

سيدني جوزف بريلان

لمحة أولية عن برنامج التدريب للنصف الأول من العام ٢٠٠١

أطل العام الجديد ولم تتوقف منسقات التدريب في المعهد المالي عن عملهن الدؤوب لوضع البرامج التدريبية للعام الجديد والتحضير لدورات التدريب في لبنان والخارج والتنسيق مع مؤسسات ومعاهد التدريب المحلية والإقليمية والدولية.

وقد وضع حتى الآن (وبشكل أوّلي) برنامج يغطي النصف الأول من العام ٢٠٠١ هذه لمحة عنه، علما أن التعديلات والإضافات مستمرة (الرجاء الاتصال بالمعهد للإطلاع على آخر المستجدات):

دورات تدريب قصيرة:

*السلطات الدستورية ومبادئ دولة القانون: على امتداد يومين اثنين – تتم مناقشة مفهوم دولة القانون ودورها وتسلسلية القواعد القانونية وبنية الدولة اللبنانية بالإضافة إلى القواعد الأخلاقية التي تسير عمل الإدارة.

*أخلاقية العمل والقانون الجزائي: من خلال نقاش بين الموظفين والمدرب يتعرف الموظفون إلى مفاهيم الشفافية والمحاسبة والمساءلة وتطبيقاتها في مجالات عمل موظفي وزارة المال، إلى دور الرئيس المباشر في عملية الرقابة والمساءلة، وإلى أخطار الفساد وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما يتطرق إلى توضيح المفاهيم والقواعد الأخلاقية والأعمال التي تمنعها القوانين بالإضافة إلى إجراءات ملاحقة المخالفات.

*التحليل المالي: تعرف هذه الدورة المشاركين على طريقة تحليل البيانات المالية للشركات والمؤسسات كما تسمح بتحديد مستويات التحليل المالي وأبعاده.

*مدخل إلى الضريبة على القيمة المضافة: تقدم هذه الدورة لمحة شاملة عن المبادئ العامة للضريبة على القيمة المضافة، ميزاتها، حقول تطبيقها، والتصريحات والتخفيضات مرورا باستحقاقها ونسبها وخبرات البلدان المختلفة لا سيما المجاورة في تطبيق هذه الضريبة.

برامج تدريب طويلة:

*أصول التدقيق والمراقبة في تطبيق أحكام ضريبة الدخل: يتناول برنامج التدريب أصول المراقبة والتدقيق في تطبيق أحكام قانون ضريبة الدخل في أبوابه الثلاثة الرئيسة وينظم البرنامج على مدة ٨ أسابيع بمعدل حلقتين أسبوعياً مدة الحلقة ثلاث ساعات.

*أصول التدقيق والمراقبة في تطبيق أحكام ضريبة الأملاك المبنية: يتناول برنامج التدريب أصول المراقبة والتدقيق في تطبيق أحكام قانون ضريبة الأملاك المبنية ويتقدم البرنامج على مدة ٨ أسابيع بمعدل حلقتين أسبوعياً مدة الحلقة ثلاث ساعات.

*القيادة الإدارية في الإدارة الضريبية: يهدف هذا التدريب إلى تعريف المسؤولين في مديرية الواردات إلى المفاهيم الحديثة للقيادة الإدارية والى شرح مبادئ وتقنيات القيادة والتفويض وتحمل المسؤولية. كما يسمح بفهم دور العمل الجماعي والمسؤوليات القيادية ودور الرئيس المباشر في عملية الرقابة والمساءلة.

*المعايير المحاسبية الدولية: برنامج يعرف بالمعايير التسعة وثلاثين المعترف بها دولياً، يمتد على مدى أسبوع واحد وينظم بالتعاون مع مجمع المحاسبين القانونيين.

*معايير المراجعة الدولية: برنامج يعرف بمعايير المراجعة الدولية، يمتد على مدى أسبوع واحد وينظم بالتعاون مع مجمع المحاسبين القانونيين.

برامج التعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت:

*حلقة دراسية حول إدارة الديون الخارجية: تنظم بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط (راجع الفقرة "شركاء في التدريب") ويهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين على طبيعة الديون الخارجية (أسبابها/ هيكلها/ أثرها)، وسائل إدارة هذه الديون والاستراتيجيات المتاحة، وبتعريفهم بقضايا ربط إدارة الديون ببرامج الإصلاح الاقتصادي.

*الإصلاح الضريبي: حلقة تنظم بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط (راجع الفقرة "شركاء في التدريب").

*التحليل المالي: حلقة تنظم بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط (راجع الفقرة "شركاء في التدريب").

حلقات قصيرة:

*حلقة دراسية حول منظمة التجارة العالمية: تتناول تعريف المنظمة العالمية للتجارة، التفاوض للانضمام إليها، اتفاقيات الانضمام وآثار الانضمام الإيجابية والسلبية، ويلقيها السيد طلال أبو غزالة، رئيس مجلس إدارة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

*حلقات قصيرة في مواضيع ضريبية: تتناول هذه الحلقات التي تتراوح مدتها من يوم إلى يومين بعض المواضيع الهامة كالتطبيقات المتعلقة باتفاقيات الازدواج الضريبي أو مراجعة لبعض الأحكام الخاصة كالتي تتعلق بالشركات المساهمة والمصارف والمؤسسات المالية وغيرها من المواضيع.

*تطبيق أحكام القانون ٢٢٠ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان: تهدف هذه الحلقة إلى التعريف بالقانون الجديد رقم ٢٢٠ الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان بغرض تسهيل معاملاتهم في وزارة المال وإلى خلق الاندفاع لدى الموظفين وتوعيتهم على أهميته وشرح الجدوى الاقتصادية من تطبيقه.

دورات اللغة

تهدف دورات اللغات إلى تمكين مهارات الموظفين اللغوية من خلال تسهيل إتقانهم للغة أجنبية واحدة على الأقل منتشرة في لبنان.

١- دورات في اللغتين الفرنسية والإنكليزية: وهي على عدة مستويات تهدف إلى تحسين مهارات الموظفين اللغوية وتطويرها.

٢- دورات متخصصة في اللغتين الفرنسية والإنكليزية: تهدف إلى تطوير إتقان المصطلحات التقنية في المجال المالي والضريبي والمحاسبي للموظفين الذين يتمتعون بمستوى معرفة متقدم للغتين الفرنسية والإنكليزية يسمح لهم باستيعاب أفضل للمفاهيم الاقتصادية والمالية الجديدة عند مشاركتهم في بعثات تدريب خارج لبنان.

٣- دورات في اللغة الإنكليزية مخصصة لأمينات السر:
تهدف إلى
تطوير المهارات اللغوية لأمينات السر من خلال الاعتماد على تمثيل الأدوار والعمل الجماعي.

دورات المعلوماتية:

تسهيل نشر المعلوماتية في دوائر الوزارة كافة وتعرف الموظفين إلى أكثر برامج المعلوماتية انتشاراً.

١- مدخل إلى عالم المعلوماتية: من خلال المتابعة عن كثب، يتعرف موظفو الوزارة غير المطلعين على المعلوماتية إلى المبادئ الأساسية وإلى نظام التشغيل والبرامج الأكثر استعمالاً (كبرنامجي وورد واكسيل) بالإضافة إلى شبكة الإنترنت.

٢- دورات متخصصة في معالجة النصوص: تسمح هذه الدورة بتفصيل استعمال برنامج معالجة النصوص (وورد) من خلال شرح لكافة أوامره.

٣- دورات متخصصة في الجدولات: يتم تفصيل كافة أوامر برنامج الجدولات (اكسيل) للسماح لمستعملي البرنامج بتنظيم المعلومات في جداول.

٤- رسوم العروض التقديمية: يتم شرح كافة الأوامر والأدوات التابعة لبرنامج باور بوينت لتسهيل إعداد المشاركين للعروض التقديمية.

٥- رسم الهيكليات والبيانات: تعتبر هذه الدورة مدخلاً إلى برنامج فيزيو الذي يسمح بإعداد الهيكليات والبيانات.

٦- قاعدة البيانات: تسمح هذه الدورة للمشاركين بتنظيم المعلومات المتوفرة لديهم في قواعد بيانات ومعالجتها.

٧- دروس متخصصة في قواعد البيانات: يتم شرح وتفصيل الميزات المتخصصة لبرنامج قواعد البيانات (آكسيس).

٨- مبادئ أساسية لصيانة الحاسوب: في نهاية هذه الدورة القصيرة، يتمكن المشارك من تأمين صيانة جهاز الحاسوب بفضل التطبيقات العملية والنصائح التي تسدى إليه.

البرنامج الزمني للعام ٢٠٠١ (لمحة أولية)

دورات تدريب قصيرة

كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران
المشتقات المستورية ومعايير دولة القانون					
اتفاقية العمل والقانون الجزائي		اتفاقية العمل والقانون الجزائي			
التحليل المالي	التحليل المالي				
مدخل إلى الضريبة على القيمة المضافة					
أصول التدقيق والمراقبة في تطبيق أحكام ضريبة الدخل (٢٠٠١-١-٢٥ حتى ٢٠٠١-٣-١١)			أصول التدقيق والمراقبة في تطبيق أحكام ضريبة الدخل (٢٠٠١-٣-٢١ حتى ٢٠٠١-٥-١١)		
	أصول التدقيق والمراقبة في تطبيق أحكام ضريبة الأملاك المبنية		أصول التدقيق والمراقبة في تطبيق أحكام ضريبة الأملاك المبنية		
	القيادة الإدارية في الإدارة الضريبية		القيادة الإدارية في الإدارة الضريبية		القيادة الإدارية في الإدارة الضريبية
	التدابير المحاسبية الدولية		معايير المراجعة الدولية		

برنامج التعاون مع معهد التخطيط العربي في الكويت

إدارة الديون الخارجية	الإصلاح الضريبي	التحليل المالي			

حلقات قصيرة

منظمة العمل العالمية					
حلقات قصيرة في مواضيع ضريبية	حلقات قصيرة في مواضيع ضريبية	حلقات قصيرة في مواضيع ضريبية	حلقات قصيرة في مواضيع ضريبية	حلقات قصيرة في مواضيع ضريبية	حلقات قصيرة في مواضيع ضريبية
	تطبيق أحكام القانون ٢٢٠ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان		تطبيق أحكام القانون ٢٢٠ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان		تطبيق أحكام القانون ٢٢٠ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان

دورات اللغة الفرنسية بالتعاون مع المركز الثقافي الفرنسي

اللغة الفرنسية: مرحلة ابتدائية، متوسطة ومتخصصة: بيروت وطرابلس		اللغة الفرنسية: مرحلة ابتدائية، متوسطة ومتخصصة: بيروت وطرابلس

دورات اللغة الإنكليزية بالتعاون مع الـAMIDEAST

اللغة الإنكليزية: مرحلة ابتدائية، متوسطة ومتخصصة: بيروت وطرابلس والبقاع		اللغة الإنكليزية: مرحلة ابتدائية، متوسطة ومتخصصة: بيروت وطرابلس والبقاع

دورات المعلوماتية*

مدخل إلى المعلوماتية العامة وإلى Windows وإلى Word وإلى Excel

* يقوم المعهد حالياً بمسح لحاجات التدريب على المعلوماتية [illegible] برنامج التدريب [illegible] المواضيع المتوفرة [illegible].

شركاء في التدريب

التعاون مع المعهد العربي للتخطيط في الكويت

نتيجة للجهود التي تبذلها وزارة المالية لتوثيق التعاون بين المعهد العربي للتخطيط في الكويت والمعهد المالي في بيروت واستكمالاً لزيارة وفد المعهد المالي إلى الكويت، تمّ الاتفاق على عقد ثلاث حلقات تدريبية في المعهد المالي، يحييها منسقون من المعهد العربي للتخطيط وتتناول المواضيع التالية:

*إدارة الديون الخارجية (٢٩ كانون الثاني حتى ٣١ كانون الثاني ٢٠٠١): وهو برنامج يهدف إلى تعريف المشتركين بطبيعة الديون الخارجية (أسبابها/هيكلها/آثارها) وبوسائل إدارة هذه الديون والاستراتيجيات المتاحة مثل إعادة الجدولة ومبادلة الديون باسهم الخ. وكذلك ربط إدارة الديون ببرامج الإصلاح الاقتصادي.

*الإصلاح الضريبي (٥ شباط حتى ٧ شباط): يتناول البرنامج تجارب الإصلاح الضريبي وعرض لأشكال الإصلاحات الضريبية ومناقشة لبعض الجوانب الفنيّة المتعلّقة بالإصلاح وآثار تطبيقها بغرض تجنّب السلبيات والأخطاء والاستفادة من التجارب المذكورة.

*التحليل المالي (٢٦ آذار حتى ٢٨ آذار ٢٠٠١): ويهدف إلى تعريف المشاركين بأهم أدوات التحليل المالي وترقية مهاراتهم في مجال تقييم الإنفاق الاستثماري وتحليل الأداء المالي للشركات.

هذا ويتابع المعهد المالي التعاون مع المعهد العربي لاختيار المرشحين من موظفي وزارة المال لحضور الدورات التدريبية المختلفة التي تعقد في مقر المعهد العربي في الكويت.

وقد وافقت اللجنة العلمية في المعهد العربي مطلع العام ٢٠٠١ على ترشيح الموظفين التالية أسماؤهم:

-السيد جورج بو فرنسيس (مراقب رئيس في مالية الشمال) لحضور برنامج سياسة دعم القدرة التنافسية المنعقد خلال الفترة من ١٣ حتى ١٧ كانون الثاني ٢٠٠١،

-السيد نزار حجاوي (مراقب مالي في مديرية المحاسبة العامة) لحضور برنامج الأساليب المالية لتقييم المشروعات خلال الفترة من ١٣ حتى ١٧ كانون الثاني ٢٠٠١،

-السيد أسعد قاسوف (مراقب رئيسي في مالية البقاع) والسيد عبد الرحمن الغزاوي (مراقب ضرائب في مالية الشمال) لحضور برنامج إدارة الديون الخارجية خلال الفترة من ٢٠ حتى ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠١،

-السيد ربيع علم الدين (مراقب ضرائب في بيروت) لحضور برنامج تحليل النظام الجديد للتجارة العالمية خلال الفترة من ٢٧ حتى ٣١ كانون الثاني ٢٠٠١.

هذا وقد قامت جميع البعثات بتحضير التقارير المطلوبة للحضور والمشاركة. كذلك قامت البعثات عند عودتها بتحضير تقارير أوجزت أعمال الدورة وما اكتسبه الموظفون من معلومات.

وإذ يهنئ المعهد المالي الموظفين الذين حضروا هذه الدورات على جهودهم في إعداد هذه التقارير وعلى مناقبيتهم وجديتهم التي ميزتهم عن باقي المشاركين في الدورة، يشكر المعهد العربي للتخطيط على تعاونهم الدائم ويأمل بتوثيق علاقته مع المعهد العربي متطلعاً إلى إنجاز المزيد من البرامج المشتركة بين المؤسستين.

انطباعات المتدربين في المعهد العربي للتخطيط بالكويت

شارك كل من المراقب الرئيسي ، كارلوس عريضة ، جورج الغزاوي ، عماد أبو ريحان والباحثة الحقلي بالدورات التي يجريها المعهد العربي للتخطيط في الكويت بالتعاون مع المعهد المالي فكانت آراؤهم الخاصة التالية:

ان المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت كان ولا يزال على مر السنين مركزاً متقدماً في العمل العربي للتدريب وتطوير القيادات والكفاءات العربية

وهذا ما لمسناه من خلال الدورات التي شاركنا فيها وذلك كونها كانت دورات رائعة ومفيدة تركت لدى كل منا الانطباع الجيد، وتعطينا الأمل الكبير بأن امتنا العربية تملك القدرات الوعية وبانه باستطاعتها مواكبة التطور

ان ادارة المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت ادارة رياضية وكفؤة من ناحية التنسيق العلمي والمناقشات والشروحات التي كانت كفيلة بتمكين كل منا لان من الاحاطة التامة بالموضوع الى الجهاز البشري المميز من محاضرين وادارين ، الى التنظيم والدقة والالتزام بالاوقات وبالمواعيد الى ادوات العمل والشيء الجيد ، الى الاحترام في التعامل وتلبية الطلبات بكافة اشكالها ، الى الرحلات الترفيهية المميزة من الاستقبال في المطار وتسهيل عملية الدخول والوصول الى المعهد.

اعرب المشاركون في دورات مماثلة وشكروا العميق لكل من يساهم في انجاح هذه الدورات.

الإحصاءات والرياضيات التطبيقية

شادي أبو شقرا

دورة تدريبية في مصرف لبنان

نظّمت مديرية الإعداد والتوجيه في مصرف لبنان دورة تدريبية إبتداءً من ٢٠٠٠/١١/٢٧ ولمدّة خمسة أيام وتناولت هذه الدورة موضوع "الإحصاءات والرياضيات التطبيقية".

شارك في هذه الدورة أفراد من مديريات وفروع مصرف لبنان، لجنة الرقابة على المصارف، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، إدارة استثمار مرفأ بيروت، وزارة المالية، بنك السودان وبنك الكويت المركزي. وحاضر في الدورة ممثلا مديرية الإحصاء التابعة لمصرف لبنان السيّدان شكري مونس وميشال سلامة.

كانت مشاركة وزارة المالية والمعهد المالي خطوة لافتة في مجال تطوير الموارد البشرية مما يساهم في تفعيل الممارسة الإدارية في وزارة المالية، وبرته إيجابياً على الفرد فيما تزيد المشاركة في حوافزه وطموحه ليصبح عنصراً منتجاً لإدارته.

تشهد الوزارة اليوم ما لم تشهده في أي وقت مضى. فخلال السنوات المنصرفة أدى المعهد المالي دوره على أكمل وجه عن طريق تدريب وتطوير العنصر البشري داخل وزارة المالية بالتحديد، مما حسّن أداء الوزارة بصورة عامة. وفي إطار خلق وحدة الأبحاث والتحاليل الضرائبية، استفاد أربعة موظفون جدد من هذه الدورة وهم: شادي أبو شقرا، حسن حمدان، شربل شدراوي ونكول كرباج. وقد ساهمت الدورة في تدريبهم على طرق الإحصاء التطبيقية وتعزيز مهاراتهم الفردية في هذا المجال. كما تناولت الدورة مواضيع أخرى متعلقة بالإحصاءات وبالإجراءات العملية المتعلقة بها*.

مركز التدريب في مصرف لبنان

* Descriptive statistics, Crosstabulation and measure of association, Describing subpopulation differences, Multiple response analysis, Sampling and sampling distribution

شادي أبو شقرا
مديرية الواردات

حلقة دراسية حول "الاتفاقيات الدولية لتفادي الازدواج الضريبي" في عمان

مدير الواردات وليد الخطيب والمراقب هيثم بوقدار

تم تنظيم حلقة دراسية حول "الاتفاقيات الدولية لتفادي الازدواج الضريبي في عمان في الأردن، بحضور عشرة بلدان عربية لا سيما مصر، الأردن، لبنان، المغرب، عمان، فلسطين، المملكة العربية السعودية، قطر، تونس واليمن. وساعد على إنجاح هذه الحلقة تنسيق ومشاركة من مديرية الضريبة على الدخل في الأردن.

وقد مثل لبنان في هذه الحلقة وفد تألف من كل من مدير الواردات الأستاذ وليد الخطيب، ومراقب الضرائب (ضريبة الدخل – جبل لبنان) الأستاذ هيثم بوقدار. وتميزت الوفد اللبناني بعرضه الإلكتروني للنظام الضريبي والمستجدات فيما يخص اتفاقيات ازدواج الضرائب، كما شارك الوفد في النقاشات وفي الاقتراحات النهائية التي تلتها.

تمحور المؤتمر حول الخبرة الألمانية في الاتفاقيات المعقودة لتفادي الازدواج الضريبي، وحاضر خلاله الأستاذ مايكل كروس من وزارة المالية في ألمانيا والأستاذ أحمد خان وهو خبير باكستاني يعنى بالاتفاقيات لتفادي الازدواج الضريبي وبرامج الإصلاح الضريبي، فعرضا المواضيع التي تناولها المؤتمر وشرحا التفاصيل الدقيقة مجيبين على أسئلة الحضور، وكان النقاش بنّاء فقد سمح للحضور تبادل الخبرات والإطلاع على نوعي الاتفاقيات المعهودين وهما نموذج اتفاقيات الأمم المتحدة UN ونموذج مشروع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.

غير أن الاتفاقيات الدولية لتفادي الازدواج الضريبي والتهرب من الضرائب، وبالرغم من بروز أهميتها منذ السبعينات من خلال إتفاقية أولى وقّعها لبنان مع فرنسا؛ غابت متابعتها بسبب الحرب وظروف الاحتلال وأعيد العمل لإحيائها منذ العام ١٩٩٤ عبر جولات مفاوضات كثيرة التعقيد والصعوبة وطويلة المراحل، أصرّت وزارة المال على حوضها لأهمّيتها في تشجيع الاستثمار والتبادل التجاري.

ومن المهام بمكان اضطلاع موظفي وزارة المال، لا سيما مراقبي الضرائب على هذه الاتفاقيات ومراجعة أحكامها ونصوصها في حال واجهوا حالة من الازدواج الضريبي.

هيثم بوقدار
مراقب ضرائب

جديد وزارة المالية

مديرية الواردات تتجدد

منذ فترة طويلة، يجري عمل صامت ودؤوب في واحدة من أكثر مديريات وزارة المالية أهمية من حيث العلاقة مع الجمهور والأثر المالي والاقتصادي على خزينة الدولة. وقد بدأت آثار هذا العمل تظهر في اتجاه تحقيق حلمنا جميعاً في إدارة حديثة، ممكنة، تسهل حياة المواطنين وتريد من وعيهم لواجباتهم وارتباطهم ببلادهم. ومن مؤخرا مديرية الواردات قد لاحظ الفرق إن لناحية تنظيم الطابقين الأول والثاني الخاصين باستقبال المواطنين الحاملين معاملاتهم وتصاريحهم، أو بتعاطي المراقبين من خلف الشبابيك المخصصة، أو من خلال توافر الأدلة والكتيبات مجاناً للجمهور. وكل ذلك بفضل عزم أهل وزارة المال وإدارتها التي تنفض عنها غبار الماضي إلى غير رجعة وإصرار قادتها وفي طليعتهم وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة ومدير عام المالية العامة السيد ألان بيفاني ومدير الواردات السيد وليد الخطيب ومساندة وتعاون المشروع الكندي للإصلاح الضريبي الذي بفضله بدأت عملية تغيير عميقة ومستدامة.

وضمن الإنجازات المختلفة، ذكرت لنا رئيسة وحدة المعلوماتية في المشروع الكندي السيدة منال الأسير ما استطاع المكلفون ملاحظته من تقدم في الخدمة وتسهيل لمعاملاتهم. كما أشارت إلى الأعمال التي تنجز وراء الكواليس ومنها إعادة تأهيل قواعد البيانات المتعلقة بالمكلفين وإدخال المعلومات المستخرجة من التصاريح بشكل مفصّل وإلكتروني. هكذا، وفي إطار تفعيل خدمة المكلفين، أصبح في كل من الطابقين الأول والثاني من مديرية الواردات ١٢ شباكاً لخدمات الجمهور يستقبل عندها المراقبون المكلفين لتسهيل معاملاتهم ويساعدونهم في إتمامها مخففين بذلك عبء الانتظار عليهم.

يستقبل الطابق الأول كافة معاملات المكلفين (باستثناء تصاريح الضريبة). يذهب المكلف لأي شباك وينهي هناك معاملته على الفور أو يحدد له موعد للمراجعة في حال كانت تحتاج المعاملة إلى درس. تشير إلى أن المكلف كان في الماضي يمر من طابق إلى طابق ويهدر وقته لمتابعة معاملته في حين أنه لا يحتاج اليوم إلا لدقائق معدودة لإنهاء المعاملة.

كذلك فإن المواطن الذي يحتاج الاستعلام عن موضوع ما يستطيع أن يلجأ إلى مكتب الاستشارات في الطابق الأول من مديرية الواردات الذي وضع لخدمة المواطن وعلى رأسه المراقب الرئيسي الآنسة باسمة أنطونيوس المميزة بلطفها وابتسامتها، يساندها فريق من ١٦ مراقب، منهم ستة مراقبين من المعينين الجدد في ملاك وزارة المالية. وقد فعّلت المديرية بشكل أساسي مكتب الشكاوى وزودت جميع الشبابيك بالكتيبات وبالدليل الخاص للمواطن.

بالنسبة للطابق الثاني، فهو يستقبل تصاريح الضريبة وبذلك أصبح المواطن يمر بشباكين فقط لا غير لإنهاء تقديم التصريح والدفع بينما كان في الفترة الماضية يتأرجح من طابق إلى آخر عند خمس مكاتب مختلفة لتسليم التصريح وتسديد الضريبة المتوجبة عليه. تشير إلى أن مديرية الواردات تسعى لتسهيل أكثر للمعاملات من خلال إمكانية سداد المستحقات في المصارف التجارية. وفي هذه الحال لا يعود على المواطن إلا الحضور لمرة واحدة إلى شباك واحد.

من ناحية أخرى، فالعمل جار على قدم وساق لإدخال كافة المعلومات المتوفرة في التصاريح الضريبية بواسطة نظام الواردات الممكنن TIRS SIG وتتم إعادة تأهيل قواعد البيانات المتعلقة بالمكلفين، علماً أنه تم إجراء مسح شامل منذ العام ١٩٩٧ وحتى ١٩٩٩، مما سيساعد على إحصاء المعلومات حول المكلفين والتأكد من صحتها ومن وجود تصريح عن كل الأشخاص والشركات التي ينبغي أن تصرح عن تكليفها، وسيساعد على ذلك الاستناد إلى مصادر خارجية من وزارات مختلفة ونقابات وغيرها.

لقد وضعت مديرية الواردات أهدافاً وعناوين كبيرة للعام ٢٠٠٩، أهمها:

* تطوير خدمات الاستشارات عبر الهاتف،
* إدخال نظام الاستشارات عبر البريد الإلكتروني،
* استقبال التصاريح عبر البريد،
* وتوفير جداول التكليف في الوزارة بعد طول غيابها.

كما يجري العمل على خطة لتوسيع نطاق خدمات المكلفين وتطبيقها في باقي المناطق، على غرار مديرية الواردات في بيروت.

مقابلة مع رئيسة وحدة المعلوماتية في المشروع الكندي CRC-SOGEMA Domestic Tax Reform Project السيدة منال الأسير

نهار شبابي في المعهد المالي

"الشباب: في قلب التنمية أو على هامشها؟" "الشباب وأخلاقية الخدمة العامة" "دور الشباب في التغيير في القطاع العام"، ثلاثة محاور شكلت مواد لأسئلة كبيرة حول الحاضر والمستقبل في بلدنا وملأت أروقة وأدوار المعهد المالي يوم الجمعة في ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٠.

بهذه الأسئلة و بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي كان قد أصدر في العام ١٩٩٩ تقرير التنمية البشرية في لبنان بعنوان "الشباب والتنمية"، شاء المعهد المالي أن يختتم الدورة التدريبية التي نظمها لـ ١٣٢ شابة وشاب من المعينين حديثا في ملاك وزارة المالية بصفة مراقبي ضرائب ومحاسبين ومحتسبين. وقد كان المعهد قد استضاف طيلة ٩ أسابيع (من ٢٠٠٠/٨/٢١ وحتى ٢٠٠٠/١٠/٢٧)، نخبة الشباب اللبناني هذه، ودربهم على مجموعة مواضيع تناولت كافة أوجه عمل الوزارة ومبادئ المالية العامة والمحاسبة والنظام الضريبي وأصول العمل الجماعي والتواصل بالإضافة إلى اللغات وأنظمة المعلوماتية وغيرها من المواضيع.

وبنهاية البرنامج التدريبي قام المتدربون بمشاريع دراسات ورسوم وغيرها استعرضوها مع ضيوف المعهد خلال النهار الشبابي وناقشوها مع زملاء لهم. لم انتظروا بها وبالهموم التي تشغل بالهم إلى قاعات الحوار ليشاركوا الاختصاصيين المدعوين لإحياء النقاشات هذه الهموم.

١. استضافت حلقة "الشباب: في قلب التنمية أو على هامشها؟" كل من السيدات والسادة: يوسف الخليل، من مصرف لبنان، نيقولا شماس، إقتصادي، رمزي سلامة، خبير تربوي في مكتب الأونيسكو، عبير جابر، إعلامية من جريدة السفير، وايف دوسان، ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان. وبعد مداخلة قصيرة لكل منهم تركز النقاش في هذه الحلقة حول التربية والتعليم الذي يتلقاه الشباب اللبناني وفرص العمل المتاحة لهم وهم الهجرة الذي يؤرقهم.

٢. أما حلقة "الشباب وأخلاقية الخدمة العامة: فقد ضمت كل من السيدات والسادة: جيا شماس، مستشارة اقتصادية في رئاسة الجمهورية وعضو الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الرئيس فيليب خير الله، قاضي وعضو الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، زياد بارود، محام ومحاضر في جامعة الروح القدس ممثلا لمنظمة (Lebanon Chapter - Transparency International) وجواد عدرا، المدير التنفيذي لشركة الاستشارات: "المعلومات الدولية". وتركز النقاش حول أخلاقية العمل والقوانين التي ترعى حقوق وواجبات الموظف في القطاع العام، والعلاقة مع المواطنين والقطاع الخاص، ودور المجتمع المدني في محاربة الفساد، بالإضافة إلى عبء الفساد على الاقتصاد اللبناني وموقف اللبنانيين منه عامة.

٣. أما الحلقة الأخيرة وهي حول "دور الشباب في التغيير في القطاع العام"، فقد استقطبت اهتماما خاصا من خلال مشاركة مدير عام المالية العامة السيد ألان بيفاني وهو رمز شبابي للوزارة، بالإضافة إلى كل من السيدات والسادة: سمير قصير، إعلامي بارز من جريدة النهار، إلهام كلاب بساط، المركز الدولي للعلوم الإنسانية – أونيسكو، أنطوان مسرة، محاضر في الجامعة اللبنانية، وممثل عن مجموعة الموظفين الجدد هو السيد شربل شدراوي الذي نقل بصوت عال هموم المجموعة إلى الحضور. تركز النقاش حول توزيع الأعمار في الخدمة العامة وانتقال المعرفة بين الأجيال المختلفة وكيفية التجديد مع الحفاظ على الذاكرة المؤسساتية للإدارة اللبنانية والنظرة الجديدة للقطاع العام في الألفية الثانية ولمفهوم الخدمة العامة في ظل العولمة والتطورات التكنولوجية المستخدمة في الإدارات العامة لخدمة الجمهور.

وفي نهاية المطاف أجمع الحضور الذي ميز بمشاركة بعض نواب من البرلمان اللبناني وسفراء دول ومنظمات دولية وقطاع عام وخاص وأساتذة جامعات واختصاصيين ومجتمع مدني وإعلاميين، على حيوية هذه المبادرة وعلى الانفتاح الذي ميز ويميز وزارة المال في مسعاها لبناء كادر بشري مميز والارتقاء بمفاهيم الخدمة العامة. كما تمنى الحضور على الشباب الذي يدخل هذه الإدارة بحماس وأفكار جديدة حظا سعيدا في مواجهة التحديات التي تنتظرهم وفي العمل والسهر من أجل التغيير مذكرا إياهم بأهمية العمل الجماعي والنزاهة واحترام المواطن من أجل بناء وطن المستقبل.

آخر إصدارات العام ٢٠٠٠: نجاح للبنان

نجاح إصدار باليورو لمصلحة الدولة اللبنانية

تنفيذا لبرنامج الاستدانة الخارجية، قامت وزارة المالية بتاريخ ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٠ باعادة فتح الإصدار السابق بعملة اليورو الذي يستحق في آذار العام ٢٠٠٤ بمبلغ ٢٥٠ مليون يورو، ليصبح مجموع الإصدار (بما فيه المبالغ المكتتبة العام الماضي) ٥٥٠ مليون يورو. قام بإدارته هذا الإصدار مصرف كريدي سويس بنك ألماني وهو من اكبر المصارف الأوروبية، وبلغت حصة المصارف اللبنانية من الاكتتاب ٧٠٪ والمصارف غير اللبنانية ٣٠ ٪ وذلك رغم الوضع الإقليمي المضطرب. وجاءت هذه العملية على غرار عملية إعادة فتح الإصدار بالدولار الأميركي استحقاق عام ٢٠٠٩ الذي أطلق في تشرين الأول من العام الماضي وأعيد فتحه في تموز عام ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة المحلية والإقليمية وفي الأسواق الدولية وما رافقها من تطورات أخيرة، فان نتائج الإصدار وشروطه جاءت لتؤكد الصدقية الائتمانية الكبيرة التي يتمتع بها لبنان، كما يدل عليه حجم الطلب وعائد الإصدار، خصوصا وان الهامش المدفوع فوق فوائد اليورو لم يتجاوز ٣١٧ نقطة والعائد للمكتتب هو ٨،٢٣٪ وهو ما يمثل التكلفة للدولة اللبنانية وهي تكلفة اقل من التي تترتب على الإصدارات بالدولار الأميركي مع الإشارة إلى أن الفوائد على اليورو قد ارتفعت في الآونة الأخيرة.

يذكر أن هذه العمليات تزيد من السيولة المتوافرة في السوق بالنسبة إلى الإصدارات اللبنانية مما يساعد على توسيع قاعدة المكتتبين.

والجدير ذكره، إن الدولة اللبنانية كانت أول دولة تقوم بإصدار بالعملة الأوروبية بمبلغ ٣٠٠ مليون يورو في آذار العام ١٩٩٩ وذلك ضمن سياسة وزارة المالية التي تقضي في تنويع مصادر التمويل وأدواتها وتوسيع قاعدة المكتتبين في سندات الخزينة الدولية. والإصدار الذي يأتي ضمن السياسة نفسها هو أول عملية استدانة باليورو لهذه السنة بعد أن نجحت الوزارة في شهر أيلول المنصرم بإصدار سندات بالدولار وبفائدة عائمة إلى جانب سندات بفائدة ثابتة (راجع حديث المالية رقم٩).

نجاح آخر إصدارات سندات الخزينة بالدولار الأميركي

أصدرت وزارة المال وبنجاح، بتاريخ ٧ كانون الأول ٢٠٠٠، سندات خزينة بالدولار الأميركي بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار، بعدما كانت قد حددت في وقت سابق قيمة الإصدار ب ٣٠٠ مليون، مما يعني أن العرض فاق الطلب ب ١٠٠ مليون دولار. يذكر انه الإصدار الأول منذ تشكيل الحكومة الجديدة، وقد اعتبر ناجحاً جداً على رغم الظروف الصعبة المحلية والإقليمية وما رافقها من تقلبات في الأسواق بعد الأزمة في الأرجنتين وتركيا، مما يؤكد على الصدقية الائتمانية الكبيرة التي يتمتع بها لبنان، بحسب ما جاء على لسان وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة. وكانت وزارة المال قد أعلنت قبل شهر إطلاق الإصدار بإدارة مؤسستين دوليتين "جي بي مورغن" الأميركية التي تدخل لأول مرة في الإصدارات الأميركية وشركة "كريدي سويس فيرست بوسطن" وحددت أسعار الفائدة للإصدار على أساس هامش قدره ٤٢٠ نقطة فوق فائدة سندات الخزينة اللبنانية لمدة أربعة سنوات وبمعدل فائدة ٩،٥٪. وقد جاء نجاح هذا الإصدار نتيجة لاتصالات سابقة أجراها رئيس الحكومة خلال جولته العربية الأخيرة، وجولة تسويق في كل من جدة والرياض والبحرين، شارك فيها بالإضافة إلى المؤسستين المكلفتين إدارة الإصدار كل من "بي أن بي باري با" (BNP-Paris Bas) ودويتش بنك (Deutch Bank) "سولومون سميث بارني – سيتي بنك"، وقد بلغت حصة الشرق الأوسط من الاكتتابات ٢٥٪، بالإضافة إلى ١٠٪ في أوروبا و٦٥٪ في المصارف اللبنانية. وقد كان حجم الإقبال العربي جيداً، لا سيما الخليجي مع دخول أحد ابرز المصارف السعودية (البنك الأهلي التجاري) بمبلغ ٥٠ مليون دولار، بالإضافة إلى مصارف سعودية وإماراتية، وبقي إقبال المصارف اللبنانية الأساسية مستقرا قياسا مع الإصدارات السابقة لهذا العام وأبرزها اكتتابات لبنك لبنان والمهجر (٦١ مليون دولار) وبنك عودة الذي كان رفع اكتتاباته من ٥٠ إلى ٦٠ مليون دولار، إضافة إلى اكتتابات مماثلة لبنك بيبلوس، في حين توزعت الاكتتابات الأخرى على كل من المؤسسة العربية المصرفية، البنك العربي، بنك البحر المتوسط، سارادار، الاعتماد اللبناني، فرانس بنك، ميدل ايست كابيتال غروب وشركة لبنان المالية. وبهذا الإصدار وهو الأخير لعام ٢٠٠٠، بات مجموع إصدارات اليوروبوند الرسمية يبلغ قرابة ٥ مليارات و ٧٧٤ مليون دولار أمريكي.

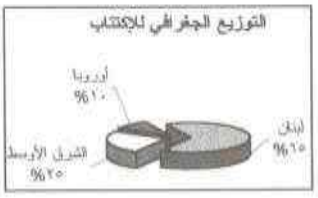

ومع هذا الإصدار

الأخير، بقيت الاستدانة الخارجية لهذه السنة بمستوى المليار و ٨٠٠ مليون دولار منها حوالي مليار نصت عليه موازنة العام ٢٠٠٠ التي أجازت للحكومة إصدارها لإعادة هيكلية المديونية العامة واستبدال الدين الداخلي بالليرة اللبنانية بدين خارجي ضمن نسبة محددة بالعملات الأجنبية، حيث أن كلفتها على الخزينة أدنى وفترة إستحقاقها أطول وحوالي ٨٠٠ مليون دولار هي استحقاقات حصلت خلال العام. وهكذا بات حجم الدين الخارجي اللبناني حاليا حتى شهر تشرين الثاني وبحسب أرقام مصرف لبنان ٩,٧٨٧ مليار ليرة لبنانية، ما يشكل حوالي ٢٧٪ من إجمالي الدين العام البالغ حوالي ٣٦,٧٢١ مليار ليرة (حوالي ١٤٨٪ من إجمالي الناتج المحلي) وتسعى الحكومة إلى أن يصل الدين الخارجي إلى حدود ثلث إجمالي الدين العام.

اخيراً إن الإقبال على الإصدار جاء ليشكل ثقة ببرنامج الحكومة الجديدة والعلاجات المطروحة وقد تجاوبت الأسواق مع عناوينها الاقتصادية لا سيما الخصخصة.

ملاحظة: لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع ولمتابعة أخبار آخر الإصدارات، يمكنكم مراجعة موقع الوزارة على الإنترنت: www.finance.org.lb

علقت وكالة رويترز على نجاح الحكومة في إصدارها الأخير قائلة: "(...) عززت سمعته كأكبر جهة لإصدار السندات في الشرق الأوسط وكدولة قادرة على ضمان الاقتراض بأسعار فائدة افضل من دول تتمتع بتصنيف ائتماني أعلى منها. ونجح الإصدار الذي تبلغ مدته ٤ سنوات وفائدته ٩,٥٪ بالنسبة إلى لبنان الذي منحته مؤسسة 'موديز' تصنيف (B1) ومؤسسة 'ستاندرد اند بورز" تصنيف (B+)".

تعرفة جمركية جديدة لمرحلة جديدة

دخلت التعرفة الجمركية الجديدة حيز التطبيق بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١، أي بعد حوالي ٤٨ ساعة من موافقة مجلس الوزراء على تخفيض التعرفة الجمركية بغرض تشجيع الحركة الاقتصادية. وقد شهدت دوائر مرفأ بيروت اجتماعات وخطوات مختلفة لهذه الغاية وأعطيت التوجيهات لتسهيل إخراج البضائع وتسهيل المعاملات كما أعلنت إدارة مرفأ بيروت عن تدابير عملية كتمديد دوام العمل إلى العاشرة ليلاً والعمل كافة أيام الأسبوع. من جهة أخرى عكفت إدارة الجمارك على إعداد الإجراءات العملية والتطبيقية لمباشرة تنفيذ قرار مجلس الوزراء وفقا للجداول والبنود الخاصة لكل سلعة ومددت دوام العمل اليومي لتسهيل عملية سحب البضائع من المرفأ وتمكين التجار من سداد الرسوم المترتبة على سلعهم بناء على قرار من وزير المال الأستاذ فؤاد السنيورة الذي قام بجولة بتاريخ ٢ كانون الأول ٢٠٠٠ إلى مرفأ بيروت، يرافقه وزير المال السوري محمد خالد المهايني وهو أشار إلى أن "هذه الخطوة هي مقدمة لعدد آخر من الإجراءات التي ستتخذ في المستقبل والآيلة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتعجيل العمل وتبسيطه وتحقيق تعاون وثيق بين الإدارة والمواطنين".

للمزيد من التفاصيل حول القانون الجديد والتعرفة، الرجاء مراجعة المقالة في ركن الجمارك علماً أن كافة المستندات متوفرة في المكتبة المالية لمن يرغب بالاضطلاع عليها وكذلك على صفحة الإنترنت الخاصة بالجمارك اللبنانية www.customs.gov.lb

لبنان على رأس مجموعة الـ٢٤

انتخب لبنان على رأس مجموعة دول الـ٢٤ لمدة سنة، وذلك في الاجتماع السنوي الذي عقدته المجموعة في وقت سابق في مدينة جنيف. ومثل لبنان في الاجتماعات المدير العام للمالية العامة السيد ألان بيفاني الذي أعلن أن المجموعة ستعقد اجتماعها الثاني العام المقبل في بيروت بعد اجتماعها الأول المقرر مبدئياً في العاصمة الأميركية. ولفت إلى ان أهمية وجود لبنان على رأس المجموعة تتمثل بإمكان تنظيم الدورات وطرح محاور النقاش الخاص بها بالإضافة إلى التظاهرة التي يشكلها وجود ٢٤ دولة نامية في العاصمة بيروت وما لذلك من آثار ايجابية على صعيد تعزيز دور لبنان ومكانته في المنطقة. كما أشار إلى ان مجموعة الـ ٢٤ تبحث في تنسيق المواقف وتوحيدها في ما بينها تجاه القضايا التي تتناول علاقة هذه الدول مع المؤسسات الدولية لا سيما البنك وصندوق النقد الدوليين.

عن صحيفة السفير، ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٠

تعديل موازنة العام ٢٠٠١

استردت وزارة المال مشروع قانون الموازنة للعام ٢٠٠١ الذي كانت إحالته الحكومة السابقة على مجلس النواب بغرض إدخال بعض التعديلات التي تتوافق مع الرؤية الاقتصادية للحكومة الحالية.

بلغت أرقام مشروع قانون الموازنة للعام ٢٠٠١، ٩٩٧٥ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع ٩٠٥٥ مليار ليرة لبنانية للمشروع السابق، فيما بلغت مع أرقام الموازنات الملحقة (مديرية اليانصيب الوطني، المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري، الاتصالات) ١١١٧٧ مليار ليرة. قدرت الواردات المنظورة (الإيرادات الضريبية وغير الضريبية من مجموع الجزء الأول) بنحو ٤٩٠٠ مليار ليرة لبنانية أي بعجز بلغ ٥٠٧٥ مليارا بما نسبته ٥٠،٨٪ (٥٧٨٠ مليار ليرة لبنانية مجموع الإيرادات في المشروع السابق). وفيما المشروع الحالي بعدم وجود الجدول رقم ٩ أي بعدم فرض ضرائب جديدة. وكانت وزارة المال قد أدخلت في هذا المشروع بعض المستحقات التي لم تلحظ في المشروع السابق وهي: الاستدانة لصالح مجلس الإنماء والأعمار وصندوق المهجرين بما يوازي ٦٦٦ مليار ليرة، إضافة إلى ٢٠٠ مليار ليرة عبارة عن زيادة في خدمة الدين. وبذلك، يكون المشروع المقدم قد زاد فعليا بمجموعه العام نحو ٥٤ مليار ليرة وان كانت أرقامه قد ارتفعت بحدود ٩٢٠ مليار.
ويلاحظ أن أهم عناوين القانون المطروح هي:

*الإجازة للحكومة (المادة الخامسة من الفصل الأول) وفي إطار إعادة هيكلة الدين العام، إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية بحدود قيمة مليارَي دولار أميركي على أن تستعمل هذه الأموال لإعادة تمويل استحقاقات الديون الخارجية و/أو لتحويل ما يعادل قيمتها من الدين العام بالليرة اللبنانية إلى عملات أجنبية.

*بلغت اعتمادات الدفاع الوطني والأمن والعدل ما مجموعه ٣٧،٧٪ من مجموع الموازنة الحالية من دون احتساب الديون الموجبة الأداء (أي بنسبة زيادة ٦٠٪ للدفاع الوطني و٥٤٪ للأمن والعدل مقارنة بموازنة ٢٠٠٠، ويعود سبب هذه الزيادة إلى إدراج الاعتمادات الخاصة بمعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة في الوزارات المختصة بدلاً من إدراجها بشكل إجمالي في وزارة المالية).

*بلغت موازنة الصناعة والطاقة والزراعة والإسكان ٢،٨٪ من مجمل النفقات من دون الدين العام.

*يلاحظ غياب لتحديد عائدات الدولة من التخصيص.

*الإجازة (المادة العشرون من الفصل الأول) للحكومة تنفيذ مشروع طريق مرفأ بيروت–المديرج المعروف بطريق الشام٢ بواسطة التمويل الذاتي (BOT) (تشييد، تشغيل، تحويل).

*أجازت المادة التاسعة عشرة من الفصل الأول نقل اعتمادات مخصصة للدعاية والتسويق في الخارج بقرار من وزير المالية بعد تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات إلى سائر أبواب الموازنة وفقا للحاجة، بناء لطلب الوزير المختص وموافقة رئيس مجلس الوزراء.

*خط الفصل الثاني لسابة قوانين برنامج وتعديلاتها منها قانونين لوزارتي الطاقة والمياه (١٢٠٠ مليار ليرة) والأشغال العامة والنقل (١٧٦٧ مليار ليرة)، قانون لأبنية الجامعة اللبنانية في البقاع (٥ مليار)، قانون لسراي بنت جبيل (٥ مليار)، قانونين لقصري العدل في صيدا (٥ مليار) وطرابلس (١،٢ مليار ليرة)، قانون لمشاريع التحريج (٢٥ مليار ليرة) وقانون لترتيب منطقة الضاحية الجنوبية الغربية لمدينة بيروت (١٥٠ مليار)، يجاز للحكومة عقد كامل اعتماداتها قبل توفر اعتمادات الدفع في الموازنة.

*أفقد الفصل الثالث لعدد كبير من التعديلات الضريبية والإعفاءات منها لتعديل المادة ٣٠ من قانون ضريبة الدخل، تخفيض رسم التسجيل لدى مصلحة حماية الملكية الفكرية وكذلك رسم الطابع المالي على العلامات الفارقة التي توضع بواسطة شبكة الانترنت (com.lb.) بنسبة ٥٠٪ بعد الثبت من حصول صاحبها بصورة قانونية على موقع على الشبكة، بالإضافة إلى إعفاء كافة عمليات التسليف المصرفية مهما كانت آجالها ومهما كان شكلها القانوني من رسم الطابع المالي، وألغى فصل رسم عقود التأمين على الحياة عن رسم التركة وغيرها من التعديلات.

*خصص الفصل الرابع لمواد متفرقة، منها الخاص بتلفزيون لبنان وتنظيم قطاع الإعلام، وإيرادات سباق الخيال وإجازة إنشاء يانصيب يسمى (Tele-betting) للمراهنة على نتائج أحداث والعاب ومباريات رياضية يلزم بطريقة استدراج العروض وغيرها من المواد.

اتفاقيات تلافي الازدواج الضريبي

ما هو الازدواج الضريبي؟

الازدواج الضريبي (القانوني) هو، وبشكل سهل ومبسّط، تكليف نفس المكلف بنفس نوع الضريبة مرتين على ذات المبلغ وفي ذات المهلة. يعالج الازدواج الضريبي القانوني بواسطة اتفاقيات ثنائية بين الدول. والهدف من هذه الاتفاقيات هو تشجيع التبادل التجاري بين دولتين ودخول رؤوس الأموال والتكنولوجيات من غير الخضوع إلى ضريبة مزدوجة من جهة، ولتفادي التهرب من الضرائب من جهة أخرى، بواسطة تنسيق إداري بين إدارات الموقعين.

-ماذا فعل لبنان في هذا المجال؟

لتاريخ اليوم، فاوض لبنان، ممثلاً بوزارة المالية، ووقع بالأحرف الأولى على اتفاقيات مع ٣٠ دولة، ١٤ منها وقعت وأقل من ١٠ سارية المفعول. (راجع اللائحة الملحقة)

اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي و التهرب من الضرائب

حتى تاريخ ٢٠٠٠/٩/١٥	اتفاقيات موقعة بالأحرف الأولى	اتفاقيات موقعة	اتفاقيات مبرمة*	اتفاقيات سارية المفعول**
ألمانيا		٩٨/٩/١٦	٩٩/٢/٢٣	
البحرين	١٩٩٩/٨/٢٥			
بلجيكا	١٩٩٩/٥/٢٨			
بلغاريا	١٩٩٨/٩/١٧	٩٩/٦/١	٩٩/١٠/٢٥	
كندا	١٩٩٨/٤/١	٩٨/١٢/٢٩		
كوريا	٢٠٠٠/٥/١٢			
تشيكيا		٩٧/٨/٢٨	٩٩/٩/١٤	٢٠٠٠/١٢/٢٤
مصر		٩٦/٣/١٧	٩٦/٧/٢٤	٩٨/٣/٢٢
فنلندا	٢٠٠٠/١/١٣			
فرنسا			٩٣/٨/٢٣	
ألمانيا	٢٠٠٠/٩/٢٤	٩٢/٧/٢٤		
إندونيسيا	٩٨/٧/٢			
إيران			٩٩/٢/٢٣	
إيطاليا	٩٩/١٢/١٠	٩٨/١٠/٢٢		
الكويت	٩٨/٤/٢٤			
ماليزيا	٩٧/٧/٤		٩٩/١٠/٢٥	
المغرب	٩٨/٥/٢٩	٩٩/٢/٢٣		
النروج	٩٨/٣/٥			
النمسا	٩٦/٨/٢٣			
بولونيا	٩٦/٦/٣			
قطر	٩٩/١٢/١٨	٩٩/٧/٢٩		
رومانيا				٩٧/٤/٦
روسيا		٩٥/٦/٢٨	٩٧/٧/٢٤	
سلطنة عمان	٢٠٠٠/٧/٧	٩٧/٤/٧	٩٩/٢/٢٣	
السويد	٩٨/١١/١٢			
سوريا			٩٩/٢/٢٣	
تونس		٩٧/١/١٢		٩٩/٢/٢٣
تركيا	٩٦/٢/٢	٩٨/٦/٢٤		
الإمارات العربية المتحدة				٩٩/٥/٢١
أميركا	٩٩/١٢/١٢	٩٨/٥/١٧		

*من قبل مجلس النواب اللبناني

**لا تشمل اللائحة جميع المعلومات المتعلقة بالإبرام وبسريان المفعول بسبب صعوبات جمع المعلومات من وزارة الخارجية

ملاحظة: يمكن أن يرجع متابعة الأخبار المتعلقة في هذا الموضوع مراجعة موقع الوزارة على الإنترنت: www.finance.gov.lb كما تجدون فيه معلومات عن وزارة المالية ومستجدات وأخبار مالية تتعلق بالمعلومات لمساعدة المستشارة الفنية الأستاذة كارول خرابي

ركن الجمارك

قراءة أولية في قانون الجمارك الجديد : نظرة على المبادئ العامة المستحدثة والمفهوم الجديد للقيمة في الجمرك

في عالم تكبر فيه المنافسة بين الدول على استقطاب رؤوس الأموال تتجه المبادلات والاستثمارات الدولية نحو الدول التي تؤمن الفعالية والمساعدة والتسهيلات، وتبتعد عن البلدان التي تعتبر بأنها بيروقراطيات أو مرادفة للآلاف المرتفعة. لهذا لم يعد من المقبول استعمال العوائق والعراقيل في الأصول والأوضاع الجمركية المختلفة أو النظر إلى هذه الأخيرة بعين تقليدية محافظة وجامدة.

في هذا الإطار يمكن تبويب المشروع الجديد لقانون الجمارك ، الذي أقرّ مؤخرا من قبل الحكومة. فالأهمية التي أولتها الحكومة إلى هذه المواضيع وجهت إلى حد كبير صيغة هذا المشروع الذي يشكل مدخلا أساسيا في عملية التحديث والتطوير للأنظمة والتشريعات الجمركية، كما يحدد الدور الجديد الذي ستلعبه إدارة الجمارك على الصعيدين الاقتصادي والمالي. فما هي المفاصل الرئيسية لهذا التغيير في المادة الجمركية ؟

أولا : المبادئ العامة

في قراءة أولية سريعة لمشروع القانون ، نلاحظ أن بنيته تقوم على عدد من المبادئ التي اعتمدها العديد من الدول العربية والأجنبية. وهذه المبادئ تتوافق مع القواعد الحديثة التي أقرتها مؤتمرات ومعاهدات دولية كاتفاقية كيوتو المعدلة (عام ١٩٩٩) التي أخرجتها منظمة الجمارك العالمية، أو اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

وهذه الاتفاقيات أوصت بالالتزام بمبادئ التبسيط والعلنية والشفافية والمصلحة المشتركة بين الجمارك وشركائها في عمليات التجارة الخارجية من مستوردين أو مصدرين أو وكلاء شحن أو مخلصي بضائع الخ ...

وهذه المبادئ ، التي عكسها مشروع القانون الجديد لاسيما في الفصل الثاني منه ، تعني تفعيلا للميول الحديثة التي ستوضع موضع التنفيذ من خلال :

- استعمال أصول وإجراءات جمركية مبسطة لعمليات تخليص البضائع من الجمرك.
- اعتماد أوضاع جمركية اقتصادية جديدة ذات فعالية اكبر .
- اعتماد مفاهيم جديدة لعناصر تطبيق الرسوم كقواعد تقييم البضاعة وتحديد المنشأ .
- تعديل في نظام القضايا الجمركية لجهة أصول التحقق من المخالفات أو أصول الملاحقة أو في تأليف المحكمة الجمركية .
- توضيح بعض صلاحيات رجال الجمارك وتعيين حقوقهم وواجباتهم.

أما العناصر الأساسية التي اخذ بها مشروع القانون لتغيير الطرق ومناهج العمل والوسائل المستعملة فهي مجموعة من المستلزمات التطبيقية التالية :

- الأخذ بأساليب المعالجة الإلكترونية للمعاملات والإجراءات الجمركية وتعميم استخدام التبادل الإلكتروني للمعلومات في بيئة إلكترونية غير ورقية.
- قبول استلام ومراجعة المستندات العائدة للبضائع الواردة أو المصدرة قبل وصولها إلى الجمارك.
- السماح بسحب البضاعة من الجمارك قبل تأدية الرسوم عنها أو قبل إتمام الإجراءات الجمركية.
- تبسيط وتسهيل طرق دفع الرسوم الجمركية.
- اختصار المعاينة المباشرة الأولية على البضاعة واعتماد نظام التدقيق والمراقبة اللاحقة لإخراج البضائع من الجمرك ، ولذلك يسترشد بالأساليب الحديثة في تقدير وإدارة المخاطر (تقييم المخاطر وانتقائية عمليات المراقبة).
- تسهيل الاستعلام عن الشروط والتدابير والإجراءات والأنظمة الجمركية النافذة ، وتعيين فترة زمنية لا تتجاوز مبدئيا ١٥ يوما من تاريخ تقديم الطلب ، للإجابة على أصحاب العلاقة.

بعد هذا الإطار العام للتعديلات الرئيسية التي أتى بها مشروع القانون الجديد نعرض لأحد أهم هذه التعديلات وهو نظام تقييم البضائع في الاستيراد.

ثانيا : في المفهوم الجديد للقيمة في الجمرك

أن تحديد القيمة في الجمرك لدى الاستيراد مقتبس من تحديد القيمة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، وهذا الأمر يعني ، بالمقارنة مع التحديد القديم للقيمة ، تغييرا في المفهوم وفي المناهج المتعلقة بآلية التطبيق وفي أصول الطعن بالقيمة المصرح بها وفي طرق المراجعة والتحقق من المخالفات.

فالمفهوم القديم للسعر العادي في بلد المبيع الذي كان يشكل القاعدة الأساسية لتحديد القيمة استبدل بالمفهوم الموضوعي الذي هو قيمة الصفقة أي القيمة التعاقدية المتفق عليها بين شار وبائع مستقلين لا تربطهما علاقات أثرت على السعر. وبذلك تحدد القيمة في الجمرك ، بصورة عامة ، بحسب هذا المفهوم ، انطلاقا من الثمن المدفوع فعليا أو المتوجب دفعه فعليا بعد تعديله ببعض الأكلاف المتعلقة بأجور الشحن وسائر الخدمات المنصوص عنها حصرا ، حتى وصول البضاعة إلى لبنان. وفي الواقع ، يكمن الابتكار الأساسي الذي أتى به نظام التقييم الجديد في تحديده عدة طرق لتثمين البضاعة مع وجوب مراعاة استخدامها وفقا لمعايير معينة ، وبالترتيب الذي أدرجت فيه، فضلا عن إعطائه قائمة

تفصيلية بالتحديدات التي تتناول مثلا العناصر التي يجب أضافتها أو عدم أضافتها إلى قيمة الصفقة وبما يقصد بعبارات ' الثمن المدفوع أو المتوجب دفعه فعليا ' ، أو مفهوم الأشخاص المرتبطين بنوع من الروابط التي يمكن أن تكون قد أثرت على سعر الصفقة بين الشاري والبائع الخ ...

إذن ، فالقاعدة الأساسية لتحديد القيمة في الجمرك هي قيمة الصفقة مصححة ، عند الاقتضاء ، في ضوء بعض العناصر المحددة حصرا في متن القانون .

أما في حال تعذر تحديد القيمة وفقا للمعايير المنصوص عنها فتطبق ، عندئذ تباعا ، وبالتسلسل ، الطرق البديلة التالية :

١- قيمة الصفقة ' لبضائع مطابقة ' تم تصديرها إلى لبنان خلال مدة ٣٠ يوما أو بعدها . وإذا وجدت عدة قيم من هذه البضائع تعتمد أدناها .

٢- قيمة الصفقة ' لبضائع مشابهة ' تم تصديرها إلى لبنان ، على أن تكون من إنتاج البلد ذاته وتشبهها في جميع الأوجه بما في ذلك الميزات الفيزيائية والنوعية والشهرة .

٣- القيمة 'الاستنباطية ' وهي القيمة المحددة انطلاقا من أسعار إعادة بيع للبضائع المستوردة إلى لبنان أو سعر إعادة بيع بضائع مطابقة أو مماثلة لها .

٤- وفي حال تعذر تطبيق الطرق أعلاه ، تؤسس القيمة سندا إلى 'القيمة المحسوبة للبضاعة ' على أساس احتساب كلفة المواد والتصنيع وخلافها من أرباح ومصاريف عامة . وإذا تعذر ذلك أيضا فتحدد القيمة على أساس المعطيات المتوفرة ولكن بوسائل عقلانية متوافقة مع مبادئ وروح هذه القواعد .

عمليا ، كيف يصار إلى التحقق من صحة وحقيقة قيمة الصفقة ؟

لم يحدد القانون الأصول التطبيقية للقواعد المشار إليها أعلاه والتي ستصدر لاحقا بقرارات عن المجلس الأعلى للجمارك . لكن بالاستناد إلى توصيات منظمة الجمارك العالمية أو لتطبيقات الدول الأخرى فان بيانا خاصا للقيمة سوف يفرض تقديمه ويتضمن حقولا تتناول مختلف عناصر القيمة الخاضعة للرسوم ، بالإضافة إلى المستندات المطلوبة عادة كفاتورة البيع وأجور الشحن والتأمين الخ ...

عند وجود أسباب تدعو للشك في صحة المستندات المقدمة أو في القيمة المصرح بها لدى إجراء أعمال المعاينة تقوم الجمارك – أو الدائرة المعنية – بإبلاغ المستورد والطلب إليه تقديم إيضاحات أو مستندات أو عناصر إثبات أخرى لعناصر القيمة . وفي ضوء ذلك ، وبعد الدراسة وبقاء أسباب الشك المنطقية تقوم الجمارك عندئذ بإبلاغه خطيا بالأسباب الموجبة لرفض القيمة وفي ضوء رده تصدر الجمارك قرارا خطيا بالحالة المتنازع عليها . وفي حال رفض صاحب العلاقة بحال النزاع أمام لجنة تحكيم (هي البديل في القانون الجديد عما كان يعرف بالخبرة الشرعية) مع إمكانية استئناف قرار هذه اللجنة أمام المحكمة الجمركية من قبل طرفي النزاع ، أي الجمارك وأصحاب العلاقة .

أما فيما يتعلق بطرق الرقابة المؤخرة فان التحقق من صحة القيمة سوف يأخذ طرقا مختلفة عن الرقابة الأولية المباشرة كالقيام بمقارنات بين القيم المصرح بها لذات الأصناف من ذات المناشىء أو من مناشىء أخرى وتكوين قاعدة معطيات ، بالإضافة إلى الاطلاع على القيود والمستندات لدى أصحاب العلاقة . وتساق الملاحقة الجمركية في حال التحقق من المخالفات ورفضها من قبل المخالفين أمام المحكمة الجمركية (راجع المادتين ١٦٢ و ٣٨١ من القانون) .

ثالثا : تقييم وآراء

تأتي خطوة تعديل قانون الجمارك في سياق مواكبة التوجه العالمي الجديد الهادف إلى إزالة العوائق من أمام التجارة الدولية ، ونتيجة طبيعية ، بعد التطور التكنولوجي الهائل في مادتي الاتصالات والمعلوماتية . غير أن وضعه موضع التنفيذ خلال مهلة ثلاثة اشهر ، يشكل برأينا فترة طموحة جدا ، لان هذا الإجراء يتطلب خطوات تكميلية ، يمكن إدراجها على الشكل التالي :

- إصدار النصوص التطبيقية التي تستدعي بدورها تأليف لجان متخصصة ، لاسيما وان بعض الفصول قد عدلت جذريا عن السابق .
- تأهيل موظفي الجمارك وإجراء دورات تدريبية لهم .
- إعادة النظر بهيكلية إدارة الجمارك لتتماشى مع تغيير مناهج العمل مع ما يتطلبه ذلك من توسيع ملاكات وحدات إدارية أو تقليص أخرى وإعادة هندسة و توصيفا للوظائف ووضع النصوص التنظيمية لها .
- إنشاء بعض الأجهزة المنصوص عنها كالمحكمة الجمركية ولجنة التحكيم وتعيين الأشخاص وتأمين الأمكنة والتجهيزات اللازمة .

أما فيما يتعلق بموضوع القيمة تحديدا ، ونظرا لتطور أساليب الغش والانعكاسات التي يمكن أن تخلفها الإجراءات الليبرالية الجديدة أمام تحققات الجمارك فقد بات من الضروري ، برأينا ، قيام لبنان بعقد اتفاقيات تعاون إداري ثنائي ، خصوصا مع الدول المؤردة إليه ، أو بتضمين الاتفاقيات المعقودة بين لبنان والدول الأخرى مثل هذا الموجب .

وليم تاصيف
الجمارك اللبنانية

موقع لبنان من الاتفاقيات العربية

في الوقت الذي أصبحت أوروبا تشكل وحدة جمركية وقامت التكتلات الاقتصادية من هنا وهناك ، واتجهت معظم الدول نحو العولمة ، وتهافت للدخول في منطقة التجارة العالمية، ما زالت الدول العربية في المرحلة الأولى وفي أدنى درجات السلم ألا وهي الاتفاقات الجمركية الثنائية والجماعية الهادفة إلى التعامل التفضيلي فيما بينها على صعيد تبادل السلع.

وما زالت الدول العربية بعيدة كل البعد عن تحقيق وحدة جمركية واقتصادية على الطراز الأوروبي ، وهي إذا تعاملت فيما بينها وفقا للأسس والمبادئ التي وضعتها اتفاقية التنمية والتيسير، على شكل صحيح، قد تصل يوما ما إلى تحقيق تكامل اقتصادي يسمح لها بالتعامل مع التكتلات الاقتصادية، وبالدخول في الشراكة الأوروبية كمرحلة أولى حتى الوصول إلى الاندماج التام في منظمة التجارة العالمية .

فتطبيقا لاتفاقية التيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بينها (المادة الثانية) بدأت هذه الدول بتحرير التبادل التجاري من الرسوم والقيود غير الجمركية وبتبادل الإعفاءات والتخفيضات لبعض السلع بعد أن جرى وضع برنامج تنفيذي للاتفاقية اقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين(شباط ١٩٩٧).

كذلك وعملا بأحكام المادتين الثالثة والسابعة من هذه الاتفاقية قامت بعض البلدان العربية بعقد اتفاقيات ثنائية فيما بينها نصّت على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

يجمع بين الاتفاقيات قواعد مشتركة ، وتدور بمجملها حول إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية وبعض السلع الصناعية ، ومنح تخفيضات عن البعض الآخر ، وفقا لجداول يتم التوافق عليها . كما استثنيت بعض السلع الزراعية ، وفقا لبرز نامة خاصة لكل بلد ، وبعض السلع الصناعية لفترة محدودة لا تتجاوز الخمس سنوات . كما استثنت نهائيا من التعامل التفضيلي بعض السلع لاعتبارات دينية أو بيئية أو صحية أو أمنية.

الفائدة من هذه الاتفاقيات

* في وضع الاقتصاد اللبناني الحاضر، وفي ضوء صناعة وزراعة غير موجهتين ومنظمتين، لن يجني لبنان أية فائدة آنية من الاتفاقات المعقودة.

* فالزراعة الكمية لن تستطيع الوقوف بوجه المنتجات الزراعية للدول المجاورة نظرا لاتساع أراضيها وانخفاض العمالة مما يوفر منتجات اقل كلفة من إنتاجنا الزراعي.

* أما الصناعة على نطاق واسع فهي عاجزة عن منافسة صناعات الدول المحيطة أيضا لافتقارنا إلى الطاقة وإلى المواد الأولية من جهة ولارتفاع اليد العاملة من ناحية أخرى.

* فلا بد من إيجاد زراعة نوعية نتخصص بها ونكون قادرين على تصديرها أو على الأقل عدم استيراد مثيلها لانعدام الفائدة الاقتصادية.

* كذلك علينا إيجاد صناعات تكون فيها القيمة المضافة الوطنية مرتفعة وتتميز بتقنية عالية وذوق رفيع نستطيع أن نتفوق فيها ونصدرها نظرا لجودتها ولما تتضمنه من قيمة فكرية مضافة مرتفعة.

المصداقية في تطبيق الاتفاقات

بينما تنصّ الاتفاقات على منع فرض رسوم جمركية أو ذات اثر مماثل وعلى عدم وضع قيود غير جمركية تسعى بعض الدول إلى التملص من تطبيقها بالتذرع بشتى أنواع الحجج لفرض قيود كمية أو مواصفات معينة تحول دون إدخال بعض السلع أو المنتجات الزراعية إليها دون المس بجوهر الاتفاقية. فنرى أن منتجاتنا الزراعية أو الصناعية تعاد إلينا لعدم انطباقها على مواصفات كيفية تضعها بعض الدول الأعضاء في الاتفاقيات المعقودة. كما أن بعض الدول تلجأ إلى إصدار شهادات منشأ غير صحيحة لإفادة بعض المنتجات الأجنبية من المعاملة التفضيلية وكأنها منتجات وطنية، وهذه الأمور من شانها أن تؤثر سلبا على اقتصاد الدول التي تحافظ على مصداقيتها بينما تجني دول أخرى فوائد غير مشروعة.

كيفية الاستفادة من الاتفاقات و درء مخاطرها على الاقتصاد

ليس للاتفاقيات المعقودة مع الدول العربية أية فائدة مالية و قد ارتدت سلبا على مداخيل الدولة من الرسوم الجمركية بعد أن باتت كميات كبيرة من البضائع تتدفق إلينا معفاة من الرسوم مستفيدة من تخفيضات مهمة دون أن يكون هنالك بالمقابل ازدياد في حركة التصدير . و قد أدى ذلك إلى هروب بعض الصناعات اللبنانية إلى دول عربية أخرى وتفويت فرص عمل مهمة على العمالة اللبنانية.

فبغية الوقوف بوجه هذه الآفة بادرت الدولة إلى إدخال بعض التعديلات على قانون الجمارك بالنسبة لإفادة البضائع المصنعة تحت وضع المستودع الصناعي من المعاملة التفضيلية التي تستفيد منها البضائع المماثلة في مختلف الاتفاقات المعقودة شرط أن تكون القيمة المضافة على هذه البضائع تزيد عن ٤٠٪ و هذا الأمر من شأنه أن يحفز

الصناعات اللبنانية على العودة إلى الوطن الأم و على قيام صناعات جديدة متوسطة و تحويلية خفيفة. كما أنه لا بد من توجيه الصناعات القائمة نحو إنتاج السلع التي تتضمن قيمة مضافة مرتفعة وتقنية وهندسية عالية. و هكذا قد يصبح لبنان متخصصا في إعطاء اللمسة الأخيرة للصناعات العربية المعدة للتصدير بعد أن تكون قد استفادت من تراكمات المنشأ العربية للاستفادة من المعاملة التفضيلية في الأسواق الأوروبية و العالمية.

أما على صعيد الزراعة فلا بد من استبدال الزراعة التقليدية بزراعة متخصصة ترتكز على النوعية دون الكمية. فتصل هذه الزراعة إلى درجة من التخصص النسبي تسمح لها بالدخول إلى الأسواق العربية والعالمية.

إن الاتجاه نحو العولمة يفرض على الصناعة و الزراعة اللبنانية إعادة حساباتها و الاستفادة من الانتقالية التي منحت لها لترتيب أوضاعها كي تتمكن من اللحاق بالقطار قبل فوات الأوان.

السيد جان حلبي
رئيس مصلحة الديوان
مديرية الجمارك العامة

أخلاقية العمل كما يراها موظف الجمارك

دعد يسار غلايني

كنت على الدوام أولي الاهتمام، من خلال الواقع الذي عشته طوال عملي في القطاع الرسمي، لآداب المهنة وأنظمتها، وذلك لاقتناعي المطلق بان أي عمل لا تحكمه الضوابط والروابط، وان أية ممارسة له لا تجري في إطار آداب وقواعد وأعراف محددة قد تقع في محظور الفوضى، وتعرّض الموظف بالتالي للوقوع في محاذير سوء الفهم، فضلا عن سوء التفاهم مع أصحاب العلاقة، من المواطنين أو الأجانب على حد سواء.

ولقد تسنى لي مؤخرا أن اطلع على تفاصيل نصوص الإعلان الصادر عن مجلس التعاون الجمركي والمتعلق بالآداب الجمركية، فشعرت وأنا استعرض تلك النصوص أنني أمام أصول دقيقة تؤكد أن المرافق الجمركية تشكل، كما ورد في مقدمة الإعلان، أداة أساسية لإدارة فعالة للاقتصاد، ولا سيما إذا ما استطاعت أن تؤدي الدورين الرئيسيين التاليين: أولهما محاربة جميع مظاهر الغش في التعامل، وثانيهما تيسير السبل أمام التجارة المشروعة.

وقد لفتني خصوصا في الإعلان المخصص للآداب الجمركية، تلك الدعوة الموجهة إلى الدول المعنية لكي تجعل تشريعاتها الجمركية واضحة ودقيقة، ثم لكي تجعل تعريفات الاستيراد معتدلة إلى آخر الحدود، فضلا عن ضرورة التخفيف من غلاء الإجراءات الإدارية التي تتعلق بالتجارة، وما إلى ذلك من مقتضيات تساعد في مجملها على الوقوف في وجه الروتين الإداري من جهة، وتزيل العوائق والتعقيدات التي تعرقل مسيرة النشاط التجاري وما يفضي إليه، بوجه عام، من عرقلة لمسيرة الدورة الاقتصادية في البلاد. كما لفتني في الإعلان نفسه أيضا، تلك الدعوة الصريحة إلى وجوب تلقي الموظفين الجمركيين، وطوال ممارسة وظيفتهم دورات لتطوير قدراتهم وكفاءاتهم، وتدريبهم بصورة تساعدهم على التلاؤم مع قضايا السلوك والآداب الوظيفية التي تضمن للعاملين في القطاع الجمركي الحصول على المعلومات الجديدة والمتطورة، وتجعلهم قادرين على النهوض بمهامهم، وتحديث مفاهيمهم، واستخدام كل الأساليب والوسائل والأجهزة الكفيلة بحسن الأداء المهني.

ويبدو لي، في أي حال، انه بمقدار ما تستطيع الإدارة في المطلق، والإدارة الجمركية بوجه خاص، تامين الأنظمة المتطورة، وتكريس التشريعات الكفيلة، بتامين الجهاز البشري الكفء والمؤهل لتطبيقها بصورة تجعل الموارد الجمركية عنصرا هاما في عداد موارد الخزينة العامة، فبمقدار ذلك يتعلق المواطن بمرافقه العامة، ويوثّق في نفسه المصداقية والثقة بالمرفق الجمركي، وبسائر المرافق المرصودة للخدمة العامة.

دعد يسار غلايني
الجمارك اللبنانية

الشؤون العقارية والمساحة

التعاون اللبناني الكندي: وفد من الوزارة يزور الدوائر العقارية الكندية

أنهى إداريو وموظفو الشؤون العقارية دورة تدريبية في مقاطعتي تورنتو وكيبيك في كندا بموضوع: "تحديات وآفاق إدارة الشؤون العقارية في عصر المكننة." وقد تم تمويل هذه الدورة بهبة من الوكالة الكندية للإنماء كما قامت بتنفيذها شركة Sogema/Terranet -CRC Joint Venture ، الشركة الملتزمة لمشروع مكننة السجل العقاري.

استغرقت الدورة ثلاثة أسابيع وشارك فيها ٢٢ أمين سجل عقاري وموظف إداري من المديرية، على رأسهم مدير الشؤون العقارية الأستاذ بشارة قرقفي. وقد اطلع المشاركون على تفاصيل التجربة الكندية في المكننة وابعادها، وتجارب بلدان أخرى في هذا المضمار، كما شاركوا في جلسات نقاش وعمل حول تحديات المكننة وعملية تطوير الإدارة وتحديثها ككل.

وكانت الدورة قد هدفت إلى تعريف المشاركين بمبادئ الإدارة العقارية الحديثة في عصر المكننة من خلال سلسلة محاضرات وورشات عمل حول هذا الموضوع، ومن خلال زيارات الى أمانات تمت مكننتها في كندا، وهي تلخص بما يلي:

- توضيح عملية المكننة والمتغيرات الناجمة من التسجيل اليدوي الى التسجيل الإلكتروني للمعلومات

إلقاء الضوء على التحديات العملية والإدارية الناجمة عن المكننة

- تعريف المشاركين بكيفية عمل الأمانات الممكننة، عن طريق زيارة بعض هذه الأمانات التي تمت مكننتها في مقاطعتي تورنتو وكيبيك.
- إجراء مقارنة ما بين التجربتين الكندية واللبنانية لاستخلاص العبر من التجربة الكندية وتجنب العقبات التي قد تنتج عن المكننة في لبنان.

كما اطلع المشاركون على عملية تحويل المعلومات من ورقية الى إلكترونية، وعملية تدقيق المعلومات الإلكترونية في كندا للتحقق من مطابقتها للمعلومات الورقية، قبل تبنيها من قبل الدوائر العقارية. وعملية التدقيق هذه هي في غاية الأهمية حيث أنها سوف تتم بإشراف مباشر ومشاركة من المتدربين. كما أنها تشكل العنصر الرئيسي في تعزيز الثقة بالمعلومات الرقمية مما يسهل عملية اعتمادها في ما بعد في الأمانات الممكننة في لبنان.

يأتي هذا التدريب في سياق الإعداد لتنفيذ مشروع مكننة وتطوير السجل العقاري، الممول من قبل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والجدير بالذكر أن هذا المشروع يتضمن تصميم وتنفيذ برامج لادارة عمليات أمانات السجل العقاري، بالإضافة إلى إدخال المعلومات المسجلة لدى الأمانات عن مجمل العقارات في لبنان (والبالغة حوالي مليوني عقار)، إلى الحاسوب ضمن إطار مصنف منظم بطريقة تسمح بإجراء عمليات إحصائية على هذه المعلومات. يهدف هذا المشروع إلى تحسين الخدمات العقارية للمواطن عن طريق تنظيم وتبويب وحفظ السجلات العقارية على الحاسوب، وزيادة فعالية أمانات السجل العقاري في تسجيل المعلومات وتصنيفها.

رغدة جابر
منسقة مشروع CRDP

حفل توزيع شهادات على المساحين

تسليم الشهادات

"أتيت إليكم لتجديد العهد والوعد. العهد بالعمل معاً يداً واحدة من اجل المصلحة الوطنية، وعلى النهج الذي عهدتموه، النهج الذي يعطي ويبدع، ويعتبر النجاح في المهمات، وأدائها بكفاءة البدل الأفضل لما يقوم به. أما الوعد فهو وعد النهوض الوطني، والتقدم الوطني، في ظل الشرعية، واستمرارية الحكم، واستمرار القناعة بالاستحقاقات الوطنية، والإيمان بان لبلادنا ولمواطنينا مستقبلا نحن معنيون به، وعلينا جميعا يقع عبء البناء للأجيال المقبلة."

وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة

رعى الوزير السنيورة في المعهد المالي تاريخ ٢ كانون الأول ٢٠٠٠ حفل توزيع شهادات على ١٨ موظفا في مديرية الشؤون العقارية انهوا دورة تدريبية خاصة بالمساحة. و قد

نظم المعهد الدورة بالتعاون مع مشروع مكننة وتطوير حرائط المساحة في وزارة المالية والمدرسة العليا للهندسة والطبوغرافيا التابعة للجامعة اللبنانية. وتناول برنامج التدريب خمسة مواضيع أساسية تتعلق بمتطلبات عملهم الحديث لاسيما التطبيقات المعلوماتية الخاصة بأعمال المساحة وهدف إلى تعريف عام بمبادئ المعلوماتية وعمل أجهزة الحاسوب ونظم التشغيل والانترنيت إضافة إلى مبادئ عمل قواعد البيانات والتطبيقات المخصصة لعمل المساحة لاسيما الرسم الهندسي بالحاسب وتطبيقاته في المساحة عبر استعمال نظام ميكروستاسيون وتقنيات الاستحصال على المعلومات الجغرافية وقياسات الدقة.

ثم ألقى وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة كلمة شدد فيها على أهمية مواكبة التطور في عصر المكننة وذكر بأهداف مشروع مكننة وتطوير السجل العقاري وهي التالية:

أولا: أن يتحول النظام المعلوماتي المتكامل في المجال العقاري أداة تنسيق للإدارات المختلفة، عبر تزويدها بالقاعدة المعلوماتية اللازمة لإنجاز الأعمال بالسرعة المتوخاة.

ثانيا: أن يشكل النظام المذكور تواصلا بين القطاع العام والقطاع العقاري الخاص الذي كان ولا يزال أحد دعائم الاقتصاد اللبناني، ومن الواجب تحفيز هذا القطاع، وإعادة الزخم إليه ليلعب دوره السابق بعد إصابته بالجمود.

ثالثا: أن يقدم مشروع المكننة خدمات للجمهور من حيث تبسيط وتسريع المعاملات مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية وفعالية الدوائر العقارية.

رابعا: أن يحقق مشروع النظام موارد جديدة للخزينة عن طريق تقديم خدمات معلوماتية عقارية ذات بدل للجمهور وللمؤسسات الخاصة (...)

كما نوه الوزير بنجاح الدورة التدريبية النموذجية التي تم تنظيمها في المعهد الثاني بدعم الأطراف المذكورة وحث الحضور على المثابرة لمواجهة التحديات المستقبلية والمضي قدماً فختم كلامه كما يلي:

"نحن في خضمّ ورشة التطوير والتقدم والتنمية الشاملة. والمعهد المالي وسائر إدارات ومرافق وزارة المال، جزء أساسي في هذه الورشة التي تمتد إلى سائر مرافق الإدارة الحكومية. إنها ورشة تتعلّق بالتحدّي المستقبلي كما تتعلّق بتدارك ما فات، وبناء ما هو آت. فلنكن جميعاً على قدر العبء والمسؤولية، لنستحق المستقبل، الذي لا ينتظرنا بل نحن الذي نصنعه".

ثم تم تسليم الشهادات وانتهى الحفل بتقديم القهوة والمرطبات إلى الحضور.

مشروع مكننة وتطوير حرائط المساحة COMAP-2

يذكر أن هذه الدورة التدريبية الأولى تندرج في إطار مشروع مكننة وتطوير حرائط المساحة وهو مشروع يمول بقرض من البنك الدولي ومنحة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشتمل على تصوير جميع حرائط الكتلك والكرتون بواسطة المسح الضوئي وارشفتها تمهيدا لحفظها وتحويل العقارات في حرائط الكرتون إلى مصنف رقمي يحفظ في الحاسوب وتصميم وتنفيذ أنظمة المعلوماتية اللازمة لإدارة معاملات المساحة والتقارير الإدارية في الدوائر ومصلحة المساحة وتنفذ هذا المشروع الشركة الهولندية "ايليس" التي التزمته بموجب مناقصة عامة دولية بلغت قيمتها ٩ ملايين و ٣٢٢ ألفا و ٣٤ دولارا أميركيا.

المدرسة العليا للهندسة و الطبوغرافيا - أبادا - هي مدرسة هندسة من ضمن معهد العلوم التطبيقية و الاقتصادية (مركز مرتبط بالكونسرفاتوار الوطني للفنون و المهن - باريس) في الجامعة اللبنانية و ذلك في إطار التعاون الفرنسي اللبناني.

تم افتتاح هذه المدرسة عام ١٩٩٧ لتلبية حاجات التدريب الأولي لتدوي الاختصاص من الدنيا في مجالات تنظيم الأراضي و الطبوغرافيا و علم الخرائط و التنظيم المدني و التنورات العقارية، الخ... و يتم التدريس باللغة الفرنسية. تمتد فترة الدراسة على ثلاث سنوات و يتم اختيار الطلاب بعد إخضاعهم إلى مباراة دخول شرط تأهلهم بنجاح لعامين من الدراسة الجامعية بعد حيازتهم الباكالوريا اللبنانية.

إن ESGTL في مدرسة كبرى أو Grande Ecole مرتبطة بال CNAM (لو مان - Le Mans) في الكونسرفاتوار الوطني للفنون و المهن - باريس. و يحصل خريجو ال ESGTL على شهادة الهندسة الفرنسية من ال ESGTL الذي تعترف بها كما سابع لقب مهندس Ingénieur du titre d'ingénieur Commission في فرنسا.

و لإن ال ESGTL مرتبة لرؤية و منظمة لتعليم فيما تزال الجامعة اللبنانية تزاول الإدارة و المالية. أما الدروس فهي نفسها دروس ال ESGT في فرنسا بإضافة إليها ما يتملاها من الخصوصيات اللبنانية.

و يستطيع طالب ال ESGT او ال ESGTL أن يكمل دراسته في أي من المؤسسين عندما يشاء.

تؤمن ال ESGTL دروسا متعددة الحقول تتألف من خمسة فصول مواد الثقافة العامة، المواد التقنية، المواد الاقتصادية، مواد تنظيم الأراضي ومواد التطبيقات الطبوغرافية.

و يقضي الطلاب الفترات تدريب مكملة في المؤسسات عند نهاية كل من السنين الأول والثانية لمدة شهرين و نصف الشهر. وتساعد هذه الفترات الطلاب على التعرف إلى الأوجه المهنية من الدراسة و على التأقلم مع أوساط العمل الوسائل التقنية

تألف من جميع المعدات الطوبوغرافية الضرورية للحصل العلمية وهي جميعها آلات حديثة ذات دقة تكنولوجية عصرية: آلات قياس المسافات Tachéomètres و مقاييس الأسواء الإلكترونية؛ أجهزة استقبال GPS تعمل كمبيوتر للاستخدام خارج ساعات التدريس مع العديد من البرامج الإلكترونية في مجال أنظمة المعلومات الجغرافية (SIG) ومعالجة الصور و الحساب الطبوغرافي و الرسم الخ

إجراءات التسجيل

ينبغي التوجه إلى الفترات التالي: أمانة السر في ال ESGTL عبر حسن مقابل الكلية الرياضية مبنى دار المعلمين و المعلمات، معهد العلوم التطبيقية و الاقتصادية هاتف ٩٦١-١-٨٤٠٠٦٩

حياة الوزارة

خطوبة

* الآنسة لينا عبد الله على السيد وسام عبد الله
* الآنسة مي سوبرة (المركز الآلي) على السيد عماد الدين الحلوة
* الآنسة نادين الشعار (المركز الآلي) على المهندس فراس بارودي
* السيد هاني سبيتيه على الآنسة زينة بيضون
* السيد صفوان كيال (مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي) على الآنسة ناديا عيد
* السيد توفيق أبي ريشا (مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي) على الآنسة رولى سركيس (مراقب ضرائب)

زفاف

* الآنسة ماريا نلبنديان (مراقب ضرائب رئيسي، مديرية الواردات) على المهندس جورج الخوري
* الآنسة غنى دحبول (المركز الآلي) على السيد غسان نصر الدين
* الآنسة تغريد إبراهيم (المركز الآلي) على العريف عبد الكريم الأسعد
* السيد انطوان عزيزة (مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي) على الآنسة ليلى فرنجية (المركز الآلي)
* السيد وليد استنبولي (مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي) على الآنسة ندى مواس
* السيد صلاح الدين إسماعيل (مراقب رئيسي في مالية لبنان الشمالي) على الآنسة نهى الشيخ عثمان
* السيد غسان حمد (محتسبية طرابلس) على الآنسة ميساء درويش
* الآنسة غادة خليفة (المركز الإلكتروني) على السيد غالب ملك
* الآنسة كارول غريّب (مراقب) على السيد سليم عون
* الآنسة ماري تريز بطرس (مراقب) على السيد روني الخايك

ولادة

* رزق السيد سعد الدين الريس (الضرائب غير المباشرة) عشية الاستلام والتسليم طفلة اسماها سيورة نوال الريس تيمنا باسم الوزير السيورة
* رزقت السيدة منال عبد الصمد (مراقب رئيسي – رسم الانتقال) والسيد يوسف نجد طفلا اسماه رامي جو

ولادة

* رزق المراقبين الرئيسيين في مالية لبنان الشمالي جورج بو فرنسيس وميرنا دبج مولودا ذكرا أسمياه سركيس
* رزقت السيدة لور العلم بتوأم ذكرا وأنثى أسمتهما ماريوس و VIVA
* رزق السيد وليد الشعار (مراقب رئيسي – مديرية الواردات) مولودا ذكرا أسماه عمر
* رزقت السيدة هناء كرنيب (مراقب رئيسي – دائرة الأملاك الواردات) طفلة أسمتها دانا
* رزقت السيدة جومانة بعقليني (مراقب رئيسي – دائرة الأملاك الواردات) طفلة أسمتها جويل
* رزقت السيدة منال عطوي (مراقب – الدخل – الواردات) مولودا أسمته مازن
* رزقت المراقب السيدة رندة إسماعيل (مراقب – الدخل – الواردات) مولودا أسمته علي
* احتفل الطفل أحمد سمير بدر بعيد ميلاده الأول

تنصير

احتفل السيد جوزيف معوض وزوجته السيدة فريدة الماريني بتنصير ابنتهما جوزيت في كنيسة مار انطونيوس قرحيا

دراسة

نجح في امتحان الدخول إلى مهنة كل من السادة :
-غلاديس الخوري (مراقب ضرائب – مالية لبنان الشمالي)
-عماد أبو ريحان (مراقب رئيسي – مالية لبنان الشمالي)
-آلين برق (مراقب رئيسي – مالية لبنان الشمالي)

-إيلان سعود (مراقب ضرائب - مالية لبنان الشمالي)
-شانتال رفول (مراقب ضرائب - مالية لبنان الشمالي)

* يتابع السيد كارلوس عريضة (مراقب ضرائب رئيسي) دراسات عليا في إدارة الأعمال (DOCTORAT)
* نجح السيد شربل شدراوي (٢٣ سنة) (مديرية الواردات) في السنة الأولى من دبلوم الدراسات العليا (علوم مالية) (ANS 2) DEA-FINANCES في جامعة القديس يوسف في المرتبة الأولى
* ناقشت كريستين الخوراني (دائرة رسم الانتقال بيروت ، مديرية الواردات) الأطروحة التي أعدتها في ٢٠٠٠/٧/٢٩ ويتناول موضوعها : رسم الانتقال أو الضريبة على التركات أو الهبات أو الوصايا أو الأوقاف . وقد حصلت على جدارة في إدارة الأعمال والعلوم التجارية MAITRISE من جامعة الروح القدس الكسليك وذلك بإشراف البروفيسور حنا المر وبمساعدة الدكتور اسكندر سمارة وجميع مراقبي هذه الدائرة
* أنهى المراقب الرئيسي وليد الشعار مديرية الواردات سنته الدراسية الثالثة في الحقوق بنجاح وفي المركز الثالث وكان تقديره حسن .

واكتملت معه الأفراح بان رزق بمولوده البكر عمر الشعار. ألف مبروك.

تعيين في مالية الشمال

تم إلحاق ٢٣ مراقبا جديدا من المعينين حديثاً في ملاك وزارة المالية بموجب المرسوم ٣٥٩١ تاريخ ٩ آب ٢٠٠٠، في مالية لبنان الشمالي، وعقدت رئيسة مالية لبنان الشمالي السيدة سردج خفّار لهذه المناسبة اجتماع تعارف بين الموظفين القدامى والموظفين الجدد وتمت على الجميع التعاون لأنه بتضافر الجهود وبالتعلم المستمر نستطيع تامين إنتاجية أوفر وخدمة للمواطن افضل. كما قامت بتوزيعهم فرقا على مختلف فروع الضرائب من اجل تدريبهم ميدانيا على العمل قبل تسلمهم مهامهم

الجمارك اللبنانية: مباراة ترفيع

أجرت مديرية الجمارك العامة بتاريخ ٨و١٥ و١٠/٢٠٠٠ في كلية العاملية راس النبع مباراة خطية لترفيع عناصر الضابطة الجمركية إلى الرتب التالية

معاون أول - معاون في - معاون - رقيب أول - رقيب أول في - رقيب في - رقيب - عريف في - عريف .

وستجري المباراة الشفهية لاحقا للفائزين من الرتب التالية

معاون ، رقيب في ، رقيب ، عريف في وعريف

حظاً سعيداً

ودّع فريق العمل في المعهد المالي عناصر منه انتقل للعمل في مؤسسات أخرى والاستفادة من خبرات جديدة. نتمنّى للسيدة رنا سلطاني والآنسات دنيال المعوشي، يارا الشقرا وليا كرم حظاً سعيداً في عملهن الجديد ونأمل أن تستمر العلاقة الطيبة بين المعهد وهذه الأشخاص الكفوءة والمميزة.

يارا وزنا

دنيال

انضمت إلى فريق المعهد المالي السيدة لينا تير بصفة منسّقة برامج التدريب خلفاً للسيدة رنا سلطاني. إلى جانب مؤهلاتها العلمية (ماجستير في إدارة الأعمال) وأطروحتها التي تمحورت حول تطوير مديرية الواردات في وزارة المال اللبنانية، وكذلك خبرتها العملية لا سيما في مجال التدريب، تتمتع السيدة لينا تير بابتسامة دائمة وديناميكية كبيرة وحركة متواصلة مكنتها وبسرعة فائقة من اكتساب احترام وصداقة أهل الوزارة وتقنهم.

لينا تير

وإذ يرحب المعهد المالي بليلنا عضواً جديداً في عائلته، يتمنى لها كل التوفيق والنجاح.

تصحيح

ورد خطأ طباعة في العدد الماضي في أرقام جدول مشروع موازنة العام ٢٠٠١ ص ٩، ونعتذر من هذه الهفوة. من الممكن مراجعة الجدول المقابل في اللغة الفرنسية حيث وردت الأرقام الصحيحة لمن همّه الموضوع، ونتمنى منكم متابعة إرسال ملاحظاتكم وتعليقاتكم أو أي تصحيح تجدونه ضروري، فلا أحد معصوم عن الخطأ.

توقيع كتاب "الأسس القانونية والمحاسبية لضريبة الدخل في لبنان"

رعى وزير المالية فؤاد السنيورة بتاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠٠١ توقيع كتاب (الأسس القانونية والمحاسبية لضريبة الدخل في لبنان) لمؤلفه المراقب المالي أمين صالح، في مبنى نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، من جهتها، نهنئ الأستاذ أمين صالح على جهوده آملين له ولكثيرين من موظفي وزارة المال المشهود لخبرتهم العطاء المستديم لخدمة الشأن العام.

وزير المالية فؤاد السنيورة والمؤلف أمين صالح

المكتبة المالية

منشورات من مؤسسات مختلفة

بذل المعهد المالي مؤخراً جهوداً لتعميم التعريف بالمكتبة المالية ولتحسين الخدمات المقدمة فيها. وقد بدأ هذا العمل الدؤوب لناشطات المعهد المالي منذ شهر آب ٢٠٠٠. وكان الهدف الأساسي من وراء هذه الحملة تعزيز العلاقات مع مختلف الأطراف لتوسيع لائحة مصادر المكتبة ومراجعها وبالتالي توفير أوسع الخيارات وأكمل المعلومات لزوار المكتبة، كما هدفت إلى التعريف بالمكتبة المالية وبجهود المعهد المالي.

يسرنا إذاً إعلامكم أن المكتبة المالية تتلقى منذ بعض الوقت منشورات من مؤسسات محلّية ودولية عديدة، نتيجة للدعوة التي وجّهها المعهد إلى عدد من المنظمات. ويبدو أن النداء لقي صدى فيمكنكم مراجعة قائمة المرسلين في ما يلي، وقد استجابوا طلبنا فأرسلوا الكتب المتخصصة والمنشورات وحتى الأقراص المدمجة (CD-ROM).

نشكر جميع المتعاونين من الجهات المذكورة أدناه الذين أرسلوا هذه المنشورات والمراجع، ونأمل أن لا تتوقف العلاقة معهم عند هذا الحد:

- المنظمة الفرنسية للتنمية AFD
- السفارة الألمانية
- السفارة السويدية
- البنك الإسلامي للتنمية
- المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت
- جمعية المصارف اللبنانية
- إدارة الإحصاء المركزي
- المركز الآلي القانوني في مجلس النواب
- ديوان المحاسبة
- صندوق النقد الدولي
- صندوق النقد العربي
- مؤسسة تشجيع الاستثمارات
- وزارة المهجرين
- وزارة المغتربين
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

جديد المكتبة المالية!

- قريباً: شرائط فيديو تشمل المؤتمرات والتدريبات التي تنظم في المعهد المالي
- خفض سعر تصوير الصفحة إلى ١٠٠ ل.ل
- قريباً: خدمات الأخبار عبر البريد الإلكتروني: تتعرّفوا على جديد المكتبة المالية بواسطة البريد الإلكتروني e-mail الذي سنرسله لكل الأسماء الواردة عناوينها الإلكترونية على لائحتنا... ونتمنى أن تكونوا من هؤلاء، وإلا فالرجاء إرسال عناوينكم الإلكترونية في اقرب وقت.

كتب جديدة في المكتبة المالية — Nouveaux arrivages

-Budgetary Politics in Lebanon: a Memorandum For Public Discussion. The Lebanese Center for Policies Studies. Langue: Anglais.

-The Euro-Mediterranean Partnership: Fiscal Challenges and opportunities. The Lebanese Center for Policies Studies. Langue: Anglais.

-Income Tax Law. Bureau of Lebanese and Arab Documentation. Langue: Anglais, Arabe.

- اطار لخفض العجز في موازنة الدولة اللبنانية. المركز اللبناني للدراسات
- توزيع الداخل، نمط الأنفاق وظاهرة الفقر في لبنان. المركز اللبناني للدراسات

-World Economic Outlook: a survey by the staff of the International Monetary Fund. Monetary Fund. Langue: Anglais.
-World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty. World Bank. Langue: Anglais.
-Privatisations et Développement. Groupe de la Caisse Française de Développement. Langue: Français. (La Documentation Française).
-Regional Socio-Economic Development Program for South Lebanon. Institute of Urban Planning of the region of Ile de France/TEAM International/Consultation and Research Institute/ECODIT/PRDU. Langue: Anglais.(UNDP)
-UNDP Conference on Linking Economic Growth and Social Development in Lebanon 11th to13th January 2000.UNDP/Ministry of Economy and Trade/Ministry of Social Affairs. Langue: Anglais. (UNDP)

- سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية. صندوق النقد العربي
- دراسات إحصائية: ميزانية الأسرة ١٩٩٧ جزء الأول والثاني. إدارة الإحصاء المركزي

CD-ROM أقراص مدمجة جديدة

- The Human Development Report- 10 years.
- Reintegration, Rehabilitation and Reconstruction of Southern Lebanon

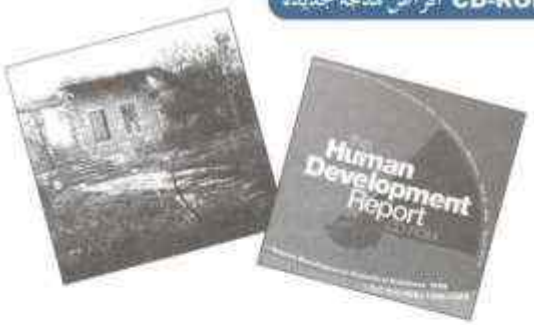

Dima El Kurdi

نشرة صادرة عن المعهد المالي
هاتف: ٤٢٥١٦٨ (٠١) (٠١) ٤٢٥٩٦٩
فاكس: ٤٢٩٨٦٠ (٠١)
تحرير: هلا قمبريس
إشراف: لياء البعلي بساط
تصوير: أحمد حصري، دالاتي ونهرا، Intl pictures وغيرهم
حياة الوزارة واخبارك: دعد يسار غلاييني وهلا قمبريس
تنفيذ وإخراج: JAMIS creation house 01 334337(tel/fax)
شاركوا في التحرير: ماهر حسامي، منال أسود، كارول خوزامي، هيثم بوقدار، هلا سال، دعد غلاييني، جان حلتي، سليم ناصيف، شادي أبو شقرا، رغدة جابر، كارلوس عريضة، جورج الهراوي، عماد ابو ريحان، فاطمة الحلبي ودينا الكردي

Hadith El malia
حديث المالية

Editépar l'Institut des Finances www.if.org.lb No. 10 février 2001

Sommaire

Editorial du Ministre

Formation
*Ethique professionnelle
*Lecture des Bilans Financiers
*ABS: Système de préparation informatisée des budgets
*Anglais - Collaboration avec AMIDEAST
*Programme 2001

Partenaires
*Coopération avec l'API du Koweit
*l'API - impressions
*Coopération avec la BDL
*Séminaire sur la prévention de la double imposition à Amman

Nouvelles du Ministère
*Du nouveau à la Direction des Recettes
*Journée de la Jeunesse à l'IDF
*Dernières émissions de l'an 2000 : succès pour le Liban
*Nouveaux droits de douane
*Election du Liban à la présidence du G24
*Amendement du budget 2001

Dossier
*Accords bilatéraux pour éviter la Double imposition

Douanes
*Nouveau code des Douanes
*Accords entre les pays arabes
*L'éthique professionnelle

Affaires Foncières et Cadastre
*Voyage au Canada
*Remise de diplômes aux topographes

Vie Du Ministère
*Fiançailles, Mariages, Naissances, etc.

Bibliothèque
*Envoi de publications
*Statistiques - les visiteurs de la Bibliothèque
*Nouveaux arrivages

M. le Ministre Fouad Siniora

« Aujourd'hui, les Libanais sont plus que jamais invités à adopter une nouvelle attitude pour ne pas lâcher les chances qui s'offrent dans la région et dans le monde. Le Liban peut combler le fossé financier, économique et culturel »

Je suis heureux de vous rencontrer à nouveau à travers "Hadith Al Maliah", publication dont je suis très fier. Je m'attarderai sur un événement très important qui a marqué l'an 2000: la libération.

Ce fut l'année de la libération au cours de laquelle le Liban a retrouvé les territoires occupés, de notre cher Sud à la Bekaa Ouest, qui ont si bien résisté face à l'occupation ennemie. Ce fut aussi l'année de la victoire des Libanais et le regain de la dignité libanaise et arabe, grâce à l'unité du peuple, sa patience et ses sacrifices. Les Libanais sont fermement décidés à poursuivre leur lutte jusqu'à retrouver la totalité des territoires. Ils ne seront tranquilles qu'après une totale libération, notamment celle des fermes de Chebaa.

Cette victoire historique nous confronte à de lourdes responsabilités envers nos parents du Sud et de la Bekaa Ouest, qui ont enduré les pires souffrances, les injustices et le déplacement. Ces régions ont subi de longues privations de plus de deux décennies à cause de la destruction des maisons, des entreprises et de l'infrastructure.

Le devoir nous appelle à nous remettre au travail afin de reconstruire et de développer ces régions, et d'assurer les nécessités vitales et la sécurité. Elles pourront alors remplir leur fonction à l'égard de leur pays et participer à la reconstruction et au développement ; un sentiment général d'appartenance régnerait alors dans le pays entier.

Il ne faudrait néanmoins pas négliger les défis auxquels nous feront face, ni le poids du travail qui reste à faire sur tous les plans.
Même si nos moyens restent minimes et limités par rapport aux besoins et aux responsabilités qui nous incombent, même dans des conditions économiques, financières et sociales difficiles et une

Ce numéro a été réalisé avec le soutien de la Société Générale Libano Européenne de Banque sal

conjoncture générale, régionale et internationale complexe, nous ne devons pas renoncer à poursuivre nos efforts pour relever notre pays. Ce n'est pas la volonté qui nous manque, ni la compétence, l'enthousiasme non plus, pour ramener le Liban à la prospérité et au développement requis par les progrès réalisés dans le monde entier.

Aujourd'hui, les Libanais sont plus que jamais invités à adopter une nouvelle attitude pour ne pas lâcher les chances qui s'offrent dans la région et dans le monde. Le Liban peut combler le fossé financier, économique et culturel. L'important, c'est de ne pas repartir à zéro, mais plutôt de s'appuyer sur ce patrimoine historique authentique et solide, sur ces qualités géographiques et humaines qui distinguent le Liban aux yeux du monde entier.

Nous traversons actuellement une épreuve difficile et le monde nous regarde. Tous les regards sont fixés sur nous et il nous incombe de redonner au monde confiance en nous, en notre unité, notre économie, notre sérieux, notre productivité, notre créativité, notre capacité à nous relever et reconstruire. Le citoyen libanais reprendra ainsi confiance en son pays, ses institutions et l'administration à son service. Le Ministère des Finances jouera un rôle essentiel dans ce regain de confiance de par sa longue expérience dans les relations humaines qui rapprochent le citoyen de l'administration.

Dans cette perspective, nous nous attacherons aux valeurs sur lesquelles se base la structure sociale, économique et politique au Liban, à savoir la liberté, la démocratie, le dialogue positif, le travail productif, la participation du peuple à la reconstruction du pays et de la justice. Nous nous appliquerons également à réanimer et développer l'économie pour la rendre compétitive, tout en visant à développer les capacités, le potentiel et la productivité des Libanais et à améliorer le niveau de vie des citoyens à travers une croissance équilibrée et globale, le contrôle de la stabilité monétaire et financière qui est une pierre de base de la stabilité sociale et économique, la poursuite de la reconstruction et du redressement économique, l'ouverture, l'amélioration de la productivité et de la créativité ; ce en saisissant les chances offertes par l'économie nouvelle, basée sur les connaissances supposées relancer le développement et encourager les investissements dans des projets productifs qui épanouissent le cycle économique en lui rendant sa vraie nature et en offrant de nouvelles chances de travail.

Nous avons assisté et nous assistons toujours à de nouveaux phénomènes politico-économiques et financiers qui apparaîtront dans le budget de l'an 2001. Ceci transparaît déjà à travers la politique d'ouverture et la politique douanière, ainsi que les mesures techniques prises en ce qui concerne le registre foncier et le cadastre et la simplification de la routine administrative.

De nouvelles mesures vont sans doute être prises, qui exigent un suivi par le Ministère des Finances et un effort particulier pour des performances exceptionnelles. Je signifie par «effort » la nécessité de poursuivre la réhabilitation des bâtiments par des équipements modernes pour aller au rythme des technologies. Au niveau des performances, nous sommes supposés assister aux formations, les intensifier pour offrir à chaque fonctionnaire en moyenne au moins un jour par mois pour l'apprentissage et l'acquisition de nouvelles notions et expériences.

La formation et la réhabilitation ne sont en effet pas de moindre importance. Ce sont les points de départ du succès du Ministère des Finances dont dépend le succès d'une part importante des nouvelles politiques économiques et financières.

Aujourd'hui, je m'adresse à vous en tant que proche. Je n'ai d'ailleurs jamais été éloigné, ayant conscience de vos conditions de travail, vos compétences et votre fidélité. J'apprécie donc vos sacrifices et votre assiduité qui témoignent de votre sens des responsabilités et de l'influence positive du Ministère des Finances dans le redressement de la situation financière, économique et sociale. Ce redressement se fait grâce au sang nouveau et au souffle de vie insufflé à travers tout le pays.

J'ai le sentiment que mon appel provoquera la réaction espérée. Je serai toujours parmi vous, à vos cotés, pour que nous relevions le Liban ensemble, car nous l'aimons et lui sommes tous fidèles.

Fouad Siniora
Ministre des Finances

Passation des pouvoirs au ministère des Finances

La transmission des pouvoirs s'est effectuée le 27 octobre 2000entre les deux ministres Corm et Siniora en présence des hauts responsables au ministère. Dans une ambiance très détendue, M. Corm a souhaité bon courage à M. Siniora, « un ancien ami », a-t-il précisé dans son discours. Il a regretté de ne pas avoir pu s'attarder davantage sur la situation des fonctionnaires au ministère, notamment aux Directions des Douanes et des Affaires Foncières et du Cadastre. A son tour, le ministre Siniora a pris la parole pour remercier M. Corm et pour féliciter le ministère de son prédécesseur pour ses efforts. Puis il répondit aux questions posées en insistant sur la nécessité de la coopération et de l'union pour relever l'économie du pays.

M. Siniora a conclu son discours en soulignant que «le pouvoir s'exerce avant tout dans la continuité».

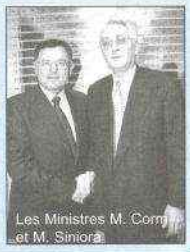

Les Ministres M. Corm et M. Siniora

Ethique professionnelle

Ce cours se base sur un échange d'informations et un dialogue entre les fonctionnaires et l'animateur (avocat/juriste). Les discussions suivent un plan déterminé s'articulant autour des règles morales qui régissent l'activité des fonctionnaires, les actes prohibés par la loi ainsi que les procédures relatives à la poursuite des infractions.
L'introduction des concepts de bonne gouvernance et d'éthique souligne à travers ce cours le rôle du gouvernement et des citoyens dans la lutte contre la corruption sous ses différents aspects (mauvaise gestion, mauvaise délégation, abus de pouvoir, détournement de fonds publics...).

Ethique professionnelle

Lecture des bilans financiers

Lecture des bilans Financiers

Une explication détaillée des différents types de bilans financiers et de leur contenu est assurée dans ce cours. L'accent est mis sur les rapports des auditeurs externes indépendants et sur le message que ces derniers désirent transmettre au lecteur pour permettre aux participants de comprendre les fondements objectifs de tels rapports.
Les formateurs (contrôleurs fiscaux et comptables du Ministère des Finances) fournissent une définition du rôle de l'auditeur externe, un aperçu sur les différents types de rapports d'audit externe ainsi que des considérations pratiques et applications réelles.

Système de Préparation Informatisée des Budgets

Des sessions de formation sur le «Système de Préparation Informatisée des Budgets » ont été organisées à l'Institut des Finances du 11 octobre au 6 décembre 2000, en coordination avec la société Logos S.R.L. et sous la supervision de la formatrice Mme Rita Jreidi.

Le Système du Budget Central (CBS) et le Système du Budget des Administrations (ABS) sont responsables de la supervision et du contrôle des dépenses de la République Libanaise. Autrement dit, il est possible grâce à ces systèmes de préparer le budget et de l'appliquer dans les administrations publiques d'une manière informatisée, en contactant le ministère des Finances sans aucune intervention. Ce nouveau système assure une communication rapide entre les différentes administrations et le ministère des Finances; il réduit ainsi le risque d'erreur et permet d'obtenir les informations en optimisant la rapidité et l'efficacité du travail et de prendre par conséquent les décisions adéquates.

Le classement des informations se fait grâce à la base de données «Oracle», une des les plus modernes, des plus sûres et des plus efficaces bases de données actuellement disponibles. La société Logos S.R.L. a développé le système de préparation du budget sous la supervision de l'université Albany- New York, pour faciliter le travail au ministère des Finances et aux administrations publiques, et pour permettre le contrôle du cycle budgétaire dans ces administrations.

Dans les laboratoires de l'IDF

Le Système de Préparation Informatisée des Budgets (ABS) se distingue par les points suivants :
-Utilisation de schémas et d'effets spéciaux
-Possibilité de choix de commande à travers les menus sans nécessité de les écrire
-Flexibilité du système, l'utilisateur n'ayant qu'à choisir le symbole correspondant à la commande pour son exécution
-Utilisation de Windows 95 et 98 par tous les utilisateurs, pour plus de facilité
-Facilité de communication téléphonique entre les départements des différents ministères et le ministère des Finances

Cours d'anglais

« La langue est l'outil d'apprentissage et le moyen de communication entre les gens ; elle permet d'exprimer les pensées, les ambitions et les besoins... »

Mme Sabardage Haffar, chef du bureau régional de Tripoli, au cours de la cérémonie de remise de diplômes d'anglais le 11/12/2000

Conjointement organisés par l'organisation AMIDEAST et l'Institut des Finances, les cours de mise à niveau en anglais ont pour objectif de développer les compétences linguistiques des fonctionnaires du Ministère des Finances et de donner la possibilité à chaque agent du Ministère de connaître ou de parfaire une langue largement utilisée au Liban et internationalement répandue. Ils ont également pour objectif de développer une administration moderne qui se caractérise par la diversité linguistique. Cette formation recouvre la langue anglaise sur tous les plans : grammaire, orthographe, vocabulaire et prononciation ainsi que des discussions générales ou techniques. Les cours se répartissent sur plusieurs niveaux : débutant, intermédiaire, spécialisé, langue de correspondance et langue des affaires.

Remise de diplômes

A l'issue de ces sessions de formation, une cérémonie de remise de diplômes a été organisée à l'Institut des Finances sous les auspices de S.E.M. le ministre des Finances Fouad Siniora, le 11 décembre 2000.
Les cours ont été le fruit de la consultation des experts en langue anglaise d'AMIDEAST, entreprise dès le mois de juillet 2000, afin d'étudier les besoins des fonctionnaires au ministère des Finances. La formation s'est déroulée à l'Institut à partir du mois d'octobre, avec la participation de 49 fonctionnaires de différentes directions.

Au cours de la cérémonie, le Directeur de l'Institut des Finances Mme Lamia el Moubayed Bissat a pris la parole pour souhaiter la bienvenue aux personnes présentes et présenter le programme de formation préparé en collaboration avec AMIDEAST. Puis le chef du bureau régional de Tripoli Mme Sabardage Haffar prononça un discours où elle a souligné l'importance de l'apprentissage et du perfectionnement des compétences des fonctionnaires pour une administration moderne, en poussant les fonctionnaires à poursuivre leur participation à de telles formations. Ce fut ensuite au tour du Directeur d'AMIDEAST - Liban, Mme Barbara Batlouni de prendre la parole avant le discours de SEM. Le Ministre, où il a encouragé les participants à poursuivre leurs efforts et félicité l'Institut des Finances pour les initiatives prises et les progrès réalisés. La remise de diplômes se fit enfin avant la clôture de la cérémonie.

AMIDEAST

AMIDEAST, organisation américaine à but non lucratif, vise à promouvoir l'entente et la coopération entre les Américains et les peuples du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord à travers l'éducation, l'information et les programmes d'assistance au développement. Les services d'AMIDEAST offrent :

- « Educational Information Center », le Centre d'information assurant la consultation de conseillers professionnels et une documentation complète en ce qui concerne les opportunités d'études supérieures et de formation aux Etats-Unis.
- La préparation aux tests variés pour atteindre des compétences professionnelles ou académiques. (SAT, TOFEL, GRE, GMAT, USMLE, GED, CNA,TOEIC, NASD).
- Enseignement de la langue anglaise.
- Programmes de formation pour les agences, les sociétés et les particuliers.
- Gestion de projets d'assistance technique.

Adapté à l'environnement local et aux besoins des clients, AMIDEAST-Liban assure des formations d'anglais aux institutions et aux particuliers. Ces programmes offrent des sessions d'anglais spécialisées aux professionnels dans les domaines des affaires, du droit et de la formation d'enseignants. D'autre part, des cours sont donnés dans les locaux d'AMIDEAST et dans les écoles afin d'aider les étudiants à préparer les tests usuels aux Américains. Cette année, les cours ont été donnés, entre autres, aux écoles : Saint Joseph (Antoura), Grand Lycée (Beyrouth) et Notre Dame de Jamhour.

AMIDEAST-Liban a deux de ses trois bureaux au Beyrouth en un grand centre près du siège du Parlement dans le centre ville de Beyrouth. L'inauguration de ce centre coïncidera avec la célébration du cinquantième anniversaire d'AMIDEAST au Moyen-Orient. Le lancement d'un nouveau centre de formation spécialisé aura aussi lieu dans la région. Dans le but d'améliorer les compétences professionnelles du niveau d'entrée et de mi-carrière.

En ce qui concerne les fonctionnaires du Ministère des Finances, L'AMIDEAST a collaboré avec l'Institut des Finances en réalisant une série de sessions de formation à Beyrouth et dans les régions. Le programme TOEIC est actuellement mis au point, pour la formation des fonctionnaires à Beyrouth, Tripoli et Zahlé. Il est aussi prévu de préparer le TOEIC (Test Of English for International Communication), un examen internationalement reconnu certifiant de leur niveau de compétence en anglais dans le domaine des affaires.

Mme Barbara Batlouni, Directeur d'AMIDEAST-Liban, a commenté : « L'équipe d'AMIDEAST a apprécié le travail avec l'Institut des Finances sur ce programme de formation, et nous espérons poursuivre les progrès des participants par des formations à venir. »

Hadith El malia

"L'éducation sera l'une des principales activités économiques enterprises par les adultes au XXI ème siècle."

Sydney Joseph Perelman

Programme de formation à l'Institut des Finances (Janvier - Juin 2001)

Avec la nouvelle année, les coordinatrices de formation à l'Institut des Finances ont poursuivi leur travail incessant pour mettre au point le programme de formation pour la nouvelle année et préparer des sessions de formation au Liban et à l'étranger, en coordination avec les établissements et instituts de formation locaux, régionaux et internationaux.
Un programme préliminaire couvrant la première moitié de l'année 2001 a été mis en place. Notons à cet égard qu'il est susceptible de modification et ajouts. Prière de consulter l'IDF pour plus d'informations.

Sessions de formation de courte durée:

Les autorités constitutionnelles et les principes de l'Etat de droit: Durant deux jours, le concept de l'Etat de Droit sera discuté, de même que le rôle de l'état, la hiérarchie des règles juridiques, la structure de l'état libanais et les règles morales qui régissent le fonctionnement de l'administration.
L'éthique professionnelle et le droit pénal: Par le biais d'une discussion entre le formateur et les fonctionnaires, ces derniers seront introduits aux concepts de la transparence et de la responsabilité financière et leur application dans le travail des agents du Ministère des Finances, sans oublier le rôle du responsable direct dans le processus de contrôle, les dangers de la corruption et ses conséquences socio- économiques et politiques. Les règles éthiques, les actes prohibés par la loi et les procédures de poursuite des infractions seront également exposés.
L'analyse financière: Ce cours introduit les participants à l'analyse des bilans financiers des sociétés et établissements. Il permet également de déterminer les niveaux et les dimensions de l'analyse financière.
Introduction à la TVA: Les fonctionnaires auront un aperçu des principes généraux de la TVA, de ses caractéristiques, de ses champs d'application, des déclarations des assujettis et des exemptions en passant par l'exigibilité de la taxe, le taux applicable et les expériences des pays voisins.
Programmes de formation de longue durée:
Techniques d'audit et de contrôle de l'application de l'impôt sur le revenu: ce programme de formation s'étend sur 8 semaines, à raison de deux séances par semaine, chaque séance étant de 3 heures. Il porte sur les techniques d'audit et de contrôle de l'application de l'impôt sur le revenu dans ses trois principaux chapitres.
Techniques d'audit et de contrôle de l'application de l'impôt sur les fonds bâtis: ce programme de formation s'étend sur 8 semaines, à raison de deux séances par semaine, chaque séance étant de 3 heures. Il porte sur les techniques d'audit et de contrôle de l'application de l'impôt sur les fonds bâtis.
Management et gestion fiscale: Ce cours vise à introduire les responsables à la Direction des Recettes aux concepts modernes de management et à expliquer les principes du leadership, de la délégation et de la responsabilité assumée. Il permet également de comprendre l'importance du travail de groupe et des responsabilités d'un leader ainsi que le rôle du responsable hiérarchique dans le contrôle et la responsabilité financière.
Les normes internationales de comptabilité: ce programme introduit les participants aux 39 normes internationalement reconnues. Il s'étend sur une semaine et est organisé en collaboration avec l'association des comptables légaux.
Les normes internationales de révision: ce programme introduit les participants aux normes internationales de révision. Il s'étend sur une semaine et est organisé en collaboration avec l'association des comptables légaux.

Programmes de coopération:

Séminaire sur la gestion de la dette extérieure: organisé en coopération avec l'Institut Arabe de Planification (IAP) (cf. "Partenaires dans la formation"). Le programme vise à introduire les participants à la nature de la dette extérieure (ses causes, sa structure et ses conséquences), aux méthodes de gestion de cette dette et aux stratégies disponibles. Les participants seront également initiés aux liens entre la gestion de la dette et les programmes de réforme économique.
Réforme fiscale: Ce séminaire est organisé en collaboration avec l'Institut Arabe de Planification (IAP). (cf. "Partenaires dans la formation").
Analyse financière: session organisée en collaboration avec l'Institut Arabe de Planification (IAP). (cf. "Partenaires dans la formation").

Séminaires de courte durée:

Séminaire sur l'Organisation Mondiale du Commerce: ce séminaire consiste en une introduction à l'Organisation Mondiale du Commerce (OMC), les négociations en vue d'y adhérer, les accords d'adhésion et les avantages et inconvénients de l'adhésion. Il est animé par M. Talal Abou Ghazaleh, PDG de l'association des comptables légaux.
Courts séminaires sur la fiscalité: Ces séminaires d'un jour ou deux portent sur des sujets très importants comme les applications relatives aux accords de double-imposition ou la révision de certaines dispositions relatives aux sociétés par actions, aux

banques ou aux institutions financières.
Application des dispositions de la loi 220 relative aux droits des handicapés au Liban: Ce séminaire a pour objectif d'introduire la nouvelle loi relative aux droits des handicapés au Liban en vue de faciliter leurs formalités auprès du Ministère des Finances et de sensibiliser les fonctionnaires à l'importance et à l'intérêt économique d'une telle loi.

Sessions de langues:
Les cours de langue visent à promouvoir les compétences linguistiques des fonctionnaires en leur permettant de connaître une langue étrangère répandue au Liban.
1. Mise à niveau en Français et en Anglais : Ces cours sont de différents niveaux et ont pour objectif de développer les compétences linguistiques des fonctionnaires.
2. Cours de langues spécialisés: Durant ce cours, sera expliquée la terminologie technique en matière de finances, fiscalité et comptabilité aux professionnels ayant un niveau intermédiaire en français et en anglais pour leur permettre de mieux comprendre et de pouvoir s'exprimer sur les concepts économiques et financiers nouveaux lors de leur participation à des séminaires à l'étranger.
3. Anglais pour secrétaires : Le cours a pour objectif de développer les compétences linguistiques des secrétaires du Ministère des Finances par le biais des jeux de rôle et en ayant recours au travail de groupe.

Informatique:
Les cours permettent une première approche de l'informatique afin de la généraliser au sein du Ministère et de vulgariser l'utilisation des logiciels les plus répandus.
1. Introduction au monde informatique : Par le biais d'un suivi de près, les agents du Ministère des Finances non-initiés au monde des ordinateurs sont introduits aux notions de base en informatique, aux logiciels les plus utilisés (Word et Excell) et à l'Internet.
2. Cours avancés en traitement de textes : Ce cours sert à développer l'utilisation du logiciel de traitement des textes Word. Les différentes commandes de ce logiciel seront détaillées.
3. Cours avancés en Tableurs : Durant ce cours, les différentes commandes du logiciel Excell sont détaillées pour permettre aux utilisateurs d'avoir recours à ce logiciel en vue d'organiser les informations.
4. Présentation : Le logiciel PowerPoint et ses différents outils sont exposés en détail pour permettre aux utilisateurs d'acquérir des connaissances approfondies en matière de présentation.
5. Chartes et graphes : Introduction aux notions de base du logiciel Visio pour faciliter la création de chartes, graphes et diagrammes.
6. Base de données : ce cours permet aux participants d'apprendre à organiser les informations qu'ils ont en base de données et à traiter une base de données.
7. Cours avancés en base de données : les caractéristiques plus sophistiquées et développées du logiciel Access seront introduites pour la mise en place de bases de données.
8. Principes de base pour l'entretien de l'ordinateur : Le participant sera capable, à la fin de ce cours, d'assurer l'entretien de son ordinateur en apprenant à suivre certains conseils et respecter certaines règles.

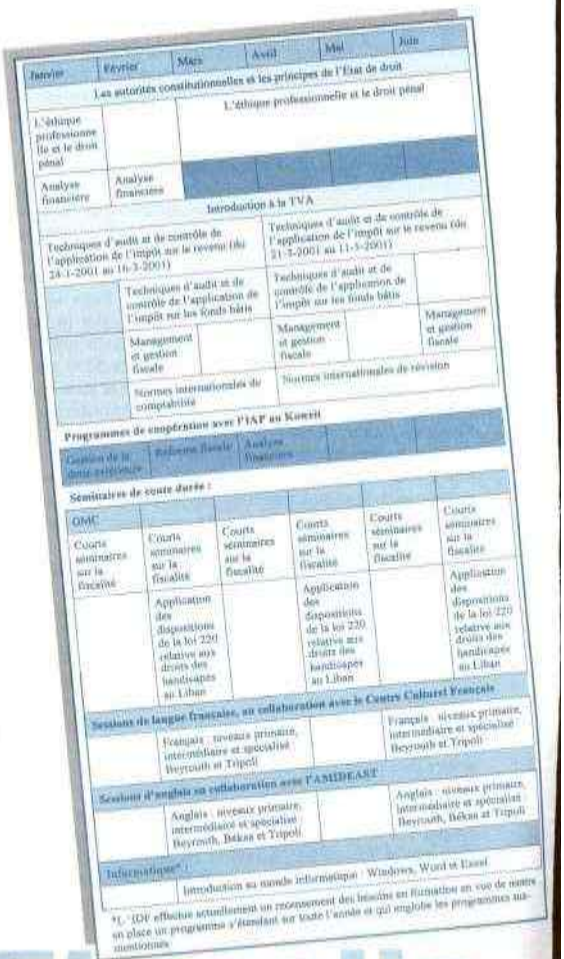

Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin
Les autorités constitutionnelles et les principes de l'Etat de droit					
L'éthique professionnelle et le droit pénal		L'éthique professionnelle et le droit pénal			
Analyse financière	Analyse financière				
Introduction à la TVA					
Techniques d'audit et de contrôle de l'application de l'impôt sur le revenu (du 24-1-2001 au 11-3-2001)		Techniques d'audit et de contrôle de l'application de l'impôt sur le revenu (du 21-3-2001 au 11-5-2001)			
	Techniques d'audit et de contrôle de l'application de l'impôt sur les fonds bâtis		Techniques d'audit et de contrôle de l'application de l'impôt sur les fonds bâtis		
	Management et gestion fiscale		Management et gestion fiscale		Management et gestion fiscale
	Normes internationales de comptabilité		Normes internationales de révision		
Programmes de coopération avec l'IAF au Koweït					
Gestion de la dette publique	Réforme fiscale	Analyse financière			
Séminaires de courte durée :					
OMC					
Courts séminaires sur la fiscalité	Courts séminaires sur la fiscalité	Courts séminaires sur la fiscalité	Courts séminaires sur la fiscalité	Courts séminaires sur la fiscalité	Courts séminaires sur la fiscalité
	Application des dispositions de la loi 220 relative aux droits des handicapés au Liban		Application des dispositions de la loi 220 relative aux droits des handicapés au Liban		Application des dispositions de la loi 220 relative aux droits des handicapés au Liban
Sessions de langue française, en collaboration avec le Centre Culturel Français					
	Français : niveaux primaire, intermédiaire et spécialisé Beyrouth et Tripoli				Français : niveaux primaire, intermédiaire et spécialisé Beyrouth et Tripoli
Sessions d'anglais en collaboration avec l'AMIDEAST					
	Anglais : niveaux primaire, intermédiaire et spécialisé Beyrouth, Bekaa et Tripoli				Anglais : niveaux primaire, intermédiaire et spécialisé Beyrouth, Bekaa et Tripoli
Informatique* :					
	Introduction au monde informatique : Windows, Word et Excel				

*L'IDF effectue actuellement un recensement des besoins en formation en vue de mettre en place un programme s'étalant sur toute l'année et qui englobe les programmes susmentionnés

Hadith El malia

Coopération avec l'Institut Arabe de Planification au Koweït

A la suite des efforts déployés par le Ministère des Finances pour renforcer la coopération entre l'Institut Arabe de Planification (IAP) au Koweït et l'Institut des Finances (IDF) à Beyrouth, et après la visite effectuée par la délégation de l'IDF au Koweït, les deux parties ont convenu d'organiser trois sessions de formation à l'IDF animées par des coordonateurs de l'IAP. Ces sessions porteront sur :

- La gestion de la dette extérieure: (du 29 au 31 janvier 2001). Il s'agit d'un programme qui vise à introduire les participants à la nature de la dette extérieure (ses causes, sa structure, ses conséquences), aux méthodes de gestion de cette dette ainsi qu'aux stratégies disponibles comme le rééchelonnement, la substitution de la dette par des actions, sans oublier le lien entre la gestion de la dette et le programme de réforme économique.
- La réforme fiscale (5 au 7 Février 2001). Le programme porte sur les expériences en matière de réforme fiscale, les différentes méthodes de réforme fiscale, la discussion de certains aspects techniques relatifs à la réforme et l'impact de son application pour éviter les inconvénients et les erreurs et pour profiter des expériences passées
- Analyse financière: (26 au 28 Mars 2001). L'objectif de cette session est d'introduire les participants aux principaux outils de l'analyse financière, de promouvoir leurs compétences en matière d'évaluation des dépenses d'investissement et de l'analyse de la performance financière des sociétés.

Par ailleurs, l'IDF poursuit sa collaboration avec l'IAP pour choisir les fonctionnaires du Ministère des Finances qui participeront aux différentes sessions de formation organisées au siège de l'IAP au Koweït. Le comité scientifique de l'IAP a approuvé, début 2001, la candidature des fonctionnaires suivants:

- M. Georges Bou Francis (Contrôleur principal au Ministère des Finances-Liban-Nord). Formation sur la politique de soutien à la capacité concurrentielle qui se tient du 13 au 17 janvier 2001.
- M. Nizar Hajjaoui (Contrôleur principal à la Direction de la Comptabilité Générale). Formation : « Méthodes financières d'évaluation des projets » qui se tient entre les 13 et 17 janvier 2001.
- M. Assad Assouf (Contrôleur principal au Ministère des Finances- Békaa) et M. Abdel Rahmane Ghazzaoui (Contrôleur fiscal au Liban-Nord). Formation : Gestion de la dette extérieure (20 au 24 janvier 2001).
- Rabih Alameddine (Contrôleur fiscal- Beyrouth). Formation : « Analyse du nouveau système du commerce international », entre les 27 et 31 janvier 2001.

Les délégations ont préparé les rapports requis pour participer à ces sessions de formation. A leur retour, elles devront également préparer des rapports dans lesquels elles évoqueront les travaux de la session et ce que les fonctionnaires en ont tiré.
A cet égard, l'IDF tient à féliciter les fonctionnaires qui ont participé à ces formations pour leurs efforts dans la préparation des rapports et leur sérieux dans le travail qui les a distingués des autres participants aux formations de l'IAP. Il tient également à remercier l'IAP pour sa coopération permanente et espère que les liens entre les deux institutions seront encore plus renforcés en vue de réaliser davantage de programmes communs.

Impressions des participants aux sessions de formation à l'IAP au Koweït

Plusieurs contrôleurs principaux, notamment Mme Fatmé Haidar et MM Carlos Arida, Georges Maarawi et Imad Abou Rayhane ont participé aux sessions de formation organisées par l'IAP au Koweït. A la suite de leur visite, ils ont bien voulu partager avec nous leurs impressions :

L'IAP au Koweït a toujours été et reste un phare de connaissances dans le monde arabe. Son objectif principal est de former et développer les capacités et compétences arabes.

C'est effectivement l'impression que nous avons eue lors des formations auxquelles nous avons participé, formations très intéressantes et utiles qui nous ont fortement marqués et ont fait revivre l'espoir que notre monde arabe est riche de personnes compétentes et capables d'accompagner les changements et le développement.

L'IAP se caractérise par une administration pionnière et compétente dont le niveau scientifique, les discussions et les explications qui ont marqué ce séminaire ont permis à chaque participant de bien assimiler les différents sujets, par un personnel et des orateurs exceptionnels, par l'organisation, la précision et le respect des horaires, par les outils modernes de travail, par le chaleureux et respectueux traitement sans oublier les voyages d'agréments, l'accueil à l'aéroport et l'accès facilité à l'Institut.

Nous espérons avoir de nouveau l'opportunité de participer à des sessions semblables et nous remercions profondément tous ceux qui ont contribué au succès de ces formations.

Fatmé Haidar, Carlos Arida, Georges Maarawi et Imad Abou Rayhane
Ministère des Finances, Liban Nord

Hadith El malia

Coopération avec la Banque du Liban

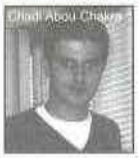
Chadi Abou Chakra

La Direction de la Formation et de l'Orientation de la Banque Centrale a organisé une session de formation de 5 jours à partir du 27 novembre 2000 sous le thème : Statistiques et mathématiques appliquées.
Ont participé à cette formation des employés de toutes les directions et branches de la Banque Centrale ainsi que du Comité de contrôle des banques, des fonctionnaires du Ministère de l'Education Nationale, de la Jeunesse et des Sports, de la Direction d'exploitation du Port de Beyrouth, du Ministère des Finances, de la Banque du Soudan et de la Banque Centrale du Koweit. MM Chucri Mouanness et Michel Salemeh, représentant la Direction des Statistiques au sein de la Banque Centrale du Liban ont animé cette session.
La participation du Ministère des Finances et de l'Institut des Finances était remarquable puisqu'elle s'inscrit dans le cadre du développement des Ressources Humaines qui permet d'activer le travail administratif au sein du Ministère et de motiver ses agents. Une telle participation renforce également l'ambition des fonctionnaires et les incite à devenir des éléments productifs et compétents.
Le Ministère connaît aujourd'hui des développements qu'il n'a jamais connus. Au cours des années précédentes, l'Institut des Finances qui relève du Ministère a pleinement rempli sa mission qui consiste à former et développer les agents du Ministère. Le travail du Ministère s'en est sorti encore plus renforcé et sa performance meilleure.

Centre de formation de la BDL

En préparation à la mise sur pied d'une unité de recherche et d'analyse fiscale, quatre des nouvelles recrues du Ministère ont pu participer à la session de formation organisée par la Banque Centrale. Il s'agit de : Chadi Abou Chacra, Hassan Hamdane, Nicole Kerbaj et Charbel Chidrawi. Cette formation les a initiés aux méthodes de préparation des statistiques appliquées et leur a permis de promouvoir leurs compétences dans ce domaine. D'autres sujets qui se rapportent aux statistiques et aux opérations y relatives ont également été abordés*.

Chadi Abou Chacra

* Statistiques descriptives, tabulation croisée, description des différences entre les subpopulations, analyse à réponses multiples, échantillonage et distribution des échantillons.

Participation du Liban au séminaire des «Accords Internationaux pour Eviter la Double Imposition et Prévenir l'Evasion Fiscale» à Amman

M. Bayrakdar et M. Khatib

Le séminaire s'est déroulé à Amman, la capitale de la Jordanie, en présence de dix pays arabes, notamment : l'Egypte, la Jordanie, le Liban, le Maroc, Oman, Qatar, l'Autorité Palestinienne, l'Arabie Saoudite, la Tunisie et le Yémen. Le Département Jordanien de l'Impôt sur le Revenu a joué un grand rôle en matière de logistique et de coordination.
Le Liban fut représenté par une délégation constituée par M. Walid El-Khatib, le directeur des Recettes, et M. Haitham Chami Bairakdar, contrôleur fiscal (section de l'impôt sur le revenu du Mont Liban). Un rapport clair concernant les taxes libanaises et la situation fiscale a été présenté oralement et à l'aide de projections informatiques.
Le séminaire était centré sur l'expérience allemande des accords sur l'évasion fiscale et la double imposition. Deux spécialistes, M. Michael Krause, du Ministère des Finances allemand, et M. Ahmad Khan, expert pakistanais des accords d'évasion de la double taxation et des programmes de réforme fiscale, étaient présents pour présenter et expliquer les différents sujets du séminaire. Le séminaire a pris la tournure d'un dialogue plutôt que d'un cours magistral, ce qui a permis l'échange de points de vue et d'expériences, en consultant les deux modèles les plus fréquemment suivis dans les négociations pour la prévention de la double imposition et de l'évasion fiscale : le modèle de l'OCDE et le modèle des Nations Unies.
« Les Accords pour Eviter la Double Imposition et Prévenir l'Evasion Fiscale » restent néanmoins une nouvelle notion pour le Liban, après la conclusion de tels accords avec la France dans les années soixante et la stagnation qui a suivi à cause des années de guerre et d'invasion. C'est en effet en 1994 que le sujet a pour la première fois réellement refait surface lors de réformes de plusieurs taxes, et dans de longues négociations que le ministère des Finances a tenu à entreprendre pour encourager l'échange et l'entrée de capitaux.
Vu l'importance de ce problème, Les contrôleurs fiscaux doivent rester au courant des accords signés entre le Liban et les pays étrangers pour éviter la double imposition et prévenir l'évasion fiscale. Il est nécessaire, lors d'une confrontation à une situation de double taxation, d'être au courant des accords signés et d'avoir recours aux textes de ces accords afin de pouvoir régler tout différent.

Haytham Bayrakdar
Contrôleur fiscal

Nouvelles du Ministère

Du nouveau à la Direction des Recettes

Des efforts silencieux et discrets sont en cours depuis longtemps dans l'une des directions les plus importantes du Ministère des Finances et les plus vitales quant aux relations avec le public et à l'impact financier et économique. Ces efforts commencent à se faire sentir dans la concrétisation de notre désir de voir émerger une administration moderne, compétente, au service des citoyens, et capable de leur faire assumer leurs devoirs et renforcer leur attachement à leur pays. Ce changement s'est en effet fait sentir à petits coups auprès de tous ceux qui ont visité la Direction des Recettes dernièrement. Que ce soit au niveau de l'organisation des premier et deuxième étages destinés à accueillir les citoyens ayant des formalités ou des déclarations ; ou au niveau de l'attitude des contrôleurs derrière les guichets spécialisés ; ou encore au niveau des brochures et guides gratuits désormais à la disposition des citoyens. Ces démarches ont été réalisées grâce à la détermination des responsables et de l'administration du ministère des Finances à clore la page du passé et surtout la volonté du ministre des Finances M.Fouad Siniora, du Directeur Général des Finances M. Alain Bifani, du Directeur des Recettes M.Walid El-Khatib et le soutien du projet canadien pour la réforme fiscale qui a permis d'entamer un processus de changement profond et continu.

Concernant les réalisations jusqu'à ce jour, la directrice de l'unité d'informatique dans le projet canadien Mme Manale Asir souligne le progrès dont ont pu témoigner les contribuables en matière de service accéléré et de formalités facilitées. Elle a également indiqué que des efforts sont en cours « dans les coulisses », pour, entre autres, réhabiliter les bases de données relatives aux contribuables et assurer la saisie détaillée et informatisée des informations extraites des déclarations.

Ainsi, 12 guichets destinés au public sont désormais disponibles au premier et au deuxième étages ; les contrôleurs y accueillent les contribuables pour faciliter leurs formalités et leur épargner les longues heures d'attente.

Le premier étage accueille toutes les formalités des contribuables (à l'exception des déclarations fiscales). Le contribuable peut s'adresser à n'importe quel guichet pour achever sa formalité immédiatement ou devra revenir à la date qui lui sera indiquée si sa formalité nécessite un examen plus approfondi. A noter à cet égard que le contribuable devait, par le passé, passer d'un étage à l'autre et perdre son temps à suivre sa formalité, alors que quelques minutes lui suffisent désormais.

Accueil du contribuable au premier

Tout citoyen désireux de s'informer sur un sujet donné peut se rendre au Bureau des Conseils au premier étage de la Direction des Recettes. Là il trouvera à son service la charmante et très souriante contrôleuse principale Mlle Basima Antonios, assistée de 16 contrôleurs dont 6 nouvellement recrutés au sein du ministère des Finances. La Direction a réactivé le Bureau des Plaintes et mis des guides et des brochures à la disposition des citoyens sur tous les guichets.

Les comptoirs au deuxième

Le deuxième étage est réservé aux déclarations d'impôts. Ainsi, les citoyens n'auront plus qu'à passer par deux guichets seulement pour remettre les déclarations d'impôts et payer leurs dus, tandis qu'ils devaient auparavant passer d'un étage à l'autre, entre cinq bureaux différents. A noter aussi que la Direction des Recettes essaie de faciliter davantage les formalités en offrant la possibilité de payer les sommes dues auprès des banques commerciales directement ; le citoyen n'aura plus dans ce cas qu'à se présenter une seule fois à un seul guichet.

Par ailleurs, le ministère s'active à présent pour saisir toutes les données extraites des déclarations fiscales à travers le système automatisé SIGTAS pour les revenus fiscaux. Les bases de données relatives aux contribuables sont, quant à elles, actuellement en phase de réhabilitation ; Notons par ailleurs qu'un recensement général a eu lieu entre 1997 et 1999 afin de recenser toutes les données disponibles sur les contribuables et de s'assurer de leur exactitude et de l'existence d'une déclaration pour toutes les personnes et les entreprises supposées déclarer leurs revenus imposables. Les sources extérieures, parmi lesquelles les différents ministères, syndicats et autres contribuent aussi à ces efforts.

Les principaux objectifs de la Direction des Recettes pour l'an 2001 sont les suivants :

- Développer un service de consultation par téléphone ;
- Adopter un service de consultation par courrier électronique ;
- Recevoir les déclarations d'impôts par la poste ;
- Mettre les indexes d'imposition à la disposition des contribuables après une longue absence ;

Un autre plan consiste à élargir les services offerts aux contribuables et à les appliquer dans les régions, comme c'est le cas dans la Direction des Recettes à Beyrouth.

Interview avec Mme Manal El-Asir, Directrice de l'Unité d'Informatique dans le projet canadien CRC - Domestic Tax Reform Project SOGEMA

Hadith El malia

Journée de la jeunesse à l'Institut des Finances

«La Jeunesse, au Centre du Développement ou à sa Marge ? », «La jeunesse et l'éthique professionnelle dans l'administration publique », «la jeunesse et le changement dans le secteur public »... Ces questions ont animé la journée porte ouvertes organisée par l'Institut des Finances en collaboration avec le Programme des Nations Unies pour le Développement - PNUD, (qui avait publié en 1998 le rapport sur le développement humain sous le titre « Jeunesse et Développement »), Le vendredi 27 octobre 2000, à l'Institut même.

L'Institut des Finances avait accueilli pour un séminaire de formation de neuf semaines (du 21/8/2000 au 27/10/2000), une élite de la jeunesse libanaise, les quelque 130 nouvelles recrues au ministère des Finances, (à moitié de femmes, et dont la moyenne d'âge ne dépasse pas les 26 ans). Cette formation recouvrait le travail au ministère dans tous ses aspects, tels les principes des Finances Publiques et de la Comptabilité, du système fiscal, du travail de groupe et de la communication, ainsi que les cours de langue et d'informatique.

Au cours de cet événement, les projets préparés par les nouvelles recrues en fin de formation, dont des études, statistiques et illustrations, reflétant les préoccupations de la jeunesse, ont été exposés et présentés par les nouvelles recrues elles-mêmes avant l'intervention des panélistes et les discussions générales. Plusieurs personnalités libanaises et étrangères ont participé aux discussions qui ont eu lieu dans les salles de l'Institut pendant cette journée, notamment les experts chargés de présenter les sujets:

1. Le premier étage accueillait les projets regroupés sous le titre «La Jeunesse, au Centre du Développement ou à sa Marge ?» ; thème animé par M. Yves de San, représentant résident du PNUD, M. Nicolas Chammas, économiste, M. Ramzi Salamé, expert en enseignement supérieur auprès de l'UNESCO, M. Youssef Khalil, directeur à la Banque Centrale et Mme Abir Jaber, journaliste au quotidien As Safir. Les interventions de ces spécialistes étaient centrées sur l'enseignement et l'éducation ainsi que les opportunités de travail et le problème de l'émigration.

2. «La jeunesse et l'éthique professionnelle dans l'administration publique» a été le sujet discuté au deux-

ième étage; Présenté par les panélistes suivants: Mlle Gina Chammas, Conseiller économique à la Présidence de la République, Président Philippe Khairallah, du Ministère de la Justice, Me. Zyiad Baroud, Transparency International- Chapitre libanais, et M. Jawad Adra, Directeur, Information International. Les problèmes de l'éthique professionnelle, de la corruption et du rôle de la société dans la lutte pour apporter le changement étaient les principaux sujets discutés.

3. Quant au thème abordé au troisième étage, il portait sur «la jeunesse et le changement dans le secteur public», présenté par M. Alain Biffani, Directeur Général des Finances, M. Samir Kassir, journaliste au quotidien An-Nahar, Mme Elham Kallab Bsat, vice-directrice au Centre International des Sciences Humaines à l'UNESCO et M. Antoine Messara, professeur d'université. La réparation des âges, le transfert des expériences entre générations tout en sauvegardant la mémoire institutionnelle de l'administration libanaise ont été les problèmes approfondis par ces panélistes qui ont aussi abordé le problème de l'image du secteur public au troisième millénaire dans un contexte général de mondialisation et d'informatisation des administrations publiques.

Les discussions ont eu lieu dans une ambiance animée et conviviale en présence de plusieurs députés, ambassadeurs, professeurs d'université, représentants d'organisations internationales et de medias. Les conclusions des panélistes furent d'encourager les nouvelles recrues à poursuivre la lutte pour le changement et de les orienter surtout vers le travail de groupe, en insistant sur la spécificité du rôle de chacun et sur l'importance de l'honnêteté et du travail de groupe pour un futur meilleur.

Dernières émissions de l'an 2000: succés pour le Liban

Réussite des émissions d'euro-obligations pour l'Etat Libanais

En application au programme d'emprunt extérieur, le ministère des Finances a réouvert, le 10 octobre 2000, la précédente émission d'euro-obligations qui arriveront à échéance en mars 2004 d'une valeur totale de 250 millions d'euros, portant ainsi le montant total de l'émission (y compris les sommes souscrites l'année passée) à 550 millions d'euros. Cette émission est gérée par la banque allemande Commerce Bank, l'une des plus importantes banques européennes. La part des banques libanaises de la souscription est de 70% et celle des banques non-libanaises 30% et ce malgré l'instabilité régionale.
Cette opération est semblable à la réouverture de l'émission en dollars américains qui arrivera à échéance en 2009 lancée en octobre dernier et réouverte en juillet 2000.
Malgré les conditions difficiles et leurs retombées tant sur le plan local que régional ou encore sur les marchés internationaux, les résultats et les conditions de l'émission confirment une fois de plus la grande crédibilité fiduciaire dont jouit le Liban, comme le montrent le volume de la demande et les revenus de l'émission, d'autant plus que la marge payée en plus des intérêts sur l'euro ne dépasse pas les 317 points. Tandis que le revenu souscrit est de 8,23% soit le coût assumé par l'Etat libanais, qui est inférieur au coût des émissions en dollars américains, en signalant toutefois que les intérêts sur l'euro ont augmenté récemment.

Répartition Géographique de la Transaction

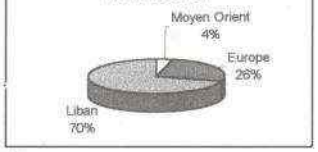

A noter aussi que de telles opérations, notamment celles en devises locales, augmentent la liquidité sur le marché et aident ainsi à élargir la base des souscripteurs.

L'Etat libanais est le premier pays à avoir procédé à une émission en euros à hauteur de 300 millions d'euros en mars 1999 dans le cadre de la politique du ministère des Finances qui consiste à diversifier les sources et les instruments de financement et à élargir la base des souscripteurs dans les bons du trésor internationaux. Cette dernière émission qui se situe aussi dans la même perspective, constitue le premier emprunt en euros cette année après la réussite de l'émission précédente de bons en dollars américains en mai dernier et à un taux d'intérêt flottant en parallèle à des bons à un taux d'intérêt fixe (voir Hadith El-Malia n.9).

Réussite de la dernière émission de bons du trésor en dollars américains

Le 7 décembre 2000, le ministère des Finances a émis avec succès des bons du trésor en dollars américains d'une valeur de 400 millions de dollars, alors que le montant avait été établi antérieurement à 300 millions de dollars, ce qui signifie que l'offre a dépassé la demande de 100 millions de dollars. Rappelons qu'il s'agit de la première émission depuis la formation du nouveau gouvernement. Ce fut un véritable succès malgré la situation locale et régionale difficile et malgré les fluctuations des marchés à la suite de la crise en Argentine et en Turquie. Cela prouve une fois de plus «la crédibilité fiduciaire dont jouit le Liban», comme l'a indiqué le ministre des Finances M.Fouad Siniora. Le ministère des Finances avait annoncé il y a un mois, l'ouverture de l'émission sous la direction de deux institutions internationales, «J.P Morgan», une institution américaine qui participe pour la première fois aux émissions en dollars américains, et « Crédit Suisse First Boston ». Le ministère a aussi unifié les taux d'intérêt sur l'émission selon une marge de 420 points au-dessus des taux d'intérêt sur les bons du trésor en devises locales pour quatre ans à un taux de 9,5%. La réussite de cette émission est le fruit des contacts précédents établis par le Premier Ministre au cours de sa dernière tournée arabe, et d'une tournée de propagande à Jeddah, Riyad et Bahreïn. Y ont participé en plus des deux institutions chargées de la gestion de l'émission, BNP-Paris Bas, Deutch Bank et Salomon Smith Barney - City Bank. La part du Moyen-Orient des souscriptions équivaut à 25%, celle de l'Europe à 10% et des Banques libanaises à 65%. Le volume de la participation arabe était satisfaisant, en particulier la participation des pays du Golf par le biais de l'une des principales banques saoudiennes (National Commercial Bank) à hauteur de 50 millions de dollars, en plus de banques saoudiennes et émiraties. La participation des principales banques libanaises est restée stable comparée aux

Répartition Géographique de la Transaction

émissions précédentes pour cette année, notamment les souscriptions de la Banque du Liban et d'Outre-Mer (61 millions de dollars), de la Banque Audi dont les souscriptions sont passées de 50 à 60 millions de dollars, ainsi que de la Banque Byblos d'une valeur équivalente. Le reste des souscriptions étaient réparties entre l'Institution Bancaire Arabe, la Banque Arabe, la Banque de la Méditerranée, Saradar, Crédit Libanais, FransaBank, Middle East Capital Group et Sofil. Suite à cette dernière émission pour l'an 2000, le total des émissions publiques en euro-obligations s'élève à près de 5 milliards 774 millions de dollars américains.
L'endettement extérieur pour cette année est resté, avec cette dernière émission, de 1 milliard 800 millions de dollars, dont près d'un milliard prévu dans le budget de l'an 2000 dont le gouvernement a autorisé l'émission pour restructurer la dette publique et remplacer la dette intérieure en livres libanaises par une dette extérieure selon un taux précis en devises étrangère, étant donné que son coût pour le Trésor public est inférieur et son échéance plus longue. Les échéances de cette année s'élèvent à près de 800 millions de dollars. Ainsi, le volume actuel de la dette extérieure libanaise jusqu'à novembre est, selon les chiffres de la Banque du Liban, 9.787 milliards de livres libanaises, soit environ 27% du total de la dette publique qui équivaut à 36.721 milliards de livres libanaises (près de 148% du PIB). Le gouvernement essaie de ramener la dette extérieure à près du tiers du total de la dette publique.
Enfin, la forte participation à l'émission est un signe de confiance dans le programme du nouveau gouvernement et les solutions préconisées. Les marchés ont d'ailleurs réagi positivement aux projets économiques notamment la privatisation.

Remarque : pour plus d'informations à ce sujet et concernant les dernières émissions, connectez-vous sur le site Internet du ministère: **www.finance.org.lb**

L'agence Reuters a commenté la réussite de la dernière émission du gouvernement en ces termes : « (...) elle a renforcé sa renommée comme principale instance d'émission de bons au Moyen-Orient et comme Etat capable de garantir l'emprunt à des taux d'intérêt plus favorables que dans les pays ayant un meilleur classement fiduciaire. L'émission d'une durée de 4 ans et à un taux d'intérêt de 9,5% est une réussite pour le Liban qui a reçu la note (B1) par « Moodey's » et (B+) par « Standard And Poor's ». »

Entrée en Vigueur des Nouveaux Droits de Douane

Les nouveaux droits de douane sont entrés en vigueur dès le premier décembre 2000, soit 48 heures après que le Conseil des ministres ait décrété une forte baisse de ces droits sur la majorité des produits importés dans l'objectif de réduire les prix et relancer la croissance économique. Plusieurs visites et réunions au Port de Beyrouth ont précédé cette étape, et les directives ont été données pour faciliter le passage des marchandises et simplifier les formalités à remplir. L'administration du Port a également annoncé des mesures pratiques telle la prolongation des horaires de travail jusqu'à 22 :00 sur tous les jours de la semaine. De son côté, la Direction des Douanes a entrepris l'application du décret du Conseil des ministres conformément aux articles et aux tableaux relatifs à chaque bien, et a prolongé les horaires de travail pour faciliter le transfert des marchandises et permettre aux commerçants de payer les droits relatifs aux biens conformément à la décision du ministre des Finances M. Fouad Siniora, qui a été au Port de Beyrouth le 2 décembre 2000, accompagné du ministre des Finances syrien M. Mohamad Khaled El Mahayini. M. Siniora avait signalé que cette étape n'est que le commencement d'une série de mesures destinées à relancer l'économie et à accélérer et simplifier le travail pour parvenir à une coopération étroite entre les citoyens et l'administration publique.
Pour plus d'informations à propos des nouveaux droits de douane, prière de consulter l'article « Nouvelles lois : réduction des droits de douane » dans la rubrique Douanes, sans oublier que tous les documents sont disponibles à la Bibliothèque des Finances et sur le site Internet des Douanes Libanaises: **www.customs.gov.lb**

Election du Liban à la présidence du G24

Le Liban a été élu à la tête du G24 au cours de la réunion annuelle de l'organisation qui s'est tenue à Genève. Le Liban était représenté par le directeur général du Ministère des Finances, Alain Bifani, qui a annoncé que le G24 se réunira à Beyrouth l'année prochaine, après une première réunion à Washington.
M. Bifani s'est réjoui de l'élection du Liban et a annoncé que le déroulement de la réunion du G24 à Beyrouth intensifiait le rôle du Liban dans la région.
Il a ajouté que les états membres du G24 essayaient d'adopter une politique commune dans leurs relations avec les organisations internationales, notamment la Banque Mondiale.

L'Orient le jour, le 12/10/2000

Hadith El malia

L'amendement du projet de budget 2001

Le Ministère des Finances a retiré du parlement le projet de budget 2001 dont le gouvernement précédent avait saisi le parlement afin d'y apporter quelques amendements qui correspondent à la vision économique du gouvernement actuel. A partir du 25/1/2001, le gouvernement a discuté de ce projet de loi avant de le renvoyer au parlement.

Les chiffres du projet de budget pour 2001 ont atteint 9975 milliards de L.L. contre 9055 milliards prévus dans l'ancien projet. Par ailleurs, les chiffres des budgets annexes (Direction de la Loterie, Direction Générale des grains et betteraves, communications) ont atteint 11177 milliards de L.L.

Les recettes prévues (recettes fiscales et non-fiscales) ont été évaluées à environ 499 milliards de L.L., soit un déficit de 5075 milliards de L.L. ou 50, 8% (les recettes prévues dans l'ancien projet de budget étaient de 5780 milliards de L.L.).

Le projet actuel se caractérise par l'absence du tableau n. 9, c-à-d la non-imposition de nouvelles taxes. Le Ministère des Finances avait ajouté à ce projet certaines sommes exigibles qui n'avaient pas été prévues dans l'ancien projet. Il s'agit de l'endettement au profit du Conseil pour le Développement et la Reconstruction et de la Caisse des Déplacés à hauteur de 666 milliards de L.L., ajoutés aux 200 milliards d'augmentation du service de la dette.

Ceci étant, le projet de budget proposé aura effectivement augmenté de quelque 54 milliards, ses chiffres s'élevant à près de 920 milliards.

Les titres principaux du projet de budget proposé sont les suivants:

1- Permettre au gouvernement (art. 5, chapitre 1), dans le cadre de la restructuration de la dette publique, d'émettre des bons du trésor en devises étrangères à hauteur de 2 milliards de dollars, à condition que ces sommes soient allouées au refinancement des échéances de la dette extérieure et/ ou pour convertir leur montant en L.L en devises étrangères.

2- Les crédits alloués à la défense nationale, la sécurité et la justice ont atteint un montant global de 37,7% du montant du budget actuel, sans compter les dettes dues (soit une augmentation de 60% pour la défense nationale et de 54% pour la sécurité et la justice en comparaison avec le budget 2000. Cette augmentation s'explique par l'inclusion des crédits relatifs aux salaires de retraite et aux indemnités de fin de service dans le budget des Ministères bien spécifiques au lieu de les inclure dans le budget du Ministère des Finances.)

3- Le budget de l'industrie, l'énergie, l'agriculture et l'habitat a atteint 2,8% du total des dépenses, abstraction faite de la dette publique.

4- Les recettes résultant de la privatisation n'ont pas été mentionnées.

5- Permettre au gouvernement (art. 20, chapitre 1) d'exécuter le projet de la route Port de Beyrouth-Moudayrej, connue sous le nom de Damas 2, par le biais du BOT (Construire, Opérer, Transférer).

6- L'article 19 du chapitre 1 a permis de transférer des crédits alloués à la publicité et la commercialisation à l'étranger, par décision du Ministre des Finances, aux autres lignes budgétaires là où besoin est, sur proposition du Ministre compétent et après consentement du Président du Conseil des Ministres.

Le chapitre 2 a prévu huit lois et amendements de loi dont les deux lois relatives au Ministère de l'énergie et des ressources hydrauliques (1200 milliards de L.L.) et au Ministère des Travaux Publics et du Transport (1767 milliards de L.L.), la loi relative aux bâtiments de l'Université Libanaise dans la Békaa (5 milliards), la loi concernant le sérail de Bint-Jbeil (5 milliards), les lois relatives aux Palais de Justice de Saida (5 milliards) et de Tripoli (1,2 milliards), la loi relative aux projets de boisement (25 milliards) et la loi pour la réorganisation de la banlieue sud-ouest de Beyrouth (150 milliards).

Le chapitre trois a été consacré aux exemptions et aux amendements fiscaux. Parmi ceux-ci, l'amendement de l'article 30 de la loi de l'impôt sur le revenu, la réduction du droit d'inscription au département de la protection de la propriété intellectuelle, une réduction de 50% du droit de timbre sur les marques déposées sur Internet (.com.lb) après vérification de la création légale d'un site sur Internet, l'exemption du droit de timbre de toutes les opérations de crédit bancaire, quel que soit leur terme ou leur forme légale, la distinction entre les taxes sur les contrats d'assurance-vie et les droits de succession, etc.

Le chapitre quatre a été consacré à des questions distinctes, dont Télé-Liban et l'organisation du secteur de l'information officielle, les recettes des courses de chevaux, la création d'une loterie intitulée «Tele-betting» pour parier sur les résultats de certains événements, jeux, matches. Cette loterie fera l'objet d'un appel d'offres, ainsi que d'autres questions encore.

Les Accords Internationaux pour Eviter la Double Imposition et Prévenir l'Evasion Fiscale

Qu'est-ce que la double imposition?

La double imposition (légale) consiste à imposer au même contribuable la même taxe sur la même somme et dans les mêmes conditions par deux fois.
Ce problème est réglé par des accords bilatéraux conclus entre les pays. Le but de ces accords est d'encourager l'échange entre deux pays de même que la communication de technologies, en évitant une double imposition sur les échanges réalisés d'une part, et afin de prévenir l'évasion fiscale d'autre part, par la coordination entre les administrations des pays signataires.

Où en est le Liban sur ce plan ?

Jusqu'à ce jour, le Liban, représenté par le ministère des Finances, a négocié des accords avec 30 pays, dont 14 ont été signés, mais moins de 10 sont appliqués (c.f. le tableau suivant).

Accords bilatéraux conclus jusqu'au 24 août 2000 :

	Accords pour éviter la double imposition et prévenir l'évasion fiscale			
	Initial	Signé	Ratifié*	Appliqué**
Arménie		16 sept. 1998	23 fév. 1999	
Allemagne	14 sept.2000			
Bahreïn	25 aout 1999			
Belgique	28 mai 1999			
Bulgarie	17 juin 1998	1 juin 1999	25 oct. 1999	
Canada	1 avril 1998	29 déc.1998		
Cuba	12 mai 2000			
Égypte		17 mars 1996	24 juillet 1996	22 mars 1998
Emirats Arabes Unis		17 mai 1998		21 mai 1999
Finlande	13 janv. 2000			
France		24 juillet (1962)	23 aout (1963)	
Indonésie	2 juillet 1998			
Iran		22 oct.1998	23 fév.1999	
Italie	10 nov. 1999			
Koweit	24 avril 1998			
Malte	4 juillet 1997	23 février 1999	25 oct. 1999	
Maroc	29 mai 1998			
Norvège	5 mars 1998			
Pakistan	23 août 1996			
Pologne	3 juin 1996	26 juillet 1999		
Qatar	18 nov. 1999			
Roumanie		28 juin 1995	24 juillet 1996	6 avril 1997
Russie		7 avril 1997	23 février 1999	
Sultanat d'Oman	7 juillet 2000			
Suède	12 nov. 1998		24 juillet 1997	
Syrie		12 janv. 1997	23 février 1999	
République tchèque		28 aout 1997	14 juin 1999	24 janv. 2000
Tunisie		24 juin 1998		
Turquie	2 fév. 1996		23 fév. 1999	
Ukraine	12 déc. 1996			

* Ratifié par le parlement libanais
** Le tableau n'est pas exhaustif en ce qui concerne la ratification de ces accords et leur entrée en application, vu la difficulté de la saisie d'information du ministère des affaires étrangères.

Remarque : ces informations ont été recueillies avec l'aide du conseiller juridique Me Carole Khouzami.

Hadith El malia

Première lecture du nouveau code des douanes

Une vue des nouveaux principes créés et le nouveau concept de la valeur en douane

Dans un monde ou la concurrence s'accroît entre les pays pour attirer les capitaux, échanges et investissements s'orientent vers les états qui offrent efficacité, aide et facilité. Les pays considérés comme des bureaucraties ou qui sont chers sont donc fuis. Par conséquent, il n'est plus admissible d'utiliser des entraves et des obstacles dans le cadre de la procédure des différents régimes douaniers ou bien de les regarder d'un œil conservateur et figé.

On peut classer le nouveau projet du code douanier qui a été ratifié récemment par le gouvernement dans ce contexte. L'importance accordée par le gouvernement à cette question a orienté l'élaboration du texte de ce projet qui représente un portail central dans l'opération de modernisation de la structure et des législations douanières. Il fixe aussi le nouveau rôle que joue l'administration douanière aux niveaux financier et économique. Quelles sont donc les articulations principales de ce changement en matière de douane ?

Premièrement : Principes généraux

Dans une première lecture du projet de loi, nous remarquons qu'il se fonde sur certains principes adoptés par plusieurs pays arabes et occidentaux. Ces principes sont conformes aux nouvelles règles établies par des congrès et des traités internationaux tels que la Convention de Kyoto révisée en 1999, élaborée par l'Organisation Mondiale des Douanes (OID) et les accords de l'OMC.

Ces accords recommandent le respect des principes de la simplification, de la prévisibilité, de la transparence et de l'intérêt commun entre les douanes et leurs partenaires dans les affaires de commerce extérieur, dont importateurs et exportateurs (ou agents de fret ou de dédouanement). Le nouveau projet de loi reflète ces principes, notamment dans le second chapitre. Ils représentent une motivation des tendances modernes qui seraient appliquées à travers :

-L'adoption de règles et procédures douanières simplifiées pour les opérations de dédouanement

-L'adoption de nouveaux régimes douaniers économiques et plus efficaces.

-L'adoption de nouveaux concepts pour les éléments de taxation, tels que l'évaluation de la marchandise et la définition de l'origine

-La modification du système contentieux douanier du point de vue de la constatation des infractions ou de la poursuite judiciaire ou encore de la formation d'un tribunal douanier

-La clarification de certaines compétences des agents des douanes et la définition de leurs droits et devoirs

Quant aux éléments essentiels considérés par le projet de loi pour changer les moyens, procédés et méthodes de travail, ils représentent l'ensemble des applications suivantes :

-Adopter le traitement informatique des procédures et documents douaniers et la généralisation de l'adoption de l'échange électronique d'informations dans un environnement dépourvu de support en papier

-Accepter de recevoir ou de réviser des documents relatifs aux marchandises importées ou exportées avant leur arrivée aux douanes

-Permettre le retrait de la marchandise des douanes préalablement au paiement des taxes dues ou au règlement des procédures douanières

-Simplifier et faciliter les moyens de paiement des taxes douanières

-Simplifier le contrôle immédiat de la marchandise dit «à priori » et adopter un système de vérification et de contrôle «à posteriori ». Pour cela, il faut être guidé par des moyens nouveaux d'évaluation et de gestion des risques (évaluation des risques et choix des moyens de contrôle)

-Faciliter l'obtention de renseignements sur les conditions, les mesures et les règlements douaniers en vigueur et fixer un délai ne dépassant pas les 15 jours de la date de soumission de la demande pour répondre aux parties concernées

Suite à ce cadre général relatif aux amendements principaux impliqués par le nouveau projet de loi, nous exposons l'un des plus importants qui est le système d'évaluation de la marchandise à l'importation.

Deuxièmement : Nouveau concept de la valeur en Douanes

L'évaluation de la valeur en douanes à l'importation est tirée de la définition de la valeur OMC. Cela implique, en comparant avec l'ancienne évaluation, un nouveau concept dans les méthodes d'application ainsi que dans la constatation de la valeur déclarée ou dans la procédure de recours en matière de litiges douaniers.

L'ancien concept du prix normal dans le pays de vente qui représentait la base de l'évaluation a été remplacé par un concept objectif : la valeur de la transaction, c'est-à-dire la valeur contractuelle conclue entre acheteur et vendeur indépendants qui n'ont pas de liens pouvant influer sur le prix. Ainsi, la valeur en douanes est en général fixée conformément à ce concept à partir du prix effectivement payé ou à payer après ajustement de certains coûts relatifs au fret ainsi qu'aux services énoncés exclusivement, jusqu'à l'arrivée de la marchandise au Liban.

La nouveauté essentielle apportée par le nouveau système d'évaluation réside dans la détermination de plusieurs moyens pour évaluer le prix de la marchandise

Hadith El malia

en respectant des critères précis, un ordre original et en procurant une liste détaillée des précisions relatives. Par exemple la liste des éléments à ajouter ou à omettre aux valeurs des transactions, les expressions "le prix effectivement payé ou à payer" ou encore le concept des personnes pouvant éventuellement avoir affecté le coût de la transaction entre le vendeur et l'acheteur.
Ainsi, la règle principale de détermination de la valeur en douanes est la valeur transactionnelle rectifiée, s'il y en a besoin, à la lumière de certains éléments bien précis.
Si la détermination de la valeur s'avère impossible suivant les critères énoncés, les alternatives suivantes sont respectivement appliquées :
1- La valeur de la transaction de "marchandises identiques" exportées au Liban dans une période de 30 jours ou plus. Si ces marchandises portent plusieurs valeurs la moindre de ces valeurs est adoptée.
2- La valeur d'une transaction de "marchandises similaires" exportées au Liban, pourvu qu'elles soient produites dans le même pays et respectent les caractéristiques de la marchandise de base dans tous ses aspects notamment ses spécifications physiques, sa qualité et sa renommée.
3- La valeur "déductible"; c'est la valeur fixée à partir des prix de revente des marchandises exportées au Liban ou le prix de revente de marchandises identiques ou similaires.
4- Au cas ou l'application de ces méthodes s'avère impossible, la valeur se construit autour de "la valeur calculée de la marchandise", sur la base du calcul du coût des matières et de la production et autres profits et coûts généraux. Si cela aussi est impossible la valeur est fixée à partir des données disponibles, toujours en concordance avec l'esprit des ces règlements.

Comment vérifier la valeur d'une transaction ?
La loi ne détermine pas l'application des règlements exposés ci-dessus et de ceux qui seraient adoptés sur décisions du Conseil Supérieur des Douanes. Toutefois, conformément aux recommandations de l'OMD ou aux applications d'autres pays, une déclaration spéciale de valeur sera imposée incluant des domaines relatifs aux différents éléments de la valeur taxable, ainsi que des documents normalement requis tels que les factures d'achat et des coûts de fret et d'assurance, etc.
En cas de doute de l'authenticité des documents ou de la valeur déclarée durant les affaires de visites, les douanes ou le département concerné entreprennent d'informer l'importateur et de lui demander de présenter des clarifications (documents ou autres éléments de preuve) des éléments de valeur. A la lumière de cela, et si le doute demeure après étude du cas, les douanes avisent alors l'importateur par écrit des raisons obligeantes de refus de la valeur et sur sa réponse, émettent une décision écrite par rapport au cas de discorde. Si la partie concernée refuse la décision, le litige est transféré au Comité d'arbitrage (dans le nouveau code, il représente l'alternative de ce qu'était l'expertise légale) avec possibilité d'appel des parties opposées, c'est-à-dire les douanes et la personne concernée, de la décision de ce comité devant le tribunal douanier.
Quant aux moyens de contrôle différé, la vérification de la valeur peut se faire par différentes méthodes de contrôle direct, telle que la comparaison des valeurs permises des même produits de même origine ou de différentes origines et la formation d'une base de données, de même que la consultation des documents des personnes concernées. La poursuite douanière aura lieu, en cas d'infraction et d'un refus des fraudeurs, auprès du tribunal douanier (cf. Art. 162 et 381 du Code).

Troisièmement: Modalités d'application.

L'amendement du code douanier rentre dans le contexte de la nouvelle tendance mondiale visant l'élimination des obstacles entravant le commerce international et le développement technologique en communication et en informatique. Mais sa mise en vigueur dans un délai de 3 mois représente, à notre avis, un défi trop ambitieux car cette procédure requiert des étapes complémentaires énoncées comme suit :
-Emettre les textes d'application qui nécessitent à leur tour la formation de comités spécialisés, surtout dans le cas de certains chapitres qui ont été radicalement changés
-Réhabiliter les agents douaniers et les soumettre à des sessions de formation
-Remettre en question la structure de l'administration douanière pour qu'elle aille de pair avec le changement des programmes de travail. Avec ce que cela implique d'augmentation des corps professionnels à temps plein dans certaines unités administratives et de leur réduction dans d'autres, de restructuration et changement de description de certaines fonctions et de leurs textes organisationnels
-Former certains corps prévus par la loi comme le tribunal douanier et le comité d'arbitrage en nommant des personnes et en assurant des locaux et les équipements nécessaires

Quant au problème de la valeur en particulier, vu le développement des moyens de fraude et les effets des nouvelles procédures libérales sur le contrôle des douanes, il est désormais nécessaire pour le Liban, à notre avis, de signer des accords bilatéraux de coopération administrative, notamment avec les pays exportateurs, ou d'inclure une telle obligation dans les accords déjà inclus avec les autres pays.

Salim Nassif
Douanes Libanaises

Accords signés entre les pays arabes: situation du Liban

M. Jean Halaby

Au moment où l'Europe est devenue une union douanière, où les groupements économiques se développent un peu partout et où la majorité des pays se fond dans la mondialisation et s'empresse d'intégrer l'espace commercial international, les pays arabes demeurent dans une étape élémentaire, toujours au stade des accords douaniers bilatéraux et multilatéraux assurant des privilèges seulement au niveau de l'échange de marchandises.

Les pays arabes sont encore loin de parvenir à une union douanière et économique sur le modèle européen. Toutefois, s'ils arrivent à organiser correctement leurs échanges conformément aux principes établis par l'Accord de Développement et de Facilitation des échanges entre les pays arabes pourraient un jour établir une certaine complémentarité qui leur permettrait de traiter avec les autres groupements économiques et de faire partie du partenariat européen, ce qui serait une première étape jusqu'à l'intégration parfaite des pays arabes à l'Organisation Mondiale du Commerce (OMC).

En Application de l'Accord de Développement et de Facilitation de l'échange commercial (article 2) les pays arabes ont commencé à libérer leurs échanges des taxes et des limitations non douanières et à échanger les franchises et les réductions concernant certaines marchandises après l'élaboration d'un programme d'application de l'accord ratifié par le conseil économique et social dans sa 59eme session (février 1997).

De plus, et conformément aux dispositions des articles 3 et 7 de cet accord, certains pays arabes ont entrepris de signer des accords bilatéraux stipulant l'échange des franchises en avance aux dates prévues par le programme établi par le Conseil Economique.

Ces accords sont régis par des règles communes et sont en majorité relatifs aux franchises des produits agricoles ou animaux et de certains produits industriels. D'autres accords comportent des réductions sur certaines marchandises selon des tableaux convenus. Suivant un calendrier propre à chaque pays, certains produits agricoles ont été exclus ainsi que des produits industriels pour une période ne dépassant pas les cinq ans. De plus, certains produits ont été complètement exclus des échanges préférentiels pour des raisons religieuses, écologiques, sanitaires ou de sécurité.

Avantages de ces accords :

-Avec la situation actuelle de l'économie libanaise et avec une industrie et une agriculture non dirigées et non planifiées, le Liban ne profite aucunement de ces accords.

-L'agriculture quantitative ne peut faire face aux produits agricoles des pays voisins vu l'étendue de leurs terrains et le manque de main d'œuvre de notre pays. Il en résulte que nos produits sont plus chers que ceux des pays voisins.

-L'industrie, au sens large du terme, est incapable de rivaliser avec les industries des pays voisins à cause du manque de sources d'énergie et de matières premières d'une part et de l'élévation du coût de la main d'œuvre d'autre part.

-Aussi faut-il établir une agriculture qualitative qui serait notre spécialité et que nous pourrions exporter ou au moins éviter d'importer par manque d'avantage économique.

-De plus, nous devons établir des industries d'une valeur ajoutée nationale se distinguant par une haute technologie et un goût raffiné qui nous permettraient d'exceller et que nous exporterons vu leur qualité supérieure et leur valeur ajoutée morale élevée.

Crédibilité dans l'application des accords

Tandis que les accords stipulent l'interdiction de toute imposition de taxes douanières ou d'autres similaires, de s'abstenir d'imposer des limitations non-douanières, certains pays essaient de se dérober en donnant de multiples excuses afin d'imposer des quotas ou d'autres spécifications visant l'interdiction de l'entrée de certaines marchandises ou produits agricoles, sans toutefois porter atteinte aux bases de l'accord. Nous remarquons donc que nos produits agricoles ou industriels nous sont renvoyés car non conformes aux spécifications requises par certains pays membres dans les accords établis. Certains pays émettent aussi de faux certificats de provenance afin d'avantager certains produits étrangers en les faisant passer pour des produits nationaux. Cela se répercute négativement sur les économies des pays qui respectent leur crédibilité dans ce contexte alors que d'autres font des bénéfices illégaux.

Hadith El malia

Comment profiter des accords et éviter leurs méfaits sur l'économie ?

Les accords établis avec les pays arabes n'ont eu aucun avantage financier et se sont reflétés négativement sur les recettes de l'Etat provenant des taxes douanières suite à l'augmentation du flux de marchandises exemptes de taxes sans qu'il y ait pour autant une augmentation de l'exportation. Cela a engendré un déplacement de certaines industries libanaises vers d'autres pays arabes et un manque d'emplois pour la main d'œuvre libanaise.

Afin de faire face à cette crise, l'Etat a prévu dans le nouveau code des douanes de faire bénéficier les marchandises produites sous le régime de l'entrepôt industriel, en leur accordant des préférences, sous condition que la valeur ajoutée de ces marchandises excède 40 % ce qui pourrait motiver les industries libanaises à revenir au Liban et inciter de nouvelles industries moyennes et de transformation à s'y établir.

De plus, il faut orienter les industries actuelles vers la production de marchandises comportant une valeur ajoutée élevée ainsi qu'une haute technologie et ingénierie.

Quant à l'agriculture, il faut substituer l'agriculture traditionnelle par une agriculture spécialisée qui favorise la qualité non la quantité.

La course à la mondialisation force l'industrie et l'agriculture libanaises à se réorganiser et à profiter du délai qui leur est accordé afin de se rattraper avant qu'il ne soit trop tard.

M. Jean Halabi
Douanes Libanaises

L'éthique professionnelle vue par un fonctionnaire des douanes

Mme Ghaleyni

J'ai toujours donné de l'importance aux règles et aux éthiques professionnelles notamment depuis l'expérience que j'ai acquise en travaillant dans le secteur public. Je suis absolument convaincue que tout travail dénué de règles et de contraintes et dont la pratique sort du cadre de certaines éthiques risque de sombrer dans le chaos et expose par la suite le fonctionnaire à un risque de malentendus, que ce soit avec les citoyens libanais ou étrangers.

J'ai eu dernièrement l'occasion de connaître en détail les textes de la déclaration publiée par le conseil de la coopération douanière relatif aux éthiques douanières. A lire ces textes je me suis trouvée devant des règles précises qui certifient que les services douaniers représentent un outil essentiel pour une bonne gestion de l'économie surtout s'ils parviennent d'une part à combattre toute forme de fraude et d'autre part à faciliter les trajets de tout commerce légal.

Ce qui attira plus particulièrement mon attention dans cette déclaration fut l'appel aux pays concernés d'avoir des législations douanières claires et précises, des tarifs d'importation de plus en plus modérés et une réduction des coûts élevés de leurs procédures administratives relatives au commerce. Cela s'ajoute à d'autres éléments qui favorisent la lutte contre la routine administrative d'une part et qui éliminent les obstacles entravant l'activité commerciale et le cycle économique du pays d'autre part. J'ai aussi été intéressée par l'affirmation franche de la nécessité de soumettre les fonctionnaires douaniers à des sessions de formation régulières et continues tout au long de l'exercice de leurs fonctions. Cela vise à développer leurs capacités et compétences et à les entraîner à adopter les comportements et éthique professionnelle leur garantissant l'obtention de nouvelles informations et leur permettant de bien accomplir leurs taches, de moderniser leurs concepts et d'utiliser tous les moyens et appareils nécessaires pour une bonne performance professionnelle.

Il me semble que l'administration et plus précisément l'administration douanière doit moderniser sa structure et favoriser les législations qui lui sont nécessaires pour disposer d'un corps professionnel compétent et qualifié et ainsi permettre aux ressources douanières d'être comptabilisées dans les ressources du Trésor. Et plus l'administration arrivera à réaliser cela plus le citoyen s'attachera aux établissements publics en ayant une confiance solide et en donnant une certaine crédibilité aux institutions publiques.

Daad Bissar Ghaleyni
Douanes Libanaises

Affaires Foncières et Cadastre

Coopération libano-canadienne : une délégation du Ministère visite les Départements Canadiens des Affaires Foncières

Un nombre d'employés du Registre Foncier ont suivi une session de formation dans les provinces du Québec et de Toronto au Canada dont le titre était: «Les défis et les perspectives d'avenir des Affaires Foncières à l'ère de l'informatisation».

Cette session a été financée grâce à un don de l'Agence Canadienne de Développement International (ACDI). Son exécution a été l'œuvre de la joint-venture Sogema-Terranet CRC en charge du projet d'informatisation du registre foncier.

Cette formation de trois semaines a été suivie par 22 cadres et responsables du registre foncier à la Direction des Affaires Foncières et du Cadastre et, avec à leur tête, le directeur des affaires foncières M. Béchara Karkafi. Les participants ont pu profiter de l'expérience canadienne en matière d'informatisation et de l'expérience d'autres pays encore. Ils ont de même pris part à des débats et des ateliers de travail sur les défis que pose l'informatisation, la modernisation et le développement de l'administration foncière.

La session avait pour objectif de familiariser les participants avec les principes de l'administration foncière moderne à l'ère de l'informatisation à travers une série de conférences et d'ateliers de travail s'articulant autour de ce même thème et par le biais de visites aux différentes directions qui ont déjà été informatisées au Canada.

Les objectifs de la session étaient les suivants:

1- Expliquer l'opération d'informatisation et les changements découlant de la substitution de l'inscription manuelle des données par l'inscription électronique.

2- Mettre l'accent sur les défis pratiques et administratifs résultant de l'informatisation.

3- Introduire les participants au fonctionnement des directions informatisées et ce, par le biais de visites sur le terrain à certaines directions déjà informatisées à Toronto et au Québec.

4- Effectuer une comparaison entre l'expérience canadienne et l'expérience libanaise pour profiter de l'expérience canadienne et éviter les obstacles qui pourraient découler de l'introduction de l'informatisation au Liban.

Les participants ont également été initiés à l'opération de transformation des données sur papier en données électroniques et à l'opération de vérification des données électroniques en cours au Canada pour s'assurer qu'elles sont conformes aux données sur papier avant d'être adoptées par les services fonciers. Une telle opération revêt une importance d'autant plus cruciale qu'elle a lieu en présence et avec la participation des stagiaires. Il s'agit également d'un élément principal qui vise à renforcer la confiance dans les données numériques, ce qui facilite leur adoption ultérieure dans les directions informatisées au Liban.

Cette session de formation s'inscrit dans le cadre de l'application du projet d'informatisation et de développement du Registre Foncier au Liban, projet financé par la Banque Mondiale et le PNUD. Le projet englobe la conception et l'exécution de programmes pour la gestion des opérations du registre foncier ainsi que la rentrée sur ordinateur des données enregistrées dans les directions sur les biens-fonds au Liban (près de 2 millions de biens-fonds) grâce à un logiciel organisé de manière à permettre la préparation de statistiques. Ce projet a pour objectif d'améliorer les services fonciers offerts aux citoyens en organisant, classant et enregistrant les registres fonciers sur ordinateur en vue d'améliorer l'efficacité des directions du registre foncier en matière d'enregistrement et de classement d'informations.

Raghda Jaber- Coordinatrice du projet COMAP

Remise de diplômes aux topographes

« Je suis présent parmi vous aujourd'hui pour insister sur l'engagement et renouveler la promesse. L'engagement à travailler ensemble dans l'intérêt de notre pays, sur la voie que nous avons tracée, la voie de la générosité et de la créativité, pour qui la meilleure rétribution est le succès et l'efficacité dans le travail. Quant à la promesse, c'est celle du redressement et du progrès dans le cadre de la légitimité et de la continuité du gouvernement. C'est la promesse de croire toujours aux enjeux nationaux et à l'avenir de notre pays et de nos citoyens, avenir qui nous concerne tous. La charge de la reconstruction du pays pour les générations à venir incombe à chacun d'entre nous. »

M. Fouad Siniora, ministre des Finances.

Sous le haut patronage de S.E.M. Fouad Siniora, Ministre des Finances, une cérémonie de remise de diplômes a eu lieu le 2 décembre 2000 à 18 fonctionnaires de la Direction des Affaires Foncières et du Cadastre et qui ont suivi une session de formation relative aux opérations du cadastre.

Remise des diplômes

L'Institut a organisé la session en collaboration avec le projet d'informatisation du cadastre au ministère des Finances (COMAP) et l'Ecole Supérieure des Géomètres et Topographes à l'Université Libanaise (ESGTL). Le programme de formation portait sur 5 thèmes, notamment

Hadith El malia

les applications informatiques pour les opérations de cadastre. Le programme comprenait aussi une vue d'ensemble des principes informatiques, du fonctionnement des ordinateurs, des systèmes d'opération et d'Intranet, des principes des bases de données et des applications utilisées pour les opérations de cadastre, notamment Autocad et le système de microstation, ainsi que les techniques informatisées d'obtention d'informations géographiques et de mesures précises (GIS et GPS).

Etaient présents à la cérémonie de remise des diplômes, le Directeur Général des Finances M. Alain Bifani, le Directeur des Douanes M. Assaad Ghanem, le Directeur des Affaires Foncières M. Béchara Karkafi, et un grand nombre de responsables au Ministère des Finances, à la Direction des Douanes, au Conseil Supérieur des Douanes ainsi que M.Christophe Prudhom, le Directeur exécutif de l'Ecole Supérieure des Géomètres et Topographes - Liban et M.Antonios Farah, Directeur de l'Institut des Sciences Appliquées et Economiques (ISAE) de l'Université Libanaise. Après le discours d'ouverture du Directeur de l'Institut des Finances Mme Lamia Mobayyed Bissat, M. Christophe Prudhom a prononcé un discours, suivi par un mot de M. Béchara Karkafi qui s'est félicité du succès de la session de formation. Le Ministre des Finances M. Fouad Siniora a ensuite prononcé un discours dans lequel il a souligné l'importance de suivre le progrès de l'informatisation dans le monde. Il a rappelé aussi les objectifs de l'informatisation et du développement du registre foncier comme suit :

« Premièrement : transformer le système informatique intégré dans le secteur foncier pour en faire un outil de coordination entre les différentes administrations, en leur fournissant la base informatique nécessaire pour accélérer le travail.

Deuxièmement : faire en sorte que ledit système devienne un lien essentiel entre le secteur public et le secteur foncier privé qui était et reste l'un des piliers fondamentaux de l'économie libanaise. Il faut promouvoir ce secteur et l'encourager à retrouver son rôle d'antan après une phase de stagnation.

Troisièmement : essayer à travers le projet d'informatisation, d'offrir des services au public, de sorte à simplifier et accélérer les formalités afin d'augmenter la productivité et l'efficacité des services fonciers.

Quatrièmement : le projet devrait assurer de nouveaux revenus au Trésor en offrant des services fonciers informatisés moyennant une redevance pour les individus et les entreprises privées. » (...)

Le ministre a souligné le succès de la session de formation pilote organisée à l'Institut des Finances en collaboration avec les parties précitées. Il a appelé le public à continuer à relever les défis à venir et à aller de l'avant, en ces termes : « Nous sommes entrés de plein pied dans le processus de progrès et de développement global. L'Institut des Finances ainsi que toutes les administrations et les départements du Ministère des Finances, font partie intégrante de ce processus qui touche toutes les administrations publiques. Ce processus relève à la fois des enjeux du futur et des échecs du passé pour construire ensemble un avenir meilleur. Soyons dignes de cette mission et de cette responsabilité pour être dignes du futur qu'il reviendra à nous seuls de construire. »

Après la remise des diplômes, la cérémonie s'est conclue par un cocktail.

A noter que cette première session de formation s'inscrit dans le cadre du projet d'informatisation et de développement des plans du cadastre.

Projet COMAP- 2

Ce projet est financé par un prêt de la Banque Mondiale et un don du Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD). Il consiste à scanner tous les plans sur calque et carton, à les archiver en vue de les conserver et à transformer les biens-fonds dans les plans en carton en numéros de série stockés dans un ordinateur. Le projet consiste également à élaborer et appliquer les programmes informatiques nécessaires pour gérer les données du cadastre et les rapports administratifs dans les bureaux et le Département du Cadastre. Ce projet est exécuté par la joint-venture hollandaise ILIS - DHV suite à un appel d'offres public international d'une valeur de 9 322 034 dollars américains. Le projet, qui a débuté en 1998 s'achèvera vers l'année 2005.

Aperçu sur l'Ecole Supérieure des Géomètres et Topographes

L'Ecole Supérieure des Géomètres et Topographes - Liban (ESGTL-L) est une école d'ingénieurs qui dépend de l'Institut des Sciences Appliquées et Economiques (ISAE, centre associé au Conservatoire National des Arts et Métiers de Paris - CNAM-) au sein de l'Université libanaise, dans le cadre de la coopération universitaire franco - libanaise.

Cette école a ouvert ses portes en 1997 pour répondre aux besoins de formation initiale des professionnels libanais dans les domaines de l'aménagement du territoire de la topographie de la cartographie de l'urbanisme du foncier. L'enseignement se fait en langue française. La durée des études est de trois ans. Les étudiants sont recrutés sur concours deux années après le baccalauréat.

L' ESGT-L est une grande école associée à L'ESGT (le Mans) qui dépend du CNAM de Paris. Les étudiants issus de L'ESGT-L ont le diplôme français d'ingénieurs de l'ESGT, reconnu en France par la Commission du Titre d'ingénieur.

L'ESGT assure un contrôle pédagogique systématique de l'enseignement. La gestion administrative et financière revient à l'Université Libanaise. Les enseignements sont ceux de l'ESGT en France, enrichis de compléments liés aux spécificités du Liban.

Un étudiant de l'ESGT ou de L'ESGTL peut quand il le souhaite poursuivre des études dans l'un ou l'autre des établissements.

La formation est pluridisciplinaire et comporte cinq grands secteurs : Les matières de culture générale, les matières à dominante juridique, à dominante économique, à dominante aménagement du territoire et à dominante techniques topographiques.

Des stages complémentaires en entreprise sont réalisés en fin de première et de seconde année, d'une durée de 2.5 mois. Ils permettent un utile appoint de formation dans les matières professionnelles et une familiarisation avec le milieu du travail.

Les moyens techniques de L'ESGTL sont constitués de tous les matériels de topographie nécessaires pour les séances d'application exclusivement composés d'appareils récents et de haute technologie : Tachéomètre et niveau électronique, récepteurs GPS...

Un parc de micro-ordinateurs (PC) en libre service en dehors des heures de cours avec de nombreux logiciels dans le domaine des systèmes d'information géographique (SIG), du traitement d'image, du calcul topographique, du dessin, etc.

Pour toute information:
Service de scolarité de L'ESGTL -L
Bir Hassan, en face de la Cité Sportive
Bâtiment de l'Ecole Normale, au sein de l'ISAE
Tel: 01-840168-01 840169

Hadith El malia

Vie Du Ministère

Fiançailles

- Mlle Lina Abdallah Et M. Wissam Abdallah
- Mlle May Soubra (centre informatique) et M. Imad Ed Dine El Helwoueh
- Mlle Nadine Chaar (centre informatique) et M. Firas Baroudi
- M. Hani Sbeityeh et Mlle Zeina Beydoun
- M. Safouan Kayal (contrôleur fiscal, Liban Nord) et Mlle Nadia Eid
- M. Touffic Abi Richa (contrôleur fiscal, Liban Nord) et Mlle Roula Sarkis (contrôleur fiscal)

Mariages

- Mlle Maria Nalbandian (contrôleur fiscal en chef) et M. Georges Khoury
- Mlle Ghina Dahboul (centre informatique) et M. Ghassan Nasseredine
- Mlle Taghrid Ibrahim (centre informatique) et M. Abdel Karim El Assaad
- M. Antoine Azizeh (contrôleur fiscal, Liban Nord) et Mlle Leyla Frangieh (centre informatique)
- M. Walid Istambouli (contrôleur fiscal, Liban Nord) et Mlle Nada Mouas
- M. Salaheddine Ismaïl (contrôleur fiscal, Liban Nord) et Mlle Noha Cheikh Osman
- M. Ghassan Hamad (Tripoli) et Mlle Mayssa Derwish
- Mlle Ghada Khalifeh (centre informatique) et M. Ghaleb Malak
- Mlle Carole Ghoreyeb (contrôleur fiscal) et M. Salim Aoun
- Mlle Marie-Thérèse Boutros (contrôleur fiscal) et M. Roni El Hayek

Naissances

Siniora, fille de M. Saaddine Rayess (impôts indirects), qu'il a nommée au nom du Ministre S.E.M. Fouad Siniora, vue sa naissance la veille de la passation des pouvoirs
- Rami-Joe, fils de Mme Manal Abdessamad (contrôleur fiscal en chef, droit de mutation) et de M. Youssef Najd
- Sarkis, fils de M. Georges Bou Francis (contrôleur fiscal) et Mme Mirna Dabj (contrôleur fiscal)
- Viva et Marios, jumeaux de Mme Laure El Alam
- Omar, fils de M. Walid Chaar (contrôleur fiscal en chef)
- Dana, fille de Mme Hana Karnib (contrôleur fiscal en chef)
- Joele, fille de Mme Joumana Baaklini (contrôleur fiscal en chef)
- Mazen, fils de Mme Manal Atoui (contrôleur fiscal)
- Ali, fils de Mme Randa Ismail (contrôleur fiscal)
- Ahmad, fils de Samir Bader a fêté son premier anniversaire

Baptême

- Joseph Mouawad et sa femme M. Farida El Marini ont célébré le baptême de leur fille Josette à l'Eglise St Antoine- Koshaya

Diplômes

Ont réussi le concours d'accès au DESS :
- Gladys Khoury (contrôleur fiscal -Liban Nord)
- Imad Abou Rihan (contrôleur fiscal en chef -Liban Nord)
- Alin Bark (contrôleur fiscal en chef -Liban Nord)
- Hélène Saoud (contrôleur fiscal -Liban Nord)
- Chantal Rafoul (contrôleur fiscal -Liban Nord)

- M. CarlosArida (contrôleur fiscal en chef -Liban Nord) poursuit actuellement ses études supérieures(Doctorat en Gestion).
- M. Charbel Chedrawi a réussi sa première année en DEA-Finances (majeur de promotion), à l' Université St-Joseph

Vie du Ministère
Vie du Ministère

- Mlle Christine El Hourani a passé sa soutenance portant sur le «Droit de Mutation ou l'Impôt sur la Succession, les Dons, les Testaments ou les Legs». Mlle Hourani avait obtenu sa maîtrise de l'Université St-Esprit - Kaslik sous la supervision du professeur Hana Morr et avec l'assistance de Dr. Iskandar Samara et de tous les contrôleurs dans le département du Droit de Mutation.
- Le contrôleur fiscal en chef M. Walid Chaar a réussi sa troisième année de Droit (troisième de promotion) avec la mention bien. Son bonheur fut complété par la naissance de son fils Omar. Félicitations !

Recrutements

- 32 nouveaux contrôleurs (parmi les 132 nouveaux fonctionnaires recrutés au ministère des Finances, conformément au décret N. 3591) ont été recrutés au bureau régional du ministère au Nord. Le chef du bureau Mme Sabardage Haffar a organisé à cette occasion une réunion de présentation regroupant les nouvelles recrues et les fonctionnaires pour encourager les personnes présentes à collaborer ensemble et à poursuivre l'apprentissage pour améliorer la productivité et le service au public. De même, Mme Haffar a réparti ces personnes en groupes spécialisés selon les catégories d'impôts pour qu'ils passent par un stage de formation avant leur intégration à leurs postes.

Concours de promotion à la Direction des Douanes

La Direction Générale des Douanes a organisé le 8 et le 15 octobre 2000 à l'école de «Amliyeh» - rue Ras el Nabh, un concours écrit pour la promotion des agents de douanes aux grades suivants : Adjudant Chef, Adjudant Technicien, Adjudant, Sergent Chef, Sergent Chef Technicien, Sergent Technicien, Sergent, Caporal Technicien et Caporal .
De même, un concours oral aura lieu pour permettre aux personnes ayant réussi à l'écrit d'accéder aux grades suivants : Adjudant, Sergent Technicien, Sergent, Caporal Technicien et Caporal.

Adieux et recrutement à l'Institut des Finances

L'Institut des Finances a fait ses adieux à quelques membres de l'équipe qui sont à la recherche de nouvelles expériences. Nous souhaitons donc à Mme Rana Sultani, Mlles Danièle Méouchy, Yara Chaca et Léa Karam bonne chance en espérant rester en contact avec ces personnes compétentes et distinguées.

Rana et Yara

Par ailleurs, Mme Lina Tannir s'est jointe à l'équipe de travail de l'Institut, en tant que responsable pédagogique succédant à Mme Rana Sultani.
Mme Tannir se distingue, en plus de ses compétences scientifiques (maîtrise en gestion), de sa thèse à propos de la Direction des Recettes au ministère des Finances et de son expérience professionnelle dans le domaine de la formation, par un sourire chaleureux et un dynamisme remarquables, qui ont inspiré confiance et respect à tous les éléments du ministère.

Lina Tannir

L'Institut des Finances souhaite bonne chance et bienvenue à ce nouveau membre de l'équipe.

Nouvel ouvrage sur l'impôt sur le revenu

Le Ministre des Finances Fouad Siniora a présenté le 13 janvier dernier, au cours d'une réception pour la signature, le livre d'Amine Saleh : "Les fondements comptables et juridiques de l'impôt sur le revenu au Liban". La réception a eu lieu au siège du syndicat des expert-comptables. M. Siniora a rappelé que, à cette occasion, les secteurs privé et public avaient des responsabilités conjointes en matière de respect des règles fiscales.

Bibliothèque des Finances

Publications de divers établissements

Depuis août 2000, la Bibliothèque des Finances s'est investie dans un effort de marketing ayant pour but d'élargir la base de ses visiteurs et d'améliorer ses services. Parmi les objectifs fixés, figure en particulier l'élargissement de nos contacts pour permettre un plus grand choix d'information à nos visiteurs.

Nous vous annonçons donc que la bibliothèque reçoit depuis quelques temps de nouvelles publications provenants de diverses institutions nationales, régionales et internationales. Ces nouveaux arrivages sont le fruit d'une requête de l'Institut des Finances faite il y a quelques mois auprès de nombreuses organisations en sollicitant leur contribution à sa bibliothèque. Cet appel semble avoir été entendu puisque jusqu'à aujourd'hui de nombreuses organisations (voir encadré) ont eu la gentillesse de nous faire don de leur publication, des ouvrages spécialisés et même parfois des CD-ROM.

Nous remercions vivement les organisations et espérons que cette collaboration ne s'arrêtera pas là ...

-Agence Française de Développement
-Ambassade d'Allemagne
-Ambassade de Suède
-Banque Islamique pour le Développement
-Fondation Libanaise pour la Paix Civile Permanente
-Arab Planning Institute (Koweit)
-Association des Banques du Liban
-Banque Mondiale
-Administration Centrale de la Statistique
-Centre d'informatique juridique
-Cour des Comptes
-FMI
-Fonds Monétaire Arabe
-IDAL
-Ministère des Déplacés
-Ministère des Immigrés
-PNUD

Nouveautés ! ! !

-Des cassettes vidéos, regroupant les conférences et les formations se tenant à l'Institut, seront bientôt disponibles à la bibliothèque ! !

-La photocopie est maintenant à 100LL/ page !

-Un service mailing list débutera bientôt afin de vous tenir au courant des nouveautés de la bibliothèque par e-mail ! Inscrivez-vous VITE ! !

-Un service de presse a débuté depuis déjà quelques semaines. Il consiste en une sélection d'articles : après les avoir divisés par thèmes(économie, finances, industrie et agriculture) et les avoir classé par ordre d'importance, une liste de titres d'articles est envoyée chaque semaine aux directeurs du Ministère. Directeurs et fonctionnaires pourront ainsi bénéficier d'un choix d'articles intéressants et nous contacter s'ils désirent que nous les leur fassions parvenir par fax. N'hésitez pas à consulter cette liste !!!

Rappel des services offerts à la bibliothèque

-Emprunt gratuit pour les fonctionnaires, avec un deposit à l'année de 30.000LL pour les autres visiteurs,
-Revue de presse,
-Revue de sommaires,
-Ouvrages et documentations spécialisées en arabe, anglais et français,
-CD-ROM,
-Accès à l'Internet.

Hadith El malia

Bibliothèque des Finances
Bibliothèque des Finances
Bibliothèque des Finances

En parallèle, une étude a été faite afin d'évaluer les résultats des efforts de marketing entrepris durant les derniers mois (brochures, contacts, etc...)
Ci-dessous quelques graphes résumant la situation, et faisant état de la fréquence des visites de la bibliothèque par mois (Graphe 1), de la répartition des visiteurs selon leur fonction (Graphe 2) et de la fréquence des visites par personne (Graphe 3).

جرت في المعهد المالي دراسة لتقييم نتائج الجهود المبذولة لتوسيع "جمهور المكتبة" ونشاطها، من مناشير واتصالات وغيرها من الوسائل الإعلامية. وفي ما يلي رسوم بيانية تنقل صورة عن تطور حجم الزيارات للمكتبة بحسب الأشهر (رسم ١) وتوزيع الزوار بحسب مهنهم (رسم ٢) وأخيراً تردد الزيارات بحسب الزوار (رسم ٣).

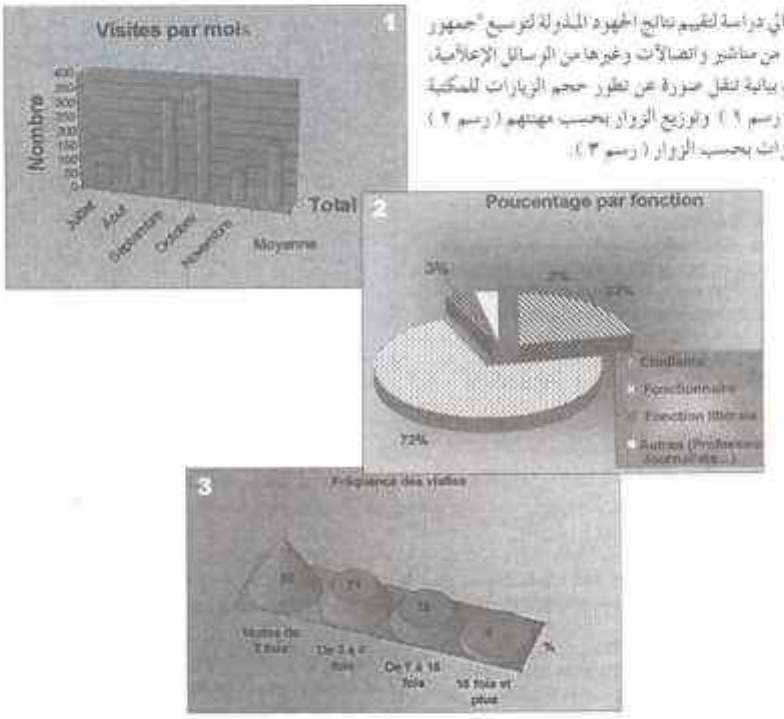

Rédaction et Production: Institut des Finances
Tel : 01-425148/9 Fax : 01-426860
Réalisation : Hala Kambris
Supervision : Lamia El Moubayed Bissat
Photographe : Ahmad Hossari, Dalati & Nahra, Intl' pictures et autres
Vie du Ministère et rubrique «Douanes»: Daad Bissar Ghalayini et Hala Kambris
Création et mise en page: **JAMIS** creation house 961 1 334337 (tel/fax)
Impression : Print-House
Ont participé à la rédaction et la révision : Maher Houssami, Manal Assir, Carole Khouzami, Haytham Bairakdar, Hala Salem, Daad Ghalayini, Jean Halabi, Salim Nassif, Chadi Abou Chacra, Raghda Jaber, Carlos Arida, Georges Maarraoui, Imad Abou Rayhan, Fatima Halabi et Dima El Kurdi

Hadith El malia

Thumbs.db